# الجمطورية الجلطزاطلطلرية الديطلطقراطية الشطلطبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة ابن خلدون — تيارت كلية الآداب و اللّغات قسم اللّغة والأدب العربي

### التوجيه النحوي وأثره في دلالة النص

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير مشروع الدرس الدلالي بين التراث والحداثة عند العرب

إشراف الأستاذ:

إعداد الطالب:

د. شاكر عبد القادر

مرّاد خالد

السنة الجامعية 2012 -2011 / 1433- 1432

## بسم الله الرمن الرميم



إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونسترشده ، البرّ الرحيم القائل : إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهُدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا [الإسراء: 90] والصلاة والسلام على خير من نطق بلغة العرب محمد القائل : < أنا أفصح العرب بيد أني من قريش >> ثمّ أما بعد :

تعتبر الدراسات اللغوية مطلبا هاما لفهم المعنى ؛ إذ هو موضوعها وشغلها الـشاغل فضلا على أن معالجة النصوص ومحاولة استكناه أثرها الدلالي غايتها الأسمى قديما وحديثا ، فهي تطرق أبواب الألفاظ في أرقى مستوياتها (القراءات - الحديث - الشعر) وهذا الرقي استدعى من الدارسين أن يؤسسوا لأنفسهم علما يستندون إليه ، وسلما يرتقون به إلى مكامن هذه النصوص وخباياها ، هذا العلم هو آلة لغوية مكنت الدارسين من فك شفرات أي نص ، إنه علم النحو لا نجد علما من علوم العربية إلا ويغترف منه ، فهذا المفسر وهذا الفقيه وذاك اللغوي ، كل يأخذ منه نصيبا مفروضا قل منه أو كثر . وهذا دليل على المقدرة الهائلة التي يمتلكها النحو لفهم النصوص والإشارة إلى مدلولاتها ، ولا مناص لأي باحث أراد التأسيس لفكر عربي معاصر ، في مجال البحث اللغوي ، من القيام بعملية استطلاع للفكر اللغوي في تراثنا العتيق .

ويعد النحو من العوامل التي كانت و لا زالت تعتبر عاملا مهما في فهم النصوص وخاصة النص القرآني وقراءاته وتوجيهها على الوجه الذي يقتضيه المعنى . فالنحو أساس لتحليل النص وبيان وجوه إعرابه ، وكان هذا ملاذ اللغويين القدامي والمفسرين .

وقد كان نال القرآن الكريم من التوجيه والدراسة الحظ الأوفر من باقي النصوص – الحديث النبوي والشعر والنثر – هذا القرآن الذي يعد أشرف كتاب وأشرف كلم ، عكف عليه الدارسون والمفسرون والنحويون خدمة لعلومه وبيانا لإعجازه ، فغدا كل ما تعلق به شريفا لشرفه وجليلا لجلاله ، يقول صاحب مفتاح السعادة : << وأما العلوم المستنبطة من القرآن فبحر لا ساحل له >> . فكان اللسان العربي الخالد ، والحجة والبرهان الماجد .

ولمّا كان القرآن حجة وإعجازا ؛ جاءت السنة النبوية الشريفة شارحة لأحكامه وما استشكل منه ، أحاديث أفصح العرب وأعلاهم قدرا ، فكانت أحاديثه نصا استند عليه وإن قلّ ذلك . فأمّا ما استشكل منهما من لفظ أو معنى كان الرجوع إلى مصدر اللغة العربية الفصيح ولسان قبائلها المليح ، الشعر العربي الصحيح وكلام العرب من هجاء ومديح ، كيف لا وقد روي عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : << إذا خفي عليكم شيء من القرآن فابتغوه في الشعر فإنه ديوان العرب >>.

ولا يخف على أي دارس لغوي ما مدى تعلق علم النحو والإعراب بهذه النصوص فقد قيل قديما: << الإعراب فرع المعنى >> ، ومن غير المعقول أن يقدم شخص على العراب نص يجهل معناه ، لذا وجب على موجّه أي نص أن يكون عالما باللغة وعلومها.

ومعلوم أنّ نشأة النحو لها صلة وثيقة بالقراءات ، وقد كان للنحاة جهد كبير في هذا المجال ، حتى صار دور النحو مهما في بيان موقع مفردات القرآن ليحقق بذلك فنا جميلا سمّاه " عبد القاهر الجرجاني " النظم القرآني ، فكان هذا النهر الذي لا ينضب ؛ أينعت من مائه ثمرة ساهمت بقدر كبير في تأسيس مدارس نحوية أئمتها نحاة قرّاء عنوا بإعراب القرآن ورواية اللغة ، ومدى ملاءمتها للقراءات ، وحاولوا التوفيق بينها وبين ما يناسبها وقواعد الإعراب فبدأت – بذلك – حركة جديدة في الاستشهاد طائفة مالت إلى أنّ الشعر هو الأنموذج الأمثل والصحيح للغة العربية يستشهدون به على القرآن ، وطائفة راحت إلى أنّ القرآن أعرب وأقوى في الحجة من الشعر ، ويبقى الحديث بين النزر في البصرة والالتفات إليه في الكوفة ، ولو نسبيا .

فظهر في قراءة القرآن ما كان مخالفا للقواعد النحوية التي تعارفها النحاة ، فراحوا يحاولون تخريج هذه الظواهر المخالفة بلطف الصنعة وحسن التوجيه ، هذا الطابع من العمل النحوي اللغوي اصطلح عليه قديما التخريجات النحوية وحديثا التوجيهات النحوية وهو لبّ البحث ، فبمن من الله وبتوجيه من المشرف تم اختيار البحث ووسمه بنا التوجيه النحوي وأثره في دلالة النص".

التوجيه هو << فن جليل وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها >> ليصبح - بذلك البيان الصحيح للوجه المقصود من القراءة ؛ مبينا المجرى الدلالي الذي جرى عليه التعبير القرآني . وبهذا يعتبر التوجيه النحوي من أهم الصناعات اللغوية ، إذ يهدف - في مجمله - إلى إخضاع النصوص للقاعدة النحوية وإبراز العلاقة بين الاختلاف في المسائل والمعنى الوظيفي لها مع ما يتصل به من المعاني الدلالية لضبط الاتساق بين قواعد النحو ومعنى النص ، فيغدو - التوجيه النحوي - جهازا مفاهيميا تتأسس عليه القاعدة النحوية بمقصدية هادفة إلى اكتشاف اللغة ؛ والإعراب أهل لذلك ، فلا يرتاب مرتاب في متانة الصلة بينه وبين توجيه النصوص ؛ إذ يعد المسألة الجوهرية لتغيير المعاني ، انظر إلى من يتلذذ بسماع الفصيح من الكلام ، وما يطرأ عليه من تغيير يؤدي إلى اتساع أفق المعاني وتوضيحها ، فذاك والله قمة اللغة . وانظر إلى أمراء الكلام ينشد الواحد منهم البيت ، فيجعل النحاة يقفون عليه مجندين ملكاتهم اللغوية وسعة ثقافتهم ، لإيجاد تضريح نحوي تضبط عليه قاعدة ما ، وقد كان بعضهم يقف حيران في إعراب بيت كما كان نحوي تضبط عليه قاعدة ما ، وقد كان بعضهم يقف حيران في إعراب بيت كما كان الحال في قول الفرزدق :

#### وعَضَّ زَمان يا ابنَ مروانَ لمَ يدعْ من المالِ إلا مُسحَت أو مُجلّف أ

قال "الزمخشري: << بيت لا تزال الرُّكَبُ تصطك في تسوية إعرابه >> وسئل الفرزدق لم خالفت بينها ؟ فقال : قلت لتشقى به النحويون . فكيف هو الحال بإعراب آية تعددت قراءاتها وتباينت أوجهها رفعا ونصبا وجرا ، ما جعل النحاة يقيضون أنفسهم لنقلها والتثبت في روايتها كما عنوا بتوجيهها والاحتجاج لها أو بها .

ومن الناس من أصبح يعتقد أنّ النحو هو تلك الجزالة اللفظية ، وتلك القواعد المنطقية التي تثقل كاهل الكثيرين ، وأنّ منظوره لا يتجاوز تلك القوالب الإعرابية التي تحفظ عن ظهر قلب دون الوعي بمكنوناتها وخباياها ، ومن أجل هذا اقتضى البحث إضافة عنصر الأثر الدلالي إلى العنوان إشارة إلى إن النظرية النحوية العربية ، ما قامت إلا على أساس المعنى ؛ إذ هو عمادها وأساسها و الحافز الذي انطلقت منه .

ومن الأسباب التي دعت إلى اختيار موضوع البحث:

خدمة كتاب الله تعالى وفي هذا الشرف الذي ما دونه شرف. وكذا استكمال وتوضيح جهود السابقين في توجيه القراءات والحديث والشعر وفق ما يقتضيه علم النحو، وإثراء الموضوع بالتنسيق بين الأراء والتوجيهات للوصول إلى المبتغى. هذا و هناك سبب شخصي وهو المتعة المستوحاة من توجيه القراءات والرغبة في اكتشاف السر النحوي العظيم فيها.

ولمّا كان كلّ بحث يقوم على إشكالية تطرح ، تبادر في الذهن أسئلة عدّة وجب الإجابة عليها في ثنايا البحث ، ومن أبرزها :

هل للتوجيه النحوي للنص أثر بالغ في إنتاج الدلالة ؟ وهل يؤد اختلاف القراءات إلى استنباط معان جديدة ؟ وهل النحو يوجه القراءة أم العكس ؟ وهل تتعدد الدلالة بتعدد أوجه القرآن باعتباره حمّال أوجه ؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات اقتضت طبيعة البحث أن يوزّع على مقدمة، ومدخل تمهيدي وفصلين ، فخاتمة .

فأما المدخل المعنون ب: "التوجيه النحوي ومكانته بين العلوم "ففيه در اسة عامة عن مفهوم التوجيه لغة واصطلاحا، ودلالة مصطلحه، وأسباب ظهوره وعناية النحاة به.

وأمّا الفصل الأول فعتبته كانت: "علاقة النحو بالتوجيه ومجالاته " وعالجت فيه مباحث ارتأيتها أساسة ، وهي: نشأة علم النحو ، ثمّ الحكم النحوي وأثره ، ثمّ علاقة التوجيه النحوي بالدلالة ، ومن ثمّ ذكر مجالات التوجيه النحوي ؛ بدءا بالنص وتحديد ماهيته ثمّ أنواعه .

والفصل الثاني " التوجيه النحوي الأقسام الكلمة وأثره في الدلالة " ويدرس أقسام الكلمة الثلاث المتعارف عليها لدى النحاة ، ثمّ أهمية الإعراب والعلامة الإعرابية فيها ليتبع كلّ هذا بمباحث تطبيقية في توجيه الأسماء والأفعال من حيث (الرفع والنصب

والجر والجزم) وأخيرا حروف المعاني ، وإبراز الأثر الدلالي الناتج عن هذه التوجيهات.

وفي النهاية خاتمة فيها أهم النتائج التي وصل إليها البحث.

وقد اقتصر البحث في منهجيته على دراسة الجانب النحوي وأثره في الدلالة ، ولم يتطرق إلى غيره في توجيه أو توضيح إلا ما كان له صلة بالجانب النحوي وذلك خسشية الإطالة والإسهاب . وقد اعتمد البحث في طرح فصوله ومباحثه على تكامل المناهج المتاريخي لتوثيق بعض التراجم والسير وأخرى لتحديد بدايات وظهور القضايا كالنحو والإعراب والنقط وغيرها والمنهج الإحصائي لبيان المصنفات في علم التوجيه النحوي وترتيبها زمنيا ، أما خاتمة المناهج فهو الوصفي زبدة المناهج ، به تم استقراء ملامح واضحة عن سمات العمل التحليلي لدى المنظرين الأوائل ملخصة في توجيهاتهم وآرائهم ومناقشتها ، وكذا إبراز المقدرة النحوية الفائقة في الكشف عن المعنى الذي لا يتأتى إلا بتتبع الظاهرة وحصرها ، وكشف جزئياتها . وهذا هدف المنهج الوصفي . ومنه كان منهج الدراسة القيام بذكر الشاهد من نص القراءات أو الحديث أو الشعر ومن ثمّ ذكل الأوجه التي جاء عليها بالرفع أو النصب أو الجر ، ثم " بيان الحالة الإعرابية لكل وجه ليردف بتبيين المعنى المراد من كلا الوجهين أو الأوجه ، حتى يتسنى لنا الإلمام بجميع الممكنة.

وكانت مادة هذا البحث مصادر متعددة ومتنوعة شملت كتبا نحوية قديمة وحديثة ، لا يسع المقام إلا لذكر أهمها: ككتاب سيبويه ، والمقتضب للمبرد ، والمغني لابن هشام وكتب معاني القرآن وإعرابه كمعاني القرآن للفراء و إعراب القرآن للنحاس ، وبعض كتب التفسير كالتفسير الكبير للرازي والبحر المحيط لأبي حيان والكشاف للزمخشري ، ومن كتب القراءات الكثيرة والسبعة لابن مجاهد و الكشف للقيسي والهداية للمهدوي والمحتسب لابن جني وغيرها... .

وما من باحث لا تواجهه صعوبات في بحثه ولعل أهمها: طرق باب التراث وهذا ما يقتضي تتبعا وقراءة عميقة في إرث أسلافنا اللغوبين وهو أمر من الصعوبة بمكان، ولا سيّما وأنّ هذا البحث خطوتي الأولى في ميدان البحث الأكاديمي. وضيق الوقت ومساحة البحث ؛ فمثل هذه البحوث تحتاج لسعة في الوقت ، ما اضطرني إلى التقليص قدر الإمكان ولم تكن هناك صعوبة في العثور على المصادر ، فقد أغنتنا الكتب الممسوحة ضوئيا على صفحات الأنترنيت . وكفت عناء التنقيب عنها في رفوف المكتبات . وإنما كانت الصعوبة في كيفية معالجة المعلومات المتواجدة فيها وكيفية توظيفها والتعليل بها ومقتضى البحث .

ومن دواعي الأمانة الاعتراف بالجميل ، فلا يفوتتي أن اشكر أستاذي المشرف الدكتور: شاكر عبد القادر على جميل رعايته وحسن مشورته وجهده المبذول في قراءة فصول المذكرة حرفا حرفا ، ما زادني شرفا بتوجيهاته السديدة وملاحظاته القويمة .فالله أسأل له البركة في عمره والنفع بعلمه . وكذلك أستاذي الدكتور: أحمد عرابي وسائر الأساتذة الأجلاء المكرمين بكلية الآداب واللغات بجامعة ابن خلدون – تيارت – .

وبعد ذا كله أقر أن هذا العمل هو خلاصة بحث وتتقيب ، فإن وفقت فيه فمن الله وحده وإن غير ذلك فسبحان ربي هل كنت إلا بشرا ، وما أنا إلا طالب علم والخطأ بداية الطريق إلى الصواب .

خالد مسراد

تيارت في : مارس 2012م.

## مدخل التوجيه النحوي ومكانته بين العلوم

- تعريف التوجيه (لغة -اصطلاحا)
  - مصطلحات التوجيه
  - أسباب التوجيه ومراحله
- اهتمام النحاة بالتوجيه وأهم مؤلفاته

#### توطئة:

يعتبر القرآن الكريم باتفاق الباحثين وعلماء الأمّة العربية والإسلمية أوّل مصدر يحيل على الله الجليل الذي أكرم عباده بهذا الكتاب الذي جعله عليه خير دليل، وبالنبي الكريم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم. وبنزول القرآن الكريم تبدأ نقطة التغيير بتأسيس المعرفة اللغوية والبيانية والجمالية، مما جعل له الأثر البالغ على بلغاء العرب وفصحائهم بما أحدثه من انقلاب عمّ جميع مظاهر الحياة المتباينة منطلقا من تشريفه من الله عز وجل بتسميته بالسان عربي مبين"، وبهذا أصبح القرآن الكريم هاجس التأمّل والتفكير والبحث، هز المشاعر وحرك النفوس، يقول جل وعلا: ﴿ وَإِنّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بلِسَانٍ عَرَبِيًّ مُبِينٍ ﴾(1)، ويقول أيضا: ﴿ وَلَقَلْ النفوس؛ يَعْلَمُ أَنَهُمْ يَقُولُونَ إِنّمَا يُعَلّمُهُ بَشَرٌ لِلسَانُ الّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ ﴾(2).

من هذا الإعجاز اللغوي الذي جاء به القرآن نشأت علوم مختلفة، شرعية ولغوية ولعوية ولسانية، مستمدة مرجعيتها من كنفه فقتّحت لأهله آفاق رحبة حققت نهضة شاملة في علوم متنوعة، في الشرع واللغة فاللغوية منها (النحو والصرف) وفقه اللغة والبلاغة واللسانيات وعلم الكلام وغيرها.

هذا العلم كان له الشأن الكبير لدى النحاة، والفقهاء والمفسرين أثناء تخريج حكم فقهي أو حكم إعرابي شق على الدارسين ليبدأ -بذلك- التركيز حول الشك النحوي، حيث شغل النحاة فأسسوا له علما سمّوه التخريج النحوي أو التوجيه النحوي.

ومنه يقتضي البحث دراسة لمفهوم التوجيه النحوي، كونه مصطلح الدراسة الذي تقوم عليه، لأعرض دلالة لفظة "التوجيه" واستعمالاتها، وكذا تفسير دلالة مصطلح التوجيه النحوي.

<sup>1 -</sup> الشعر اء، الآية 195

<sup>2 -</sup> النحل، الآية 103.



#### 1. لفظ التوجيه لغة:

التوجيه مصدر الفعل الثلاثي (وجَّه) وقد ورد له في المعجم العربي المعاني الأتية:

«الوجه: معروف، والجمع الوجوه، وحكى الفراء: حي الوجه وحي الأجوه» (1) «ويقال «ووجه كل شيء مستقبله» (2)، وفي التنزيل العزيز ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَتَمَّ وَجُهُ اللَّهِ ﴾ (3)، «ويقال هذا وجه الرأي؛ أي هو الرأي نفسه، و "الوجهة" بكسر الواو وضمّها "الاسم"، و "اتجه" له رأي سنح، وشيء موجّه أي جُعل على جهة واحدة» (4).

«وجوه البلد أشرافه» (<sup>5)</sup>.

«ووجّهت الأرض المطرة: صيّرتها وجها واحدا، ويقال وجّهت السريح الحصى توجيها إذ ساقته، ويقال قاد فلان فلانا فوجّه أي انقاد واتبع، وشيء موجّه إذا جُعل على جهة واحدة لا يختلف» (6)، «ويقال: خرج القوم فوجّهوا للناس الطريق توجيها إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه... وأجهت لك السبيل أي استبانت...، والوجيه من الخيل: الذي تخرج يداه معا عند النتاج، واسم ذلك الفعل التوجيه» (7).

«والتوجيه في القوائم: كالصدف إلا أنه دونه، وقيل: التوجيه من الفرس تداني العُجايتين وتداني الحافرين والتواء من الرسغين وفي قوافي الشعر التأسيس والتوجيه

<sup>1 -</sup> ابن منظور أبي الفضل جمال الدين، لسان العرب، مادة (وجه)، دار صادر، بيروت، طـ03، 2007 م،

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، ص: 15 - 151 . وينظر: الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، العين ، تح : عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2003، 350/04.

<sup>3 -</sup> البقرة، الآية 115.

<sup>4 -</sup> الرازي محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، مادة (وجه) المكتبة العصرية، بيروت، طـ01، 1996م، ص 334.

<sup>5 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 15/ 161. وينظر: الرازي، مختار الصحاح، ص 334.

<sup>6 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 160/15.

<sup>7 -</sup> المصدر نفسه، 15/ 162.



والقافية، وذلك في مثل قوله: كليني لِهَمِّ، يا أميمة ناصب، فالياء قافية والألف التي قبل الصاد تأسيس والصاد توجيهه»(1).

«وقيل له توجيه لأنه وجّه الحرف قبل الرّويّ المقيد إليه لا غير» (2).

#### 2. التوجيه اصطلاحا:

ورد مصطلح التوجيه في "التعريفات" على أنه «إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين، كقول من قال لأعور يسمى عمرا:

#### خَاطَ لِي عُمْرُ قُبَاء لَيتَ عَيْنَيْهِ سَوَاء

وإيراد الكلام على وجه يندفع به كلام الخصم، وقيل عبارة على وجه ينافي كلام الخصم» $^{(3)}$ .

أدرجه السكاكي ضمن المحسنات المعنوية وعرفه بقوله: «هو إيراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال للأعور ليت عينيه سواء وللمتشابهات من القرآن مدخل في هذا النوع باعتبار»(4).

وجاء في الكليات: «التوجيه: قسمه البديعيون على قسمين: أحدهما: هو أن يبهم المتكلم المعنيين بحيث لا يرشح أحدهما على الآخر بقرينة كما في البيت المنظوم في الخياط، وهذا عند المتقدمين فإنهم نزلوه منزلة الإبهام وسمّوه توجيها.

وأما التوجيه عند المتأخرين: فهو أن يؤلف المتكلم مفردات بعض الكلام أو جملياته ويوجهها إلى أسماء متلائمات صفاتها اصطلاحا من أسماء أعلام، أو قواعد علوم أو غير ذلك مما يتشعّب له من الفنون توجيها مطابقا لمعنى اللفظ الثاني من غير اشتراك حقيقي

<sup>1 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 162/15.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 163/15.

<sup>3 -</sup> الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م، ص 62.

<sup>4 –</sup> السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، للبنان، طـ01، 2000 م، ص 97.



بخلاف التورية، والفرق بينهما من وجهين: أحدهما أن التورية تكون باللفظة المستركة والتوجيه باللفظ المصطلح، والثاني: أن التورية تكون باللفظة الواحدة، والتوجيه لا يصح إلا بعدة ألفاظ متلائمة»(1).

والتوجيه في علم العروض موطن اختلاف بين العلماء في إظهار دلالته الاصطلاحية فمنهم من رأى بأن التوجيه:

«في الشعر الحرف الذي بين ألف التأسيس وحرف الروي»(2)، ومنهم من رأى بأن التوجيه: «اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد، وقيل له توجيه وجه الحرف الذي قبل الروي المقيد إليه لا غير»(3)، وقال الأخفش: «التوجيه حركة الحرف الذي إلى جنب الروي المقيد لا يجوز مع الفتح غيره» (4).

ويراد بالتوجيه في القافية: «حركة ما قبل الروي المقيد أو المطلق إذا لم يكن في القافية ردف ولا تأسيس، وخصته أكثرهم بحركة ما قبل الروي المقيد والشائع أنه مأخوذ من جعل الشيء ذا وجهين، وسميت بذلك لما تقرر في هذا الفن من أن الحركة قبل الساكن كالحركة عليه فكان الروي موجها بها، وقيل سمي بذلك لأن الشاعر له الحق أن يوجهه إلى أي جهة ثناء من الحركات» (5)

 <sup>1 -</sup> الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1094هـ)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)،
 مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط02، 1998م، ص301.

<sup>2 -</sup> ابن فارس أبو الحسن محمد (ت390هـ) مقابيس اللغة، مادة (وجه)، تح: زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، طـ02، 20 / 917. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، 163/15.

<sup>3 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 162/15.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، 163/15.

<sup>5 -</sup> عبادة محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة، د.ت، ص 299.



#### والتوجيه كمصطلح نحوي:

يراد به: «بيان أن رواية البيت أو القراءة القرآنية لها وجه في العربية موافقة لضوابط النحو، فيقولون مثلا توجيه الرواية أو البيت أو القراءة كذا وكذا»<sup>(1)</sup>.

وحقيقة التوجيه في العلوم هي أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلام ما من قرآن أو حديث أو أثر أو شعر أو غير ذلك بقف الشارح عند ذلك الكلام الذي قد يفهم على غير الوجه الصحيح، أو لا يفهم أصلا، أو يفهم من انقداح في النّفس يوجب استغرابه، يقف عند ذلك الشارح ويبُيسّر تلك الصعوبة ويحل كل غموض، وبما أن عقول الناس ومداركهم ليست في مرتبة واحدة لذلك يختلف التوجيه للمبتدئين عن التوجيه للمنتهين، وهناك كثير من الكلام يراه المبتدئ عسيرا، ولا ينقدح ذلك العسر في ذهب المنتهي أصلا أصلا أله.

وعلى ذلك يتأتى مفهوم توجيه القراءات «فنراه يدور حول بيان الوجه المقصود من القراءة، أو تلمس الأوجه التي يجري عليها التغاير القرائي في مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه نقلية أم عقلية»<sup>(3)</sup>، ويظهر التوجيه في كتاب مفتاح السعادة تحت عنوان "علم علل القراءات" على أنّه: «علم باحث عن لميّة القراءات، كما أنّ علم القراءة باحث عن أنّيتها فالأول دراية والثاني رواية، ولمّا كانت الرواية أصلا في العلوم السشرعية جُعل الأول فرعا والثاني أصلا، ولم يعكس الأمر، وإن أمكن ذلك باعتبار آخر وموضوع هذا العلم وغايته ظاهرة المتأمّل المتيقظ»<sup>(4)</sup>.

<sup>1 -</sup> عبادة محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص 299.

<sup>2 -</sup> الدهلوي ولي الله أحمد بن عبد الرحيم، الفوز الكبير في أصول التفسير، تر: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر، بيروت- لبنان، طـ02، 1986م، ص ص طـ 114- 115.

<sup>3 -</sup> أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الأداب، القاهرة، 1997م، ص 23.

<sup>4 -</sup> طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط01، 1985، 02 /335- 336.



لا يقتصر البحث كما جاء في التعريف عن قضية "لِمَ كانت القراءة بهذا الوجه ؟ من خلال "لمية" بل البحث -أيضا- في الوجوه التي ببينها . لأخلص من هذه التعاريف إلى أنّ التوجيه:

- -علم يبحث فيه عن معانى القراءات والكشف عن وجوهها في العربية.
  - -الذهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبيّن فيها وجهها ومعناها.
    - -موضوعه الكلمات القرآنية المختلف في قراءتها.
    - -الغاية منه معرفة معانى القراءات ودلالاتها وثبوتها.

والفصل في هذا كله حسب الدارسين والتعريفات الآنفة هو أن الموجّه النّحوي عند تعرّضه لقراءة قرآنية أو شاهد شعري له أكثر من وجه إعرابي أو يفتح على الاحتمالات كأن يَردَ بالرفع والنصب أو يردَ بالتذكير على ما هو بالتأنيث معروف أو العكس وما إلى ذلك، فيعمل جاهدا بتطبيق القواعد النحوية على الحالة المدروسة ليطابقها جاعلا للحالة المدروسة (الشاهد القرآني أو الشعري) وجها مقبولا في العربية جائزا عند دارسيها فيكون بذلك التوجيه النحوي وسيلة لحل ما قد يكون في ظاهره تعارضا بين النص والقاعدة النحوية.

وهذا ما يحيل إلى التعريف اللغوي الذي أورده ابن منظور للفظ التوجيه في قوله: «وجهت الريح الحصى توجيها إذا ساقته، وقولهم: خرج القوم فوجهوا الناس الطريق توجيها إذا وطئوه وسلكوه حتى استبان أثر الطريق لمن يسلكه»(1).

ويمكن الإفادة مما سبق أن التوجيه رأي لغوي ناتج عن عالم مفكر نحوي حاذق؛ لإبراز معنى يستدل به من النص الموجه، وإثرائه -نصا قرآنيا كان أم غير ذلك مع توسيع نطاق الدلالة على ما دلت عليه قبل التوجيه، والغرض من هذا كله، بالرفع من

7

<sup>1 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 15/ 162 - 163.



قيمة النص، وجعله أوسع وأشمل، بإعطائه وجها مقبولا ثانيا وثالثًا. وهذا سر اللغة العربية لغة القرآن الكريم.

#### أهم مصطلحات التوجيه:

من خلال السعي حول الإحاطة بالموضوع، والبحث والتتقيب عن ورود لفظة التوجيه كخطاب مقدماتي أو عتبة لنص ما أو كتاب ما، لا يظهر له أثر عند المتقدمين من علماء النحو والقراءات والتفسير.

وتظهر الدراسات السابقة بوادر إطلاق لفظة التوجيه إلى أوائل القرن السادس في كتاب: «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي» (1)، ثم تله كتابا في: «اختيار بن السميفع وبسط توجيه قراءته على نافع» (2).

وذكر صاحب "كشف الظنون" كتابا للشيخ برهان الدين أبي القاسم الكرماني (ت:500هـ) بعنوان: "البرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان"(3).

وكان لهذا المصطلح -التوجيه- تواجد في غير باب القراءات وعللها؛ حيث ظهر مع "أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عيشونة (ت341هـ)" في كتابه: "توجيه أحاديث الموطأ" (4).

<sup>1 -</sup> المؤلف لأبي الحسن، شريح بن محمد الرعيني المتوفي سنة 539 هـ

<sup>2 -</sup> المؤلف لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمذاني المتوفى سنة 569هـ.

<sup>3 –</sup> الشيخ برهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرماني المقرئ، الشافعي المعروف بتاج القراء (ت500هـ)، ينظر: الرومي مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ)، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـ01، 1992، 241/01.

<sup>4 -</sup> محمد بن عبد الله بن عيشونة، من أهل طليطلة يكنى يأبى عبد الله، كان: فقيها حافظا للمسائل وله مختصر في الفقه وكتاب، توجيه حديث الموطأ، رأس بالعلم وشهر به، وحمل عنه، توفي بطليطلة، في صفر سنة 341هـ. ينظر: الأزدي محمد بن يوسف المعروف ببن الفرضي (ت403هـ)، تاريخ العلماء والرواة المعلم بالأندلس ،. مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، 1988م، 64/02.



وبعد ذلك صنّف الشيخ محمود بن علي بسّة الحلبي -البعيد عن سابقيه بقرون أي القرن الرابع عشر - مؤلفه "مواكب النصر في توجيه القراءات العشر "(1)، ومنذ بداية القرن الرابع عشر غلب لفظ "التوجيه" على سائر الألفاظ المضارعة له سابقا فلم يُسر له استعمال إلا ما ندر، وأصبح اللقب الأصح والأجدر لفن علم القراءات ومتى دُكر انصرف إلى توجيه القراءات.

والمتأمل في الاستعمالات القديمة فإنه يجد أول ما كان يصطلح عليه هو:

#### 1. وجوه:

جمع وجه وقد سبق التعرض لها في التعريف اللغوي لمصطلح التوجيه، والظاهر أن القدماء عند استعمالهم لهذا المصطلح كان لهم القصد منه "المعاني" وفي حديث أبي الدرداء: «لا تفقه حتى ترى القرآن وجوها، أي ترى له معاني يحتملها فتهاب الإقدام عليه» (2)، وقد يقصد بالوجه «الرأي والاتجاه، كما في إعراب الألفاظ وتبيان مواقعها وتوجيه الرأي هو تعريفه أو تعليله أو تخريجه» (3)، ومن الأوائل السباقين الذين أفردوا له: هارون بن موسى الأعور (ت 180 هـ) في كتابه "وجوه القراءات" ثم أتى أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ) في كتابه "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لمكي والإيضاح عنها" ومن أشهر المصنفات في ذلك أيضا "الكشف عن وجوه القراءات" لمكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ).

<sup>1 -</sup> هو محمود بن علي بسنة من علماء مصر له مصنفات كثير منها "روضة الجنان فيما انفرد به الثلاثة الدرة من القراءات" و "مواكب النصر في توجيه القراءات العشر" و غيرها، توفي في أواخر الخمسنيات من القرن الميلادي. ينظر: المرصفى عبد الفتاح السيد، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، طـ02، د.ت، ص 728.

<sup>2 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 161/15.

 <sup>3 -</sup> اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط01، 1985م،
 ص: 239.



#### 2. الاحتجاج:

ويراد به «إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة أو تركيب، بدليل نقلى صحح سنده إلى عربي فصيح سليم السليقة، وإنما احتاج القوم إلى الاحتجاج لمّا خافوا على سلمة اللغة العربية بعد أن اختلط أهلها بالأعاجم إثر الفتوح وسكنوا بلادهم وعايـشوهم $^{(1)}$ ، والاحتجاج -أيضا- «الاستدلال بأقوال من يُحتج بهم في مجال اللغة والنحو وهو يرادف في هذا -الاستشهاد-»<sup>(2)</sup>.

ويُحتج بالكلام العربي لغرضين: «غرض لفظي يدور حول صحة الاستعمال من حيث اللغة والنحو والصرف، وغرض معنوي لا علاقة له باللفظ»(3).

وينقسم الكلام المحتجّ به وله إلى أقسام ثلاثة: القرآن الكريم، الحديث النبوي، / كــــلام العرب (شعرا- نثرا).

ولم يرد عند القدماء تأليف بمصطلح الاحتجاج إلا عند محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)\* في كتابه " احتجاج القراء" وابن السراج في مؤلفه "احتجاج القراءات".

الحجة: ومن المؤلفات فيها "الحجة للقراء السبعة لأبي على الفارسي" و "حجة القراءات" لأبي زرعة بن زنجلة، والحجة لأبي خالويه (<sup>4)</sup>، والحجة والاحتجاج: «توجيـــه القراءة وتعليلها بإعرابها وبيان سندها من اللغة وما قد يترتب على ذلك من اختلاف

3 - اللبدى محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 61.

اللغويين والنحاة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، طـ02، 1979م، 01 / 269.

<sup>1 -</sup> الأفغاني سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، د.ط، 1994م، ص 06.

<sup>2 -</sup> المرجع نفسه، ص 06.

<sup>\* -</sup> المبرد: محمد بن يزيد المتوفى سنة 285هـ، إمام العربية ببغداد في زمانه أخذ عن المازني وأبي حاتم، كان فصيح اللسان بليغا مفوها ثقة إخباريا علامة، لما صنف المازني كتابه "الألف واللام" سأل المبرد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قم فأنت المبرد بكسر الراء ؛أي المثبت للحق ينظر: السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة

<sup>4 -</sup> المسؤول عبد العلى، الإيضاح في علم القراءات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، ط01، 2008م، ص 115.



المعنى، والتوفيق بين القراءات والترجيح بينهما، لتوثيق النص القرآني وإحاطت بسياج علمى لغوي» $^{(1)}$ .

#### 3. العلل والتعليل:

ومفردها "علّة"؛ أي سبب، وفي حديث عائشة رضي الله عنها: «فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بعلّة الراحلة؛ أي بسببها» $^{(2)}$ ، والعلة «حدث يشغل صاحبه عن وجهه» $^{(3)}$ .

أما التعليل فهو: «تقرير ثبوت المؤثر لإثبات الأثر»<sup>(4)</sup>، وفي التعريفات: «التعليل في معرض النص: ما يكون الحكم بموجب تلك العلة مخالفا للنص...و هو انتقال الهذهن من المؤثر إلى الأثر كانتقال الذهن من الدخان إلى النار. وقيل التعليل هو إظهار عليّة الشيء سواء كانت تامة أو ناقصة و الصواب: التعليل هو: تقرير ثبوت المؤثر في إثبات الأثر»<sup>(5)</sup>، ومن كتب التعليل "التعليل في القراءات السبع" لأبي العباس الموصلي النحوي و"علل القراءات" لأبي منصور الأزهري... (6).

4. التخريج: مادة "خرج"، جاء في اللسان: «تخريج الراعية المرتع: أنّ تأكل بعضه وتترك بعضه، وعام فيه تخريج، أي خصب وجدب» $^{(7)}$ . وتخريج المناط: «تعيين العلق بمجرد إبداء المناسبة» $^{(8)}$ .

ويستعمل النحاة هذا اللفظ «في التبرير والتعليل وإيجاد الوجوه المناسبة للمسائل الخلافية بخاصة، فيقال مثلا: وخرجها النحوي الفلاني أي: أوجد لها مخرجًا يخرجها من

 <sup>1 -</sup> رفيدة إبراهيم عبد الله، النحو وكتب التفسير، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، طـ03، 1990م، 493/01.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 161/10.

<sup>3 -</sup> ينظر: كتاب الفراهيدي الخليل ابن أحمد، العين، 220/3.

<sup>4 -</sup> الكفوي أبو البقاء، الكليات، ص 294.

<sup>5 -</sup> ينظر: الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 55.

<sup>6 -</sup> المسؤول عبد العلى، الإيضاح في علم القراءات، ص 115.

<sup>7 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 40/1-41.

<sup>8 -</sup> الكليات، الكفوي، ص: ...



إشكالها... ويقال -2ذلك - وفي المسألة تخريجات عديدة، أي وجوه وتعليلات تخرجها مما فيها من إشكالات» (1)، والتخريج «مصطلح درج عليه ابن هشام في مصنفاته والسيوطي في مؤلفاته يرادفان به التوجيه» (2)، ثظهر التعاريف السالفة الذكر أن المخرج النحوي يقصد الكلام لكشف اللبس عنه وإخراجه من المستور وإبرازه للناس محققا مدروسا واضح السمات، ولهذا يقال: «لولا التخريج لقال من شاء ما شاء» (3)، ومن كتب التخريج القراءات المحمد سالم محيسن.

#### 5. الإيضاح والتوضيح:

كلها تعنى بالتبيين والإظهار، جاء في العين «الواضحة هي الطريق المسلوك، وتقول: " استوضح عن الأمر، أي ابحث عنه» $^{(4)}$ ، والتوضيح «رفع الإضمار الحاصل في المعارف» $^{(5)}$ .

والإيضاح -أيضا- «أن يكون بالكلام السابق نوع خفاء، والمقام مقام إزالة لــه» (6)، وقد أورد مصطلح الإيضاح ابن جني في مؤلفه "المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها"

#### 6.التأويل:

غير بعيد عن التوجيه، إذ إنه يعنى بتوجيه الألفاظ دلاليا، وهو في الأصل الترجيع وورد في التعريفات على أنه «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله إذا كان

<sup>1 -</sup> اللبدي محمد نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 73.

<sup>2 -</sup> المسؤول عبد العلي، الإيضاح في علم القراءات، ص 116.

<sup>07 -</sup> مجلة البيان، بحث حول: تخريج الأحاديث النبوية فريضة شرعية وأمانة علمية، ع154، ص 07. www.albayan-magazine.com

<sup>4 -</sup> الفراهيدي، العين، 1/ 277 - 278.

<sup>5 -</sup> الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 62. وينظر: الكفوي، الكليات، ص 2286.

<sup>6 -</sup> السكاكي، مفتاح العلوم، ص 361.



المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة» $^{(1)}$ ، والتأويل «كشف المراد عن المشكل...وقيل التأويل بيان أحد محتملات اللفظ... وأكثر استعمال التأويل في المعانى والجمل» $^{(2)}$ .

وجاء في اللسان «التأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه و لا يصح إلا ببيان غير لفظه...و هو جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ و اضح لا إشكال فيه»(3).

إذا فالتأويل النحوي هو أن يجنّد المؤوّل فكره مستعينا بكل الآليات اللغوية للوصول إلى المعنى المراد.

هذا وغيره كثير مما أورده النحاة في مصنفاتهم من مصطلحات تـضارع التوجيـه، وقد صبّ مجملها في وعاء القراءات القرآنية متواترها وشاذها. ومن بين المـصطلحات الدالة على التوجيه والتي ندر استخدامها في المؤلفات النحوية قديمها وحديثها: "الانتصار" ومنه "الانتصار لحمزة" لصاحبه أبى الطاهر عبد الواحد البزار.

ومنه "المعاني" ككتاب "معاني القرآن" للزجاج و "المعاني في القراءات" لأبي محمد بن درستويه (ت347هـ).

ومنه الكشف ككتاب "الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها" لأبي محمد بن أبى طالب القيسى، وغيره.

#### أسباب ظهور التوجيه:

برزت محاولات التوجيه في صوره المتعددة حسب اختلاف النحاة القراء ومذاهبهم واهتمام اللغويين والنحويين بهذا العلم جعلهم يؤلفون فيه ويخوضون في مشكله، عُرفت مصنفاتهم باسمه أو ما يقاربه، ولعل الباعث الذي جعلهم يفردون فيه آراءهم قد يختلف من نحوي لآخر، لكن هناك باعث مشترك لاشك فيه جعل الباحثين يهتمون بعلم التوجيه ألا وهو:

<sup>1 -</sup> الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 60.

<sup>2 -</sup> الكفوي أبو البقاء، الكليات، ص 261.

<sup>3 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 261/1.



أ. الدفاع عن القراءات بالكشف عن وجوهها، وبيان صحتها، والتصدي لأي مـشكك في إعجازها للوصول إلى ضرب المحكم والطعن فيه.

لتأتي الأسباب الأخرى الآتية الذكر دعما لما سبق ودحضا لحجة من طعن في الختلاف القراء.

ب. بيان معنى الآية التي قرئت بأكثر من وجه وتوجيهها، فيتجلى السبب من ذلك وهو الإيضاح والإفهام.

ج. حاجة اللاحق إلى السابق؛ وهو أن يعكف المتأخر على توضيح وبيان وبسط ما افتقر إليه مؤلف المتقدم، ومثال ذلك أن دأب جماعة من العلماء والنحويين «كابي بكر محمد بن السري\*\* شرع في تفسير صدر من ذلك في كتاب كان ابتدأ بإملائه، وارتفع منه تبيّض ما في سورة البقرة من وجوه الاختلاف عنهم»(1). يفصح القول على أن ابن السري السري السراج أنجز كتابا يحوي علل القراءات والحجة فيها من خلال ما استنبطه من كتاب ابن مجاهد "الحجة للقراء السبعة" بيد أنه لم يتم سورة البقرة، ثم تبعه أبو على الفارسي وذكر ما نقله ابن السراج، وزاد عليه وأتمه.

د. «إنّ النحو كان و لا يزال عاملا هاما في فهم النص القرآني وتوجيه قراءاته، فالنحو في مجال الدراسات التفسيرية ليس صناعة تتلقى و لا رياضة عقلية بقدر ما هو أساس لتحليل النص وبيان وجوه إعجازه»<sup>(2)</sup>.

.110/1

<sup>\*\* -</sup> أبو بكر بن السراج محمد بن السري البغدادي النحوي، قرأ على المبرد كتاب سيبويه، وكان الزجاج يشبهه بالحسن بن رجاء، عول على مسائل الأخفش والكوفيين وخالف البصريين في مسائل كثيرة، ويقال: مازال النحو مجنونا حتى عقله ابن السرج بأصوله، كان مات شابا سنة 316 هـ. ينظر :السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،

<sup>1 -</sup> الفارسي أبو على (377هـ)، الحجة للقراء السبعة (أئمه الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، دار المأمون للتراث، طـ01، 1987م، 06/01.

<sup>2 -</sup> مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كعواش عزيز، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، ع05، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2009م، ص 341.



ه... «إنّ النحاة الأوائل الذين نشأ النحو على أيديهم كانوا قراء، كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمرو الثقافي، ويونس بن حبيب والخليل، ولعل اهتمامهم بهذه القراءات وجههم إلى الدراسة النحوية واللغوية ليلائموا بين القراءات والعربية، بين ما سمعوا ورووا من القراءات، وبين ما سمعوا ورووا من كلام العرب»(1).

و.إنّ الدراسات اللغوية والنحوية بدأت مبكرة «لحاجة المسلمين إلى فهم القرآن مما جعلها (أي: الدراسات اللغوية والنحوية) تسبق في الوجود الاهتمام بالقراءات والاختلاف الذي دار حولها»<sup>(2)</sup>.

ز. «إنّ المنظر النحوي في تقنينه للقاعدة النحوية كان يعتمد على محفوظه للقراءات القرآنية قبو لا ورفضا وتأويلا، لأنّ النحوي هو المقرئ ... ولما دأب الصراع بين النحاة والقراء احتاج القراء إلى وسيلة لتوجيه الدراسات القرآنية، فبدأ التأليف في موضوع القراءات وجمعها»(3).

ح.وجود علاقة قوية بين القراءات واللغة العربية لاسيما النحو، «أراد كثير من علمائها -على اختلافهم- أن يتأيد بقراءة ما، ويحتج لها، وبها كما فعل كثير من نحاة البصرة، أو يقف منها موقفا آخر مبينا أن احتجاج خصمه بتلك القراءة غير مستقيم»<sup>(4)</sup>.

ط. حاجة كتب اللغة والأصول والتفسير إلى توجيه القراءات والاحتجاج لها «يتبلغ بها اللغويون إلى الاستشهاد على بعض قواعدهم، أو إلى ترجيح وجه لغوي على أخر

<sup>1 -</sup> مكرم عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، طـ03، 1996م، صـ 107.

 <sup>2 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، دار الوعي للنشر والتوزيع،
 الجزائر، د.ط، د.ت، ص 90.

<sup>3 -</sup> المرجع نفسه، ص 90.

 <sup>4 -</sup> الحربي عبد العزيز بن علي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، رسالة ماجستير،
 جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1997م، ص 68.



ويعتضد بها الفقهاء في استنباط الأحكام، ويستعين بها المفسرون على بيان المعاني التي التنصمنها الآي» $^{(1)}$ .

ي.الحديث النبوي يعد أكثر النصوص فصاحة وبلاغة بعد كلام الله عز وجل «كان ينبغي أن يعد المصدر الثاني من مصادر اللغة المسموعة في الاحتجاج به في علوم اللغة وفي الاعتماد عليه في استنباط قواعد النحو والصرف» (2)، إذا فتوجيه الحديث النبوي نحويا له من الفائدة ما للنصوص الأخرى؛ كيف وإن كان صادرا عن القائل: «أنا أفصح العرب بيد أني من قريش» (3)، صلى الله عليه وسلم أفصح العرب لسانا وأقومهم بيانا.

ك. العلاقة الوطيدة بين النحو والحديث النبوي تجعل منه نصا خصبا للتوجيه، قال شعبة: «مثل الذي يتعلم الحديث ولا يتعلم النحو مثل البرنس لا رأس له»(4).

ل. كون النص الشعري من أهم الركائز التي قام عليها النحو العربي، إضافة إلى ما رُويّ من كلام العرب أمثاله وحكمه.

#### مراحل التوجيه:

-إن الاختيار هو الحرف الذي يختاره القارئ من بين مروياته مجتهدا في اختياره الرواية تلك، ملتزما بها ومداوما عليها. يقول ابن الجزري رحمه الله: «إنّ ذلك القارئ وذلك الإمام، اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، حسبما قرأ به فآثره على غيره وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعُرف به، وقصد به، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره

<sup>1 -</sup> أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص24.

<sup>2 -</sup> الحديثي خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط،1981م، ص:

<sup>.14</sup> 

<sup>3 -</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص: 15.

<sup>4 -</sup> العكبري أبو البقاء، إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986م، ص: 24.



من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» (1).

ثمّ جاء بعد ذلك دور التلاميذ التابعين والذين تعلموا القرآن من أساتذتهم وتوسعوا في أخذ الحرف عنهم بغية التسهيل والتخفيف آخذين بعين الاعتبار قصد القراء الفضلاء وهو بيان علة اختيارهم وإقامة حجج لغوية ونحوية لتأييد اختيارهم، وهذا منشأ علم النحو عند جلّ الدارسين.

-لقد مر علم التوجيه بمراحل عدة، مع طابع خاص بكل مرحلة:

#### المرحلة الأولى:

وهي مرحلة بدايات التوجيه في عصره المبكر، مع الصحابة الكرام رضي الله عنهم مرحلة تُميّز فيها التوجيه بالفردية لبعض القراءات دون تدوين، وهي ثلاثة أصناف:

«الأول: أن تعرض للقارئ، أو السامع آية فيها قراءة فيُشكَل عليه معناها من جهة غموضها عنده، أو يُعارضها مع نص آخر في الظاهر، فيدعوه ذلك إلى الاجتهاد في تفهم معناها وإجلاء الغموض عنها، والجمع بينها وبين ما ظهر له في أول الأمر أنه من باب التعارض.

الثاني: أن يحتج لمعنى قراءة بآية أخرى توجّه معناها، وتبين مقصودها.

الثالث: أن يختار قارئ ما قراءة في كلمة قرئت بأكثر من وجه فيوجه قوة قراءته بالاحتجاج على قراءة من قرأ بالوجه الآخر فيها»(2).

<sup>1 -</sup> ابن الجزري شمس الدين(ت883هـ)، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت، ص 52.

<sup>2 -</sup> ينظر: الحربي عبد العزيز بن على، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية (لغة وتفسيرا وإعرابا)، ص 71.



ومثال هذا الأخير ما ذكره صاحب الحجة حين قال: «وحكي أن عاصما الجحدري قرأها (مآك) بغير ألف فقال محتجا على من قرأها (مالك) بألف يلزمه أن يقرأ (قُلْ أَعُودُ برَبِّ النَّاس مَلك النَّاس) قال هارون \*: فذكرت ذلك لأبي عمرو، فقال، نعم، أفلا يقرؤون:

(فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ )» (1).

ومن بين الأمثلة الواردة في الاحتجاج لمعنى قراءة بآية أخرى، قصة حبر الأمة، عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حين روي عنه أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ عبد الله بن عباس رضي الله عنهما حين روي عنه أنه قرأ قوله تعالى: ﴿ وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِرُهَا ﴾ انشارها إحياؤها، واحتج بقوله ﴿ ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ ﴾ (3)، فجعل الإنشار هو الإحياء » (4)

#### المرحلة الثانية:

مرحلة شمر فيها جهابذة العلم وفطاحلة النحو عن سواعدهم لتسطير صفحات، تثبت جهودهم وعنايتهم بالقرآن وعلومه، فوضعوا كتبا يحتجون بها للقراءات بأسانيدها وصنفوا المصنفات، ردا على من كانوا يحيكون الفتن ويبثون الشكوك في القراءات، فبدأ التأليف في التوجيه النحوي واللغوي، وانطلقت مرحلة التدوين بكتب تشمل القراءات المتواترة والشاذة دون تمييز بينها.

<sup>\* -</sup> هارون بن موسى أبو عبد الله الأعور العتكي البصري الأزدي مولاهم علامة صدوق نبيل له قراءة معروفة روى القراءة عن عاصم الجحدري، وعاصم ابن أبي النجود، وعبد الله بن كثير وابن محيصن، وغيرهم.. قال أبو حاتم السجستاني، كان أول من سمع بالبصرة وجوه القراءات وألفها وتتبع الشاذ منها، وكان من القراء، مات هارون فيما أحسب قبل المائتين، ينظر: السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، 321/2.

<sup>1 -</sup> الفارسي أبو على، الحجة للقراء السبعة، ص 10.

<sup>2 -</sup> البقرة، الآية 259.

<sup>3 -</sup> عبس، الآية 22.

<sup>4 -</sup> الفراء أبو زكرياء يحي (ت:207هـ)، معاني القرآن، تح:أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، بيروت- لبنان، 173/1.



#### وانقسمت هذه المرحلة إلى قسمين:

«القسم الأول: آراء لبعض المصنفين في التفسير ومعاني القرآن والنحو، يـذكرونها عند بيان قراءة من القراءات، ومن أوائل الكتب التي برزت في هذا القسم كتاب سـيبويه (ت-180هـ)..ويأتي بعد كتاب سيبويه كتب صنتفت في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره كتاب "معاني القرآن" للفراء و "معاني القرآن" للأخفش الأوسط ومثله للزجاج وآخر للنحاس وغيرها»(1).

القسم الثاني: تمثل في تخصيص التأليف لعلم التوجيه، «وهو يمثل مرحلة التدوين في هذا العلم تدوينا ينفصل عن الأول في تمخضه عن كتب مفردة في هذا الباب، وهو ذكر القراءات وتوجيهها، وهم متفاوتون منهم المكثرون ومنهم دون ذلك»(2).

#### اهتمام النحاة بالتوجيه وأهم مؤلفاتهم:

لقد انبعثت حركة قام بها القراء النحويون، واللغويون للاستدلال على صحة القراءات في مجالي النحو واللغة، والدفاع عنها بحسن التخريج والتوجيه، موجهين وموثقين وملتمسين الدليل لقراءة كل قارئ منهم بقاعدة مشهورة أو علة خفيفة قياسا.

«ولقد اهتم اللغويون النحاة الأوائل بكتاب الله العزيز اهتماما كبيرا، في تفسير غريب اللغة والإعراب، وكان استشهادهم بآياته واضحا، كما بين الذين ألقوا في شروط اللغة التي يعتمد عليها، وتعد أساسا لبناء قواعد النحو والصرف، أما قراءاته فلتعدد القارئين بها واختلافها وكثرتها فقد بحثوا فيها وميزوا بينها، ووضعوا شروطا لما يحتج به منها.»(3).

وقد كان أشد الاهتمام من النحاة توجيه القراءات، وأفردوا فيه كتبا وعناوين أغنت السائل وكفت العائل في الأدب، فالقراءات: «من العلوم المكملة للأديب، سواء كان لغويا

<sup>1 -</sup> ينظر: الحربي عبد العزيز علي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية (لغة وتفسيرا و إعرابا)، ص ص 72 - 73.

<sup>2 -</sup> الحربي عبد العزيز على، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية (لغة وتفسيرا وإعرابا)، ص73.

<sup>3 -</sup> الحديثي خديجة، موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث الشريف، ص 14.



أم نحويا، أم شاعرا، أم كاتبا ؛ لأنّ القراءات هي الحجة في اللغة والنحو، وهي أيضا مرجع هام موثوق به للهجات العربية القديمة»<sup>(1)</sup>.

لذا فاهتمام السلف بحفظ وتدوین هذا العلم، تظهر ماله من فوائد لا تحصی و لا تعد. أتقنوه وبرعوا فیه «حتی أنهم لم یهملوا منه حرکة و لا سکونا و لا حذفا و لا إثباتا، ولم یداخلهم شك و لا همّ، تلقوه جیلا عن جیل، عن النبی صلی الله علیه وسلم»<sup>(2)</sup>.

فالواضح من هذا القول: إنه كان للنحاة حتى فترة متأخرة من الزمن عناية كبيرة باللغة وتمرس قوي بأساليبها، إعرابا وبناء وبنية ومادة وصياغة وحتى تأليفا، وقد صبوا جام درسهم على القرآن الكريم أكثر مما اهتموا بالشعر وغيره، متخذين من النحو عاملا أساسا في توجيه النص وفهم مشكله وبيان إعجازه.

«ولقد اتجهت طائفة النحاة إلى دراسة القرآن وفهم منهجه اتجاها نحويا، فأخذت تعنى بإعراب القرآن، ثم توسعت في ذلك فتناولت بالدراسة على التأليف أو على الإعراب...»(3).

ولا ريب لمرتاب في أنّ الدارسين العرب لهم قدم السبق في التأليف في التوجيه لما له من علاقة أشد صلة بالقراءات.

ومنه فإن «النحاة كانوا من أوائل الدارسين الذين لفتوا إلى الاعتماد على اللغة في التفسير مادام القرآن نزل بهذه اللغة.» (4).

3 - مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كعواش عزيز، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، ع05، ص 342.

\_\_\_

 <sup>1 -</sup> الشنقيطي السالم محمد، أبحاث في القراءات، (على نظم نصرة القارئ بالهاء الصريحة)، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، د.ت، ص 03.

<sup>2 -</sup> المرجع نفسه، ص 03.

<sup>4 -</sup> سيد أحمد خليل، دراسات في القرآن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1969م، ص 70.



يظهر مما سلف ذكره جادة العلماء في الاهتمام بالتأليف والتصنيف في علم التوجيه، وأنهم كانوا على بصيرة هم ومن تبعهم في هذا الميدان، فخصوا للموجه شروطا وجب استبفاؤه لها ومنها:

-أن يكون الموجه من حملة القرآن العارف بحرفه -بقراءاتــه- المــدرك لفرشــه - مختلفه - الحافظ لسنده- قر ائه- و رو اته و طرقه.

-أن يكون الموجه معربا، عالما بوجوه الإعراب، يعرب و لا يلحن يقرأ بلغتــه و لا يقدر على تحويل لسانه، فهو مطبوع على كلامه، يقول ابن مجاهد: «ومنهم من يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ليس عنده إلا الأداء لما تعلم، لا يعرف الإعراب و لا غيره، فذلك الحافظ فلا يلبث مثله أن ينسى إذ طال عهده فيضيّع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمّه وكسره في الآية  $. *^{(1)}$ .

-أن يكون الموجه عالما بالعربية واللغات ومعانى الكلام بصيرا بخلاف القراءات قال صاحب السبعة: « فذلك الإمام الذي يفزع إليه حفاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين»<sup>(2)</sup>.

-وحكى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه: «كتب في الأفاق لا يُقرئ إلا صاحب عربية»(3).

ولنا في تراثنا العربي الإسلامي دلائل عدة تحث على استقامة اللسان وتقويمه بالعربية وتدريبه على الإعراب وكفي برسول الله صلى الله عليه وسلم حاثا على ذلك في حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه وغرائبه: فرائضه وحدوده فإن القرآن نزل على خمسه وجوه؛ حلل وحرام،

<sup>1 -</sup> ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: ضيف شوقي، دار المعارف، مصر، 1972م، ص 45.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، ص 45.

<sup>3 -</sup> بن خالويه أبي عبد الله الحسين (ت370هـ)، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، طـ01، 1992م، 27/01.



ومحكم ومتشابه، وأمثال، فخذوا الحلال ودعوا الحرام، واعملوا بالمحكم وقفوا عند المتشابه واعتبروا بالأمثال»<sup>(1)</sup>.

ولعل الذي جعل النحاة يشتغلون بالقراءات والبحث عن علومها إيمانهم القوي بفضل علم القراءات وتوجيهها على سائر العلوم، فتزودوا بأساليب القرآن ومزجوها بأساليب النحو فانفردوا بعلمهم وما ينبغي ذلك إلا لمن أراده الله خادما لكتابه.

«وتلك لعمري أدنى إلى الأساليب العلمية في البحث أن يأتي الباحث النص وهو لا يحمل في فكره وفي تصور هصورة تخيله لما ينبغي أن يكون عليه...» (2).

#### أهم المؤلفات في التوجيه:

وهذه عناوين لأهم الكتب المصنفة في موضوع التوجيه من أوائل عصر التدوين وحتى أبرز ما صنف في هذا العصر.

1. «وجوه القراءات» لأبي عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي الأعور، المتوفى نحو 170ه، ويقال أنه أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها وبحث عن إسناده، وروى له البخاري ومسلم<sup>(3)</sup>.

2.«الجامع لاختلاف وجوه القراءات» للأمام المقرئ يعقوب بن إسحاق الحضرمي (ت 205هـ) جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات مع نسبة كل قراءة إلى قارئها، وله أيضا «وجوه القراءات» كان أعلم الناس في زمانه بالقراءات والعربية، وهو أحد القراء العشرة وإمام أهل البصرة ومقرئها (4).

<sup>1 - 1</sup> المناوي محمد المدعو بعبد الرؤوف، فيض القدير (شرح الجامع الصغير)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت البنان، ط20، 257م، 2

<sup>2 -</sup> الجواري أحمد عبد الستار، نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974م، ص 12.

<sup>3 -</sup> السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 321/2.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، 348/2. وينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 336/2، 2006، 336/2.



3. «القراءات» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) قال فيه ابن الجزري: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة وتوفي سنة أربعة وعشرين ومائتين.» (1).

4. «وجوه القراءات» لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ) تتبع فيه وجوه القراءات، كان عالما باللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه والشعر والفقه (2).

5. «احتجاج القراءات» لمحمد بن يزيد أبي العباس المبرد (ت285هـ) قال أبو سعيد «انتهى (علم) النحو بعد طبقة الجرمي والمازني إلى أبــي العبـاس محمــد بــن يزيــد الأزدي» (3)، يقصد بأبي العباس (المبرد) وأخذه النحو عن شيخيه الحرمي والمازني.

وقال أبو سعيد : -أيضا-«وكان في مولده فيما خبرنا به أبو بكر بن سراج، في سنة عشر ومائتين ومات سنة خمس وثمانين ومائتين بالكوفة (4).

6. «قراءة ابن عامر بالعلل» لهارون بن موسى الأخفش (ت 292هـ).

7. «التعليل لقراءة أبي عمرو» لعبيد الله بن إبراهيم المصري (ت 307هـ).

8.«احتجاج القراء في القراءة» لأبي بكر محمد بن السري السراج النحوي (ت 316هـ) $^{(5)}$ ، وقد سبق ذكره.

9. «الاحتجاج للقراء» لأبي محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه (ت 347هـ) كان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة وله مؤلفات جمّة (6).

<sup>1 -</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر،33/1-34 وينظر: ابن النديم محمد بن إسحاق، الفهرست (في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين وأسماء كتبهم)، تح: رضا تحدد، منقول من دستوره وبخطه، 78/04.

<sup>2 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 2/85.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن النديم، الفهرست 64/2-65.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، 65/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء النراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت، 15 /26.

<sup>6 -</sup> ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 36/2.



10. «القراءات بعللها» لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش (ت351هـ)، وله أيـضا «السبعة بعللها الكبير»، إمام علم في النحو والقراءات<sup>(1)</sup>.

11. «الانتصار لقراء الأمصار» لأبي بكر محمد الحسن بن يعقوب بن مقسم العطار النحوي (ت354هـ) وله أيضا: «الاحتجاج في القراءات» وكتاب «السبعة بعللها الكبير» كان ثقة ومن أعرف الناس بالقراءات<sup>(2)</sup>.

الحجة في القراءات» لأبي الحسن أحمد بن الصقر المنبحي (ت 366هـ) قال عنه ابن الجزري: «ماهر، له كتاب في القراءات سماه الحجة» $^{(3)}$ .

13. «إعراب القراءات السبع وعللها» لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي الشافعي (ت 370هـ) وله كذلك «الحجة في القراءات السبع»، «وكتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن »(4).

14. «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (ت 377هـ) كان لغويا ونحويا نحريرا أخذ العلم عن كبار علماء عـصره ومـن سـبقوه كالزجـاج والأخفش الأوسط، وابن مجاهد، وابن دريد وغيرهم له مؤلفات عدة أبرزهـا الإيـضاح، وامتدحه أبو العلاء المعري قائلا: «إنه رجل يمت بكتابه في (القرآن) المعـروف بكتـاب الحجة» (5).

15. «المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها» لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت 392هـ) «من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، كان يحضر

<sup>1 -</sup> ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 107/2.

<sup>2 -</sup> ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، 90/2.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 62/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن النديم، الفهرست، 92/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: الفارسي أبو علي، الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1996م، ص ص 9- 16.



عند المتنبي ويناظره في شيء من النحو، وكان المتنبي يقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس»<sup>(1)</sup>، عرف بالخصائص، واللمع...

16. «التعليل في القراءات السبع» لأبي العباس أحمد بن محمد الموصلي النحوي «يعرف بالأخفش وهو ثاني الأخفشين، قال ابن النجار كان إماما في النحو، وله كتاب في تعليل القراءات السبع» (2)، وقيل أنه توفي في القرن الرابع دون تحديد السنة.

17. «حجة القراءة» لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة (ت403هـ)، «عالم بالقراءات، كان قاضيا مالكيا، صنف كتبا منها "حجة القراءات" وشرف القراءات في الوقف والبتداء توفي حوالي 403هـ حوالي 1112م»(3).

18 «معاني القراءات» لأبي العباس بن قاسم بن عيسى بن فرج اللخمي (ت 410هـ) كان يقرئ بطليطلة ومن تلامذته محمد بن حيون توفي سنة عشر وأربعمائة (4).

19. «شرح الغاية في القراءات العشر وعللها» لأبي الحسن محمد الفارسي القهندزي (ت413هـ).

20. «وجوه الإعراب والقراءات» لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي .20 (ت 427هـ) (5)، المفسر صاحب التصانيف الجليلة من التفسير الحاوي، أنواع الفرائد من

<sup>1 -</sup> ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 132/2. ابن النديم، الفهرست، 95/2. وينظر: عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص 254.

<sup>2 -</sup> ينظر: السيوطي الحافظ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 389/01.

<sup>3 -</sup> ينظر: الزركلي خير الذين ،الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت، ط-05، 1980م، 325/3.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 91/1.

<sup>5 -</sup> الحموي ياقوت الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، ط01، 1993م، 5/507. وينظر: البغدادي إسماعيل باشا، هداية العارفين، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م، 5/75.



المعاني "ووجوه الإعراب والقراءات" وهو صحيح النقل موثوق به. توفي سنة 427هــــ وقيل سنة 437هـ.

21. «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ) وله أيضا «كتاب التبصرة» و «الإبانة» الإمام العلامة المتبحر في علوم القرآن والعربية أستاذ القراء والمجودين والعالم بمعاني القراءات له رصيد كبير في اللغويات والقراءات... (1).

22. «مختصر وجوه القراءات» لأبي العباس بن عمار المهدوي (ت 440 هـ)، وقد شرح المهدوي كتابه بمؤلف ثان هو: «شرح الهداية» وقد قال فيه: «وقد سألني سائلون أن أملي عليهم كتابا مختصرا في شرح وجوه القراءات... وأن أجعل ذلك شرحا للكتاب المختصر في القراءات السبع الذي ألفته وسميته بكتاب "الهداية" $^{(2)}$ .

23. «مختصر الحجة» و «إعراب القراءات» لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران المقرئ الأنصاري (ت455هـ)، ومختصر الحجة يعنى به حجـة أبـي على الفارسي «إمام عالم قرأ على عبد الجبار الطرطوسي. اختصر كتاب الحجة لأبي على (3) توفی أول محرم سنة خمس وخمسین و أربعمائة

<sup>1 -</sup> ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، د.ت، ص 03

وينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معانى القراءات، تح: عبد القتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت، ص 05.

<sup>2 –</sup> المهدوي أبو العباس، شرح الهداية في توجيه القراءات، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد الرياض، د.ت، .05 - 04/1

<sup>3 -</sup> غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام شمس الدين ابن الجزري، ت.ج براحستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط01، 2006م، 2 149.



24. «اختصار الحجة» لأبي عبد الله محمد بن شريح الإشبيلي (ت 476هـ) اختصر فيه كتاب الحجة لأبي علي الفارسي «لقي مكي بن أبي طالب وأجازه وأخذ عن أبيي ذر بن أحمد والغسطالي ورجع بعلم كثير، مات في شوال سنة ست وسبعين وأربعمائة» (1).

25. «تعليل القراءات العشر» لمحمد بن سليمان بن أحمد المالقي «ويعرف بابن أخت غانم، مقرئ إمام نحوي صاحب تصانيف قرأ القراءات على خاله غانم قال اليسمع بن حزمت: كان فيه أدب لا يعلم قعره وجبل علم لا يُرتقى وغزارة في اللغة العربية وله تعليل كتاب القراءات العشر»، توفى عن ثمان وثمانين سنة<sup>(2)</sup>.

26. «الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي» لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني (ت 539هـ) «شيخ المقرئين المصدرين في زمنه ومن إليه الرحلة في هذا الشأن القائمين بعلوم القرآن والاستقلال بالنحو والعربية» (3).

27. «الكشف عن نكت المعاني و الإعراب و علل القراءات المروية بالجامع عن الأئمة السبعة» لأبي الحسن علي بن الحسن النحوي الباقولي، المعروف بالجامع (ت 543هـ) «قال البيهقي في الوشاح: هو في النحو و الإعراب كعبة لها أفاضل العصر سدنة. و من أقو اله:

أَحْبِبْ النَّحوَ مِنَ العِلْمِ فقدْ يُدْرِكُ المرءُ به أَعْلَى الشَّرَفِ» (4).

28. «الموضح في وجوه القراءات وعللها» لأبي عبد الله نصر بن علي الـشيرازي الفارسي النحوي المعروف بابن مريم (ت بعد 565هـ) «هو خطيب شـيراز وعالمها

<sup>1 -</sup> غاية النهاية في طبقات القراء، الإمام شمس الدين ابن الجزري، 136/2.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 131/2-132.

<sup>3 -</sup> السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 03/2.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، 2/160-161.



وأديبها والمرجوع إليه في الأمور الشرعية والمشكلات الأدبية، قرئ عليه سنة خمس وستين وخمسمائة»(1).

29. «تعليل القراءات الشاذة» لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت 616هـ) يقال له الفرضي لعلمه بالفرائض واللغوي والنحو والحاسب..له مؤلفات عدة أشهرها إملاء ما من به الرحمن-إعراب الحديث النبوي- إعراب القراءات الشواذ. (2).

30.«إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر» لأحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبنا (ت 1117هـ) المسمى برمنتهـى الأماني والمسرات في علوم القراءات»(3).

ومن كتب المتأخرين والتي عنيت بالتوجيه والقراءات أذكر منها الأشهر فالأشهر:

1. «الموضح في تعليل وجوه القراءات» لأحمد عبد المنعم الدمنهوري.

2. «مو اكب النصر في توجيه القراءات العشر» لمحمود بن على بسة.

3. «الدرر المتتاثرة في توجيه القراءات المتواترة» لأبي العباس محمد بن عجيبة.

4. «القراءات الشاذة وتوجيهها من لغات العرب» و «البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة» لعبد الفتاح القاضى (ت1403هـ).

5. «المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة» و «المستنير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب والتفسير» و «النجوم الزاهرة في القراءات العشر المتواترة وتوجيهها من طريقي الشاطبية والدرة» و «المجتبى في تخريج قراءة أبي عمرو الدوري» لمحمد بن سالم محيسن.

<sup>1</sup> السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 314/2.

<sup>2 -</sup> العكبري أبو البقاء، إعراب القراءات الشواذ، تح: السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت- لبنان، طـ01، 1996م، ص.ص 18-46 وينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، 38/2.

<sup>3 –</sup> طبعة بجزئين، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، طـ01، 1981.



وهناك مؤلفات وعناوين عدة شق علي ذكرها وضاق بها المقام ههنا إلا أنها مازالت نجوما تضيء درب الباحثين في التوجيه النحوي.

# الفصل الأول علاقة النحو بالتوجيه ومجالاته

- نشأة علم النحو
- الحڪم النحوي
- علاقة التوجيه النحوي بالدلالة
  - مجالات التوجيه النحوي

# وضع علم النحو وموضوعه:

#### توطئة:

إنّ علم النحو من أسمى وأجلّ العلوم قدرا، وأنفعها، به يستقيم لسان المرء، وتقوى حجته، فذلك عروة وثقى لا انفصام لها، وجذوة وشعلة لا انطفاء لها، فعن عبيد بن عمير الليثي عن أبيّ بن كعب، قال: «تعلموا اللحن كما تعلمون القرآن» سئل يزيد بن هارون: ما أراد باللحن؟ قال: النحو(1).

ولله در إسحق بن خلف البهراني إذ قال:

النَّحَوُ يَبْسُطُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ \* والمَرْءُ تُكْرِمْهُ إِذَا لَمْ يَلْحَنِ وَإِذَا طَلَبْتَ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا فَأَجِلُهَا مِنْها مُقِيمُ الأَلْسُنُ (2)

#### 1. علم النحو:

النحو مادة "نحا"، جاء في اللسان «ثبت عن أهل اليونان، فيما يـذكر المترجمون العارفون بلسانهم، ولغتهم، أنهم يسمون علم الألفاظ والعناية بالبحث عنه نحوا، ويقولون كان ثلاث من النحويين. ونحو العربية منه ؛ إنما هو انتحاء سمت كـلام العـرب فـي تصرّفه من إعراب وغيره»(3)، وعلم النحو: «هو أن تتحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنيـة عليها، ليُحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية»(4).

<sup>1 -</sup> ابن خالويه أحمد، إعراب القراءات السبع وعللها، ص 27.

<sup>\* -</sup> الألكن: الذي لا يقيم العربية من عجمية لسانه، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 230/13.

<sup>2 -</sup> المبرد ابن يزيد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط03، 1997م، 536/3.

<sup>3 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 212/13.

<sup>4 -</sup> السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي، ص 125.

والنحو –أيضا– «العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلم العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها» $^{(1)}$ ، وقد سمي كل من اشتغل بالنحو ونصب له المجالس وعلمه وفصل في مسائله: النحويّ.

كما أنّ النحو: «علم يبحث فيه عن أصول تكوين الجملة وقواعد الإعراب» (2) والمراد من القول أن علم النحو يعني بدراسة الجملة في اللغة العربية وكذا الظاهرة التي تميّز الكلمة من خلال موقعها في الجملة والعمل الوظيفي التي تؤديه من معان نحوية.

وجاء في التعريفات: «النحو هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعداب والبناء وغير هما، وقيل النحو: علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعدال وقيل: علم يعرف بها صحة الكلام وفساده»(3).

#### علة التسمية بالنحو:

«وقد سلف أنّ أبا الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) لما عرض على الإمام مـا وضعه فأقره بقوله: "ما أحسن ما نحوت هذا النحو الذي قد نحوت"! فأثر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استبقاء لكلمة الإمام التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية»(4).

فلو أمعنا النظر في السبب الوجيه لوضع هذا العلم لوجدناه: «تصحيح الألسنة وعصمتها من الخطأ بعد أن فشا اللحن وشاع الخطأ بين من يتكلمون العربية»<sup>(5)</sup>.

<sup>1 -</sup> m - m - 1 الأشموني على ألفية بن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية بن مالك"، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط05/01، د.ت، 05/01.

<sup>2 -</sup> الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة، ط-07، 1980م، ص 05.

<sup>3 -</sup> ينظر: الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 202.

<sup>4 -</sup> طنطاوي الشيخ أحمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المعارف، القاهرة، طـ02، د.ت، ص 33.

 <sup>5 -</sup> الجواري أحمد عبد الستار، نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجلس العلمي العراقي، العراق، 1984م،
 ص 18.

#### واصنعه وسبب وضعه وموضوعه:

ثرجع أغلب الدراسات وضع علم النحو إلى أبي الأسود الدؤلي \* «فالذي نخاله قريبا إلى الواقع ويرتضيه النظر أن أبا الأسود هو واضع هذا الفن، ونسبة الوضع للفن إنما تعد نتيجة لقيام الواضع ببعض الأبواب الأساسية في ذلك الفن، وهذا ما كان من أبي الأسود» (1)، ويزكّي القول السابق في ارتباط وضع النحو بأبي الأسود ما قال أحمد أمين: «ويظهر لي أنّ نسبة النحو إلى أبي الأسود لها أساس صحيح، وذلك أنّ الرواة يكادون يتفقون على أنّ أبا الأسود قام بعمل من هذا النمط، وهو أنه ابتكر شكل المصحف... وواضح أنّ هذه خطوة أولية في سبيل النحو تتمشى مع قانون النشوء، وممكن أن تأتي من أبي الأسود، فعمل أبي الأسود يسلم إلى التفكير في الإعراب ووضع القواعد له» (2).

وقد ردّ العديد من المؤلفين الأقدمين وضع النحو لأبي الأسود، فقال ابن قتيبة: «أوّل من وضع العربية أبو الأسود»، وقال ابن حجر: «أول من نقط المصحف ووضع العربية أبو الأسود» ولما توسع العلماء فيما بعد وسمّوا كلامهم "نحوا" سحبوا اسم النحو على من كان قبل أبي الأسود وقالوا: إنه واضع النحو للشبه في الأساس بين ما صنع وما صنعوا. (3).

 <sup>♦ -</sup> ظالم بن عمرو أبو الأسود الدؤلي، ولد في الجاهلية ومات في الطاعون سنة (69هـ) على الأصح، وهو أحد
 سادات التابعين وفقهائهم ومحدثيهم، روى عن عمر وعثمان وعلي، وهو أول من تكلم في النحو، وهو من أهل البصرة،

وهو أول من نقط القرآن. ينظر: الحموي ياقوت، معجم الأدباء، 1464/4-1465.

<sup>1 -</sup> طنطاوي أحمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ص 28.

<sup>2 -</sup> أمين أحمد، ضحى الإسلام (نشأة العلوم في العصر العباسي الأول)، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 1998م، 286/2.

<sup>3 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 287/2. وينظر: الزبيدي أبو بكر محمد الأندلسي، طبقات النحويين اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط02، د.ت، ص 21.

# السبب الرئيس في وضع النحو:

إنّ المتأمل في كتب النحو والتأصيل ليجد السبب في تقنين العربية ووضع قواعد النحو، رواة عدة تمّت بصلة وطيدة لأبي الأسود الدؤلي، حدّث أبو عثمان المازني ، ما رفعه إلى يحي بن عمر الليثي أنّ أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة، فقال: با أبه ما أشدُّ الحرِّ ورفعت "أشدُّ" فظنها تسأله وتستفهم منه، أي زمان الحر أشد؟ فقال لها: شهرا ناجر فقالت يا أبه إنما أخبرتك، ولم أسألك، فأتى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب فقال: يا أمير المؤمنين، ذهبت لغة العرب لمّا خالطت العجم، ويوشك أن طال عليها زمان أن تضمحل، فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمر فاشترى صحفا بدرهم وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. (1).

وفي رواية ثانية عن عاصم بن أبي النجود \* قال: أول من وضع العربية أبو الأسود الدؤلي، جاء إلى زياد بالبصرة، فقال: إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم، وتغيّرت السنتهم، أفتأذن لي أن أصنع للعرب كلاما يقيمون به كلامهم؟ قال: لا، فجاء رجل إلى زياد فقال: أصلح الله الأمير! توفي أبانا وترك بنون •: فقال زياد: ادع لي أبا الأسود فقال: ضع للناس الذي كنت نهيتك أن تضع لهم (2).

وفي رواية أخرى، أنّ زياد بن أبيه مر برجل يقرأ القرآن حتى بلغ إلى قوله تعالى:

﴿ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (3)، بكسر اللام من رسوله فقال: لا حول و لا قوة إلا بالله العظيم، هذا والله الكفر، ردّوا إليّ أبا الأسود فردّوه إليه، فقال: ضع للناس ما كنت نهيتك عنه (4).

<sup>1 -</sup> ينظر: معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، 1466/4.

<sup>\* -</sup> عاصم بن أبي النجود: سيأتي ذكره، فيما يلحق من ذكر القراء العشرة.

<sup>• -</sup> وفي رواية، مات أبانا وخلف بنون، ينظر: الحموي، معجم الأدباء، 466/4.

<sup>2 -</sup> ينظر: الزبيدي أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، ص 22. وينظر: الحموي، معجم الأدباء، 1466/4.

<sup>3 -</sup> التوبة، الآية 03.

<sup>4 -</sup> ينظر: الحموي ياقوت، معجم الأدباء، 466/4.

ومن الروايات -أيضا- التي تعزو بدء النحو إلى أبي الأسود، أنه: «مر" به سعد- وكان رجلا فارسيا قدم البصرة مع أهله، وهو يقود فرسه- فقال: مالك يا سعد؟ ألا تركب؟ فقال: "فرسي ضالع" فضحك من حضره، قال أبو الأسود: "هؤلاء الموالي قد زعموا في الإسلام ودخلوا فيه، وصاروا لنا إخوة، فلو علمناهم الكلام! فوضع باب الفاعل والمفعول، لم يزد عليه..."» (1).

وزبدة الكلام في وضع النحو وسببه، حفظ اللسان العربي مما دخل عليه من ألسنة متفرقة، ولغات مختلفة، بثت الفساد في اللغة وظهر منها العيب في الإعراب قلب اللغة العربية النابض وموطن، إعجازها والمبرز لمعانيها، واليقين لمريبها والحجة لأديبها. والفضل أوّله لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه حافظ اللغة وموطن سرها ومنه: «كان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه، أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم» (2).

<sup>1 -</sup> ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 22.

 <sup>-</sup> نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيها عالما بالعربية من فقهاء التابعين: "كان يسند إلى أبي الأسود الدؤلي: القرآن والنحو وله كتاب، العربية مات بالبصرة سنة 89هـ وقيل 90هـ. ينظر: الحموي، معجم الأدباء، 6/2749."
 - عبد الرحمن بن هرمز، كان من أول من وضع العربية، وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش، لم تذكر المصادر أي خبر عن وفاته، ينظر طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، ص: 26. وينظر: السيوطي، بغية الوعاة، 91/2.

<sup>2 -</sup> ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص.ص: 11- 12.

#### موضوع النحو:

إنّ موضوع علم النحو هو الإعراب وتكوين الجملة «يدرسهما علم النحو كظاهرتين لغويتين فيعرف بأصولهما، وقواعدهما وبما يدور في إطار هاتين الظاهرتين من مفاهيم ومسائل، وما يلابسهما من موضوعات أخرى» $^{(1)}$ ، ومنه فالواضح ممّا سبق ذكره أن موضوع علم النحو لزم الكلمة العربية بكل خصوصياتها التركيبية وحفظها من اللحن والخطأ ومنه فهم كلام الله ورسوله.

#### فائدة علم النحو:

ما من علم إلا له فوائد جمة تميزه، وإنّ فوائد علم النحو جليلة منها:

- 1. حفظ اللسان وعصمته من اللحن والخطأ خاصة بما تعلق بالقرآن.
- 2. «الاحتراز عن الخطأ في الكلام عموما أو التمييز بين صواب الكلم وخطئه»(2).
  - 3. «كشف حجب المعانى وجلوة المفهوم كما قال بن مالك:

وبَعْدُ، فالنَّحْوُ صَلَاحُ الألْسِنَه والنَّقْس إِنْ تُعْدَمْ سَنَاهُ في سَنَه به انْكِشَافُ حُجْبِ المَعَاتِى وجلوة المَفْسُهُومِ دَا إِدَّعسَانِ به انْكِشَافُ حُجْبِ المَعَاتِى

فيحدد بذلك مفهوم النحو وغايته، فالنحو عنده صلاح الألسنة وهذه هي غاية النحو الحقيقية...»(3).

- 4. بيان الإعراب وتفصيل أحكامه وبيان أسبابه وعلله إعرابا وبناء.
- 5. التعديل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل<sup>(4)</sup>.

2 - اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفة، ص 218.

<sup>1 -</sup> الفصلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 07.

<sup>3 -</sup> ينظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) دار الشروق، القاهرة، ط01، 2000 م، ص 35.

<sup>4 -</sup> ينظر: السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، تع: ياقوت محمود سليمان، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2006، ص 18.



- 6. قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها<sup>(1)</sup>.
- 7. هو صورة لما في أنفسنا، ولما نقصد أن نعبر عنه ونؤديه إلى الناس. وتاليف الكلمات في كل لغة يُجرى على نظام خاص بها، فإذا كشفت ووضعت ودُونت فهي علم النحو<sup>(2)</sup>.

# الحكم النحوي وعلاقته بكتب الاحتجاج:

إنّ أصول النحو علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل<sup>(3)</sup>. وهذا ما يسمى حكما نحويا لما له من أصول تحكمه وضوابط تضبطه، فيضحى بذلك الاستدلال والاحتجاج قائما على أسس محكمة وأصول ثابتة.

ومادام حدّ النحو -حسب غالبيّة المنظرين القدامي- «صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النّظم وصورة المعنى، فيُتوصل بإحداهما إلى الأخرى...وكذا علم بأقيسة تغيير ذوات الكلم وأواخرها بالنسبة إلى لغة لسان العرب» (4)، فإنّ الحكم النحوي ينقسم إلى ستّ(5).

الأول: الواجب: كرفع الفاعل وتأخره عن الفعل ونصب المفعول -مثلا- الثاني: الممنوع، كذلاف ما ذكر قبل.

<sup>1 -</sup> ينظر: مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، طـ02، 1992م، ص 01.

<sup>2 -</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص 02.

<sup>3 -</sup> السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 13.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، ص ص 21 - 22.

<sup>5 -</sup> المصدر نفسه، ص ص 48 - 49.

الثالث: الحسن: كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض كقول زهير (1). وإنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا عَالِبَ مَالِي ولَا حَرَمُ

الرابع: القبيح، كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط مضارع، والشاهد:

يا أقرَعَ بن حَابِسِ يا أقرَعُ إنْ يُصرْعْ أخُوكَ تُصرْعُ أُصُوكَ تُصرْعُ

والتقدير: إنّك تصرع إن يُصرع أخوك وقد أعزو ذلك إلى الضرورة الـشعرية لأنّ حرف الشرط قد جزم الأول، فحكمه أن يجزم الآخر.

الخامس: خلاف الأولى: كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامه زيدا.

السادس: الجائز على السواء: كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته؛ حيث لا مانع من الحذف، ولا مقتضى له، كقوله تعالى: ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾(2)، فإما حذف المبتدأ و تخريجه "فصبري، صبر جميل" أو حذف الخبر وتخريجه، صبر جميل أمثل، وأجمل.

وقد أجل النحاة أن تُلحق بالأقسام الستة الرخصة وهي ما جوزوه لضرورة الشعر. الرخصة: في اللغة التسهيل في الأمر، خلاف التشديد. (3)

وهي في اصطلاح علماء النحو: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا، والضرورة قسمان: حسنة، ما لا تستوحش منه النفس، وقبيحه ما تستوحش منه النفس (4).

<sup>1 -</sup> ديوان زهير بن أبي سلمي، تق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، طـ01، 1988، ص 115.

<sup>2 -</sup> يوسف، الآية 18.

<sup>3 -</sup> ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 6 / 128.

<sup>4 -</sup> ينظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص 53.

#### الحكم النحوي والاحتجاج:

ما من أحد يُنكر العلاقة الوطيدة بين النحو وكتب الاحتجاج، فالترابط بينهما ترابط تكامل، فمادام النحو -كما سلف الذكر - بيان الإعراب وتفصيل أحكامه وبيان أسبابه وعلله وإثبات الحكم على الحجة، والاحتجاج توجيه القراءة وتعليلها بإعرابها وتخريجها على أوجه تحتملها العربية، فالترابط وثيق لا خلاف فيه.

إنّ كتب الاحتجاج ما ألقت وكثر سيلان الحبر فيها، إلا خدمة للقرآن وتوجيه قراءاته المتواترة منها والشاذة، وغير ذلك من فرش القراءات وتوجيهها نحويا، فتكاثرت كتب الفن الجليل -علم التوجيه- في تحريرها، وتسابقت أقلام العلماء في عرضها وبسطت القراطيس في جمعها «فأصبح بين أيدينا كمٌ هائل من الكتب المؤلفة في هذا العلم، ما بين مختصر منثور وآخر مبسوط منشور، وثالث منظوم مشهور» (1).

ومن بين توجهات العلماء - لدى تصنيفهم في القراءات - توجيهها وتعليلها، ولـسوف أذكر بعض توجهات العلماء في تأليف كتب احتجاجهم:

1. «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها» قال أبو محمد مكي بن أبي طالب: «كنت قد ألقت بالمشرق كتابا مختصرا في القراءات السبع في سنة إحدى وتسعين وثلاثمائة وسميته "كتاب التبصرة" وأضربت فيه عن الحجج والعلل ومقاييس النحو في القراءات واللغات للتسهيل ووعدت في صدره أني سأؤلف كتابا في علل القراءات أذكر فيه حجج القراءات ووجوهها وأسميه "كتاب الكشف عن وجوه القراءات"»(2).

<sup>1 - 1</sup> الزهراني سالم، غيث النفع في القراءات السبع (دراسة وتحقيق) رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005م، 30/11.

<sup>2 - 1</sup> القيسى مكى بن أبى طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 1/3-4

2."إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، وقد قال: «هذا كتاب شرحت فيه إعراب قراءات أهل الأمصار مكة والمدينة، والبصرة والكوفة، والشام، ولم أعد ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل أو تفسير وغريب»(1).

3."الإيضاح" لأبي علي الفارسي يقول: «فجميع أبواب الإيضاح في النحو»(2).

4."حجة القراءات" لأبي زرعة يقول محققه سعيد الأفغاني: «ونهج المؤلف كما سبق أن يذكر عنوان السورة (سورة البقرة مثلا) يبدأ من أولها فيقول (قرأ فلان كذا وفلان كذا) فينتقل من آية إلى آية فيذكر خلاف القراء وحججهم...» (3).

5."الحجة للقراءة السبعة" لأبي على الفارسي، وقد جاء في مقدمته: «أما موضوع الكتاب فهو الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها والتماس الدليل لقراءة كل قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إما بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية أو التماس علة خفيفة بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها، أو توليدها...» (4).

6. "شرح الهداية" للمهدوي يقول: «فمن ذلك ما قصدنا إليه في كتابنا هذا مما يسسره الله تعالى للتالين من اتساع لغاته، ووجوه قراءته اختصاصا منه بالمنزلة الرفيعة، وأنا ذاكر لك طرفا من بيان معنى الاختلاف في حروفه» (5)، ومجمل القول فإن النحاة استدلوا بالقراءات على ترسيخ القاعدة النحوية وبنائها إن اقتضت الحاجة فالقراءة سنة متبعة لا يجدر الطعن في صحتها.

<sup>1 -</sup> ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، 3/1-4.

<sup>2 -</sup> الفارسي أبو علي، الإيضاح، ص 200.

<sup>3 -</sup> أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، طـ05، 1997م، ص 41.

<sup>4 -</sup> الفارسي أبو علي، الإيضاح ،14/1-15.

<sup>5 -</sup> المهدوي أبو العباس، شرح الهداية، 04/1- 05.

#### علاقة التوجيه النحوى بالدلالة:

ما من علم إلا ويستمد العون من علم الدلالة، ليقوم بتحليلاته وتعليقاته وأداء وظيفته على أكمل وجه، ففضلا عن وظيفة الدلالة في الجانب الصوتى والجانب الصرفي، تأتى مراعاته بالجانب النحوي أكثر تأثيرا وأحسن تبريرا.

إن الدلالة النحوية تدرس "الوظيفة النحوية لكل كلمة داخل الجملة ولو لم يؤد تغيير مكان الكلمات في الجملة (تغيير الوظيفة النحوية) إلى تغيير المعنى ما كان هناك فرق بين قولك: زار أحمد أسعد، وزار أسعد أحمد " $^{(1)}$ .

وإذا دعت الضرورة إلى اعتبار النحو فرعا متعلقا بالدلالة، فإنّ ذلك يسوق إلى ما جاء به سيبويه في الكتاب تحت باب الاستقامة من الكلام والإحالة "حين قال: "فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب"<sup>(2)</sup>، وضرب لكل كــــلام مثالا يوضحه، والظاهر من القول ومن قصد الاستقامة في الكلام: "الكلام المستقيم استقامة نحوية ودلالية...فلا يشفع للجملة أن تكون مستقيمة نحويا أو قواعديا لتسمح بأداء المعني وإصابة الدلالة ، بل المعوّل قبل ذلك على الاستقامة الدلالية التي تناسب شروط التبليغ الحسن "(3).

وعلى ذلك، ليس الوصف النحوي جامدا أصمّ خاليا من الدلالة، إذ إنّ الوصف النحوي وصف للعلاقات التي تربط عناصر الجملة الواحدة بعضها بالبعض الأخر والعلاقة التي تصفها القواعد النحوية هي نفسها مستمدة من أمرين: لغوي يحكمه وضع

<sup>1 -</sup> ينظر: عمر أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط05، 1998م، ص 13.

<sup>2 -</sup> سيبويه أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هــ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1988، 25/1.

<sup>3 –</sup> مقالات وأراء وكتاب مدونة 03 بعنوان: النحو والدلالة من أجل مقاربة المعنى من زاوية نحوية ــ أ.د. حبيب مونسى، 20 .www.hobibmansi-maktoobblog.com

الكلمات صوتيا. وعقلي و هو مترتب على الوضع السابق من حيث ارتباط كل هيئة تركيبية بدلالة وضعية معينة (1).

ولا شك أن هناك ترابطا محكما بين الحكم النحوي والجانب الدلالي؛ بحيث يبرز الفهم الحقيقي للنحو من خلال الفهم الصحيح للمعنى الدلالي، الذي ينبني عليه النص وهذا ما يصطلح عليه: «المعنى النحوي-الدلالي»<sup>(2)</sup>، والقصد منه التفاعل القائم بين الوظيفة النحوية والدلالة المعجمية، إذ لا يمكن فصل ما يمده العنصران لبعضهما البعض.

«فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة الذي يساعد على على تمييزه وتحديده، يمدّ العنصر الدلالي النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده وتمييزه. ولا يمكن بحال نكران تأثير دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملابس له على العناصر النحوية»(3).

إنّ الظاهر من القول: إنّ هناك علاقة تأثير وتأثر بين الجانبين بشكل استمراري إذ لا يمكن الفصل بينهما، فلا يمكن الكشف عن المعنى النحوي إلا بالرجوع إلى سياق القول وظروفه، ليتضح المعنى النحوي المراد تبنيه.

## أثر التوجيه النحوي في الدلالة:

إنّ ما يميّز الجملة العربية، هو بناؤها المحكم، بحيث تجتمع الألفاظ لتؤدي معنى مقصودا، والحركات الإعرابية تعتبر الضابط الأساسي لهذا البناء كي يشد بعضه بعضا فاختلاف حركات الإعراب في الكلم يؤدي إلى التوافق بين المفردة وما قبلها أو بعدها فينتج عنه معنى من المعاني «ومن هنا برزت الحاجة ملحة لتتبع عدد من النصوص القرآنية لبيان أثر هذه الظاهرة في تنويع أوجه الدلالة في القراءات القرآنية، أو أثر

<sup>1 -</sup> ينظر: حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي)، ص: 40.

<sup>2 -</sup> حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي-الدلالي)، (غلاف الكتاب).

<sup>3 -</sup> المرجع نفسه، ص 113.

القراءات في تنويع أوجه الدلالة النحوية، فكانت الوجهة كتب معاني القرآن وإعرابه وكتب القراءات حجها ومشكلها...» (1).

يعتبر التوجيه النحوي أكثر الأليات اللغوية استنباطا لدلالة النص القرآني على اعتبار وثاقة الصلة بين التركيب النحوي ودلالته على المعنى.

«فإذا كان النحو صناعة علمية تنظر إلى الألفاظ في كلام العرب وكيف تتآلف، فهي من جهة أخرى تحدد العلاقة بين قواعد النّظم وما يحتمله من معنى» $^{(2)}$ ، ومن هنا تظهر العلاقة الوطيدة بين القاعدة النحوية ومدلولها، فتصبح—التراكيب النحوية— واسطة يتم من خلالها الوصول إلى المعنى وكشف خبايا النص ومقصديته «فأقوم طريق يُسلك في الوقوف على معناه — يقصد القرآن— ويُتوصل به إلى تبيين أغراضه ومغزاه، معرفة إعرابه واشتقاق مقاصده من أنحاء خطابه» $^{(3)}$ .

ومفاد هذا أن التوجيه النحوي له الأثر الكبير في الكشف عن دلالة آي نص القرآن ومنه فهم مقصديته «فطالب فهم القرآن لا مفر له من علم الإعراب ومعرفة القراءات التي لها صلة وثيقة بهذا العلم»(4).

وبهذا تظهر جليا أهمية التوجيه في الكشف عن الدلالة، والذي يرتبط بدوره بعلم النحو، ومنه فالتوجيه النحوي يعرف به -أيضا- معانى التراكيب من حيث الحركات

 <sup>1 -</sup> مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، قراءة في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ومظاهره في تتويع التفسير
 القرآني، محمد توفيق عبد المحسن، جامعة الأنبار، ع04، 2009م، ص 316.

<sup>2 -</sup> عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث (دراسة دلالية حول النص القرآني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 93.

<sup>3 -</sup> ينظر: العكبري أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن (من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن) دار الفكر للطباعة والنّشر بيروت- لبنان، 2010م، 1991.

<sup>4 -</sup> عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، ص 92.

الدالة على ذلك، وفي هذا الصدد يتبيّن أنه: «إذا كان قد علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى

يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هـ و المـ ستخرج لها»<sup>(1)</sup>، ومنه توجّب على الموجّه النحوي الإلمام بقواعد الإعراب وسر العربيـة لكـشف الدلالة وبيان مقصديتها «فإذا لم يفهم الوظيفة النحوية لمكونات التركيـب، ويفهـم سـرّ وضعها على نظم خاص-فضلا عن دلائلها المعجمية- تعسر فهم المعنى فهما كاملا»<sup>(2)</sup>.

وبهذا تبرز العلاقة الوطيدة بين التوجيه النحوي والدلالة وهو ما عُبر عنه سالفا بالدلالة النحوية أو ما يسمى بالإسناد الدلالي الذي يدرس العلاقة بين الفاعل والفعل أو المبتدأ والخبر والمضاف والمضاف إليه، وما يترتب عن ذلك من دلالات<sup>(3)</sup>.

## مجالا التوجيه النحوي

لقد ذكرت آنفا أن مجال التوجيه الخصب هو النص القرآني تليه النصوص الأخرى بأقل قدر وبعض اهتمام. وإنه لمن الضروري -قبل الولوج في تفصيل مجالات التوجيه- أن نعرض بيانا وتعريفا للنص.

## مفهوم النص:

إنّ الحديث عن مفهوم النص، حديث نفر إليه كثير من الدارسين قديما وحديثا، فلل بد من عرض تعريفي لمعناه وخاصة وأنّا بصدد دراسة أثر التوجيه في دلالة النص.

إذا عدنا إلى معاجمنا العربية العربية العربية المنشق وجدنا مصطلح "نص" المنشق من مادة "ن.ص.ص." في اللسان: «ما دلّ على الرفع فالنّص: رفعك الشيء ونصّ الحديث ينصّه نصّا: رفعه. ونصّ المتاع نصّا: جعل بعضه على بعض، والنّص والنصيص:

<sup>1 -</sup> الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تع: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت، ص 28.

<sup>2 -</sup> عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث، ص 94.

<sup>3 -</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص 95.

السير الشديد ونص الرجل نصا إذا سأله عن شيء حتى يستقصي ما عنده، ونص كل شيء منتهاه، قال الأزهري: النص أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ونص القرآن ونص السنة أي ما دل ظاهر لفظها عليه من الأحكام» $^{(1)}$ . وفي التعريفات هو: «ما ازداد وضوحا على الظاهر لمعنى في المتكلم وهو سوق الكلام لأجل ذلك المعنى» $^{(2)}$ .

وفي الاصطلاح: «نقل إلى الكتاب والسنة وإلى ما يحتمل إلا معنى واحدا، ومعنى الرفع في الأول ظاهر، وفي الثاني أخذ لازم النص وهو الظهور، والنص قد يطلق على كلام مفهوم المعنى سواء أكان ظاهرا أم نصا أو مفسرا اعتبارا منه للغالب لأن عامة ما ورد من صاحب الشريعة نصوص»(3).

وتُظهر دلالة "النص" في عدة مجالات بتعاريف متباينة:

«النص اسم مشترك يطلق في تعاريف العلماء على ثلاثة أوجه:

- الظاهر وهو منطبق على اللغة، والنص في اللغة بمعنى الظهور.
  - ما كانت دلالته على معناه (لا يتطرق إلى أي احتمال).
- التعبير بالنص عمّا لا يتطرّق إليه احتمال مقبول بعضده دليل»(4).

وقد عرفه البزدوي بأنه: «ما ازداد وضوحا على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة» (5).

<sup>1 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 271/13. وينظر: الفراهيدي الخليل، العين، 228/4.

<sup>2 -</sup> الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 202.

<sup>3 –</sup> الكفوي أبو البقاء، الكليات، ص 908.

<sup>4 -</sup> حسين خمري، نظرية النص (من بنية المعنى إلى سيميائية الدال)، منشورات الاختلاف، الجزائر، طـ01، 2007م، ص: 139.

<sup>5 -</sup> محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط04، 1993م، 148/1.

وعرفه السرخسي بأنه: «ما يزداد وضوحا، بقرينة تقترن باللفظ من المتكلم، ليس في اللفظ ما يوجب ذلك ظاهر بدون تلك القرينة» $^{(1)}$ .

الظاهر من التعاريف السابقة أنّ النّص يراد به الوضوح والظهور بزيادة صادرة من المتكلم، ويعرّف بقرينة بحسب السياق.

وإذا غدونا من تعاريف التراث العريقة إلى الرؤية الجديدة للنص عند المحدثيين لوجدناه يعنى:

«القول اللغوي المكتفي بذاته، والمكتمل في دلالته»(2).

كأن صاحب القول يريد منه الانفعال الدلالي المكتمل الصادر عن النّاص ومدى تحكمه في اللغة، وهذا ما اصطلح عليه بالممارسة الدلالية.

وإذا ربطنا النص بالمظاهر الثلاثة: الصوتية والنحوية والدلالية ؛ فإنّا نجد أن هناك في النص:

«المظهر اللفظي و هو مؤلف من العناصر الصوتية والقاعدية التي تؤلف جمل النص وهناك المظهر التركيبي، والذي يمكن تبيينه بالرجوع إلى العلاقات التي بين الوحدات النصية أي الجمل، وهناك أخيرا المظهر الدلالي والذي هو نتاج معقد للمضمون الدلالي الذي توحى به هذه العناصر والوحدات»(3).

وليس الغرض من الدراسة التأصيل للنص وتطور مصطلحه، بل ربط العلاقة بين القطبين الشهيرين: نحو النص ودلالة النص لاستتباط الأثر الناتج عن العلاقة المشتركة بينهما، جاعلا -بذلك- النصوص الأربع التي كانت أمام النحاة، وهي: القرآن الكريم

3 - عدنان بن ذريل، النص و الأسلوبية ربين النظرية والتطبيق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000م، ص 16.

<sup>1 -</sup> محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، 148/1.

<sup>2 -</sup> فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية، الكويت، 1992م، ص 215.

والحديث النبوي الشريف، والشعر، والنثر، محط الدراسة والتوجيه كونها أخذت من طرفهم بثلاثة مواقف: التوثيق، الاستشهاد والتقعيد، التحليل والتطبيق.

وما يمكن ذكره في هذا المجال -علاقة النحو بالنص- على سبيل التبيان لا الحصر بعض أقوال أصحاب الاختصاص:

«إنّ المعايير التركيبية (النحوية) تقيم الحدود على أساس الاكتمال في العناصر المكوّنة للجملة...و هذا معيار كاف في تبيّن حدود الجمل في النص»<sup>(1)</sup>، «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يُعلّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض وتُجعل هذه بسبب تلك...وإذا علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلا لفعل أو مفعولا، أو تعمد إلى اسم من الآخر»<sup>(2)</sup>.

«إنّ الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يُتبيّن نقصان كلم ورجحانه حتى يعرض عليه»(3)، لقد أدرك عبد القاهر أنّه من خلال النحو يمكنه أن يدرك نظام اللغة وهو نظام يختلف في تراكيبه من جنس إلى جنس (4).

<sup>1 -</sup> الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث فيما يكون به الملفوظ نصا)، المركز الثقافي العربي، بيروت، طـ01، 1993م، ص: 31.

<sup>2 -</sup> الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، ص 55.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، ص 28.

<sup>4 -</sup> ينظر: عبد المطلب محمد، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، طـ01، 1994م، صـ 45.

«لا شك أنّ هناك در اسات قديمة اتصلت بالنص الأدبي تتناوله من حيث الصحة اللغوية، وتحاول أن تستمد منه كثير ا من الشواهد التي تغيد في مجال الدرس النحوي» $^{(1)}$ .

«ومن المعروف أن حيوية النحو في القديم تبعث من أنه علم نصبي وغير خاف أنه نشأ في حضن القرآن الكريم، ومن أن النحاة القدماء لم يُوقفوا در استهم على الجانب النظري فحسب، بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي وقد اتخذوا من القرآن الكريم والشعر القديم وشعر معاصريهم –أحيانا– مادة خصبة للتطبيق النحوي»(2).

«والملاحظ في عملية الرصد للإمكانات النحوية ودورها في خلق الدلالة أن هناك تبادلا بين النحو بمعناه التقعيدي، والنحو بمعناه الإجمالي»(3).

«فالنحو أصبح سر صناعة العربية، لقد أصبح النحو في كثير من مباحثه يستهدف تحليل علاقة الألفاظ المستقلة بالمعانى»<sup>(4)</sup>.

«ويثبت أن النحو، أي التركيب طريق إبداعي آخر موصل بحبل الدلالة التي تمتلل المطلب الأخير البادي في ثوب فني يحقق الجمال والمتعة والإثارة»(5).

يظهر جليا مما سبق ذكره من تعاريف أن النص بناء لغوي مترابط تضبطه المعايير النحوية والدلالية، تتحد مع بعضها لاستتباط خباياه، فيكون النحو -بذلك- وسيلة إبداعية

<sup>1 –</sup> عبد المطلب محمد، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط01، 1995م، ص 82.

<sup>2 -</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، مكتبة الزهراء، القاهرة، طـ01، 1992م، ص 15.

<sup>3 -</sup> عبد المطلب محمد، جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، ص 282.

<sup>4 -</sup> المطلب محمد عبد، البلاغة والأسلوبية، ص 42.

<sup>5 -</sup> كشك أحمد، التدوير في الشعر (دراسة في النحو والمعنى والإيقاع)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، طـ01، 1989م، ص 05.

يستخدمها النحوي لاستتتاج الطاقات الإبداعية للنص، من خلال دراسة العلاقة التي تربط الألفاظ ببعضها في الجملة وإظهار وظائفها. «فالبناء النحوي يعد ركيزة النّص» $^{(1)}$ .

#### النص والتوجيه:

إنّ نصوص الكلام العربي أربع، شغلت النحاة والدارسين، لأجلها أعملوا فكرهم وفي سبيل إظهار إعجازها أفنوا أعمارهم، في قراءة القرآن الكريم و تفسيره، وفي جمع وحفظ الحديث و الشعر، والنثر.

#### القراءات القرآنية:

تعد القراءات القرآنية من أهم الموضوعات المستنبطة من القرآن الكريم، والبحث فيه له من المتعة ما له وفيه من التشويق ما فيه على الرغم من عسر السير في دربه خاصة لغير المتخصصين. وإن أهم ميزة في القراءات كونها رحمة الله بأمته وتخفيف وتسهيل لعباده، وسر من أسرار كتابه الخالد بخلوده تعالى، ولون من ألوان إعجازه «وبدون علم القراءات يخفى على الباحثين في كتاب الله تعالى كثير من المعاني القرآنية التي تتعلق باختلاف القراءات، فكل قراءة قد تسد مسد آية، وتنوب منابها فيما تعطيه من المعاني الكثيرة، وفيما ترشد إليه من الهداية والرشاد»(2)

#### القراءات لغة:

"القراءات" مأخوذة من مادة "ق.ر.أ" وهي جمع "قراءة" ومنه "القررآن"، جاء في اللسان: «قرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض—ومنه قولهم: ما قرأت هذه الناقة سلى قط، وما قرأت جنينا قط؛ أي لم يضطمّ رحمها على ولد» $^{(3)}$ .

<sup>1 -</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص08.

<sup>2 –</sup> مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، الجمل عبد الرحمن، أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، المجلد 18، ع10، غزة، فلسطين، 2004، ص 286.

<sup>3 -</sup> لسان العرب، ابن منظور، 50/12.

وجاء في اللسان -أيضا-: «رجلٌ قارئ من قوم قرّاء وقرأة وقارئين وقرأت الكتاب قراءة وقرآنا ومنه سمّي القرآن، والقراءة والاقتراء، والقارئ والقرآن، والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته، وسمّي القرآن ؛ لأنه جمع القصص، والأمر والنهي والوعد والوعيد، والآيات والسور بعضها إلى بعض»<sup>(1)</sup>.

وجاء في العين: قرأ وقرأت القرآن عن ظهر قلب أو نظرت فيه وقرأ فلان قراءة حسنة، فالقرآن مقروء، وأنا قارئ ورجل قارئ عابد ناسك(2).

إذا فقرأ يقرأ، قراءة وقرآنا تدور كلها حول الجمع والضمّ «القراءة ضمّ الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل، وليس يقال ذلك لكل جمع»(3).

"وقرأ" القاف والراء والهمز أصل صحيح يدل على جمع واجتماع، ومنه "القرآن" كأنه سمّي بذلك لجمعه ما فيه من الأحكام والقصص وغير ذلك<sup>(4)</sup>. فقد جعله ابن فرس مثل "قرى" في اجتماع حروفه، غير أن الفرق بين "قرى" و"قرأ" يظهر جليا في أصلها:

الأول: (قرى يقري) من باب المعتل دال على الجمع والاجتماع، ومنه "قريت" الماء الحوض أقريه ؛ أي جمعته، ومنه سميت القرية، ومنه قرية النمل للبيت الذي تجتمع فيه لأنه يقريها، أي: يضمها ويجمعها.

الثانية: (قرأ يقرأ) من المهموز، فإنه للظهور والخروج على وجه التوقيت والتحديد ومنه قراءة القرآن ؛ لان قارئه يظهره ويخرجه مقدارا محدودا لا يزيد و لا ينقص، ويدل

<sup>1 -</sup> لسان العرب، ابن منظور ، 51/12.

<sup>2 -</sup> ينظر: الفراهيدي الخليل ابن أحمد، العين، 369/3.

 <sup>3 -</sup> الراغب أبو القاسم الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان،
 د.ت، ص 402.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن فارس أبو الحسن أحمد (ت390هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت، 79/5.

عليه قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾(1) ففرق بين الجمع والقرآن ولو كان واحدا لكان تكريرا محضا(2).

وجاء في اللسان: القرآن التنزيل العزيز: يسمى كلام الله تعالى الذي أنزله على نبيّه صلى الله عليه وسلم كتابا وقرآنا وفرقانا ومعنى القرآن معنى الجمع، وسميّ قرآنا لأنه يجمع السور، فيضمّها، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴾ أي جمعه وقراءته (3).

وقال ابن الأثير: «(القراءة، والاقتراء، والقارئ والقرآن) والأصل في هذه اللفظة الجمع، وكل شيء جمعته فقد قرأته»(4).

وتسمية هذا الكتاب قرآنا من بين كتب الله، لكونه جامعا لثمرة كتبه، بل لجمعه ثمرة جميع العلوم كما أشار تعالى إليه بقوله: ﴿ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وقوله: ﴿ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾، وقوله: ﴿ وَتَبيانا لكل شيء ﴾ (5).

إنّ اتسام "القرآن" بهذه الصقة "الجامع" كما اتضح في التعاريف السالفة الطرح لدليل على إجماع الدارسين في وضع معاني التسمية وذلك من خلال جمعه الحروف والكلمات والسور والقصص وكذا الأمر والنهي والوعد والوعيد ناهيك عن جمعه لثمرة الكتب السماوية ليتعدّاها إلى جمع العلوم والمعارف.

قال عز من قائل: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الْكَتَابِ مِنْ شَيْء ﴾ (6).

2 - ينظر: ابن قيم الجوزية شمس الدين (ت 751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تح: شعيب الأنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط26، 1992م، 635/5.

<sup>1 -</sup> القيامة، الآية 17.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 50/12. وينظر: الرازي أبو بكر، مختار الصحاح، ص 248.

<sup>4 -</sup> ابن الأثير مجد الدين (ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، القاهرة، د.ت، 30/4.

<sup>5 -</sup> ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 402.

<sup>6 -</sup> الأنعام، الآية 53.

#### القراءات اصطلاحا:

قبل الولوج في الكشف عن التعريفات التي أوردها الدارسون في القراءات يدفعنا شرف عموم لفظ القرآن لتعريفه اصطلاحا، وهذه جملة من التعريفات أفردها علماء هذه الأمة، منتقيا أيسرها وأشملها:

«القرآن: الكلام المعجز المنزل على النبيّ صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر، المتعبّد بتلاوته»(1).

هذا التعريف الذي لا يتعدى بضع كلمات قد أوضح ما امتاز به القرآن الكريم من إعجاز وتتزيل على النبي المصطفى صلى الله عليه وسلم، وانفراد كتابته في المصاحف ونقله بالتواتر واستشرافه بالتعبد والتلاوة.

«القرآن هو المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف المنقول عنه نقلا متواترا بلا شبهة»<sup>(2)</sup>، وهذا تعريف يميل إلى الشمولية والوضوح بيّن وسط كاف شاف.

«القرآن: اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المعبّد بتلاوته» $^{(3)}$ .

والمقصود بـ "للإعجاز" المنزل على غير النبيّ صلى الله عليه وسلم؛ أي ما نـزل على موسى وعيسى عليهما السلام، فإنه لم يقصد به الإعجاز والأحاديث النبوية (4).

<sup>1 -</sup> الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فواز أحمد زملي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط01، 1995م، 21/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: الجرجاني الشريف، التعريفات، ص 146.

<sup>3 -</sup> السبكي عبد الوهاب بن علي (ت:771هـ)، مجمع الجوامع في أصول الفقه، تع: عبد المنعم طلال إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 2003م، ص 21.

<sup>4 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص 41.

«القرآن اللفظ المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم من أول الفاتحة إلى آخر سورة الناس، الممتاز بخصائصه» (1). وخصائصه العظمى انه خاتم الأديان والكتب نرل على خاتم الأنبياء والرسل.

ولم تخرج تعريفات اللاحق للسابق-المحدثين- عن المعاني العامة للقرآن بأنه: المنقول -المنزل- المنزل- المتواتر - المعجز -المكتوب، فورد القرآن في بعض تعريفات المحدثين على أنه:

"كلام الله المنزل على خاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم، وهو خير مخلوق تكلم الله به ابتداء، وكلامه تعالى قائم بذاته، القرآن كلامه تعالى بحرف وصوت وهو استحضاره معهودا في الذهن أو مشاهدا بالحس كأن يشير إليه مكتوبا في المصحف أو مقروءا باللسان فتقول هو ما بين الدفتين"(2).

"القرآن مجموع مشخّص معروف عند كل أحد، مقسوم إلى سور وآيات، فلا خفاء فيه و هو اللفظ العربي المنزرّل للتدبر والتذكر، المتواتر "(3).

وذهب بعض الفقهاء وعلماء العربية إلى أن القرآن "علم شخصي مدلوله الكلام المنزل على النبيّ صلى الله عليه وسلم من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس وعلميته باعتبار وضعه للنظم المخصوص الذي يختلف باختلاف المتلفظين "(4).

يظهر جليا الاتفاق بين المستقدمين من العلماء والمستأخرين في تعريف القرآن فلا يخرج عن نسبته إلى الله فهو كلام الله المعجز، المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم

<sup>1 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 20/1.

<sup>2 -</sup> علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، محمد إبراهيم حقي، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ01، 2004م، 39/1.

<sup>3 -</sup> الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، ط01، 1986م،1/420-421.

<sup>4 -</sup> أبو شبهة محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، ط03، 1987م، ص 21.

بو اسطة الأمين جبريل عليه السلام، المتعبّد بتلاوته، المنقول إلينا بالتواتر والمحصور بين دفتي المصحف.

ويبقى القرآن الكريم - كما ذكر آنفا - جامعا لثمرة العلوم كلها وله الفضل عليها، منه استنبطت وعليه دلت يقول السيوطي: «وإنّ كتابنا القرآن لهو مفجّر العلوم ومنبعها، ودائرة شملها ومطلعها، أودع فيه سبحانه وتعالى علم كل شيء، وأبان فيه كل هذي وغي، فترى كل ذي فنّ منه يستمدّ، وعليه يعتمد: فالفقيه يستنبط منه الأحكام ويستخرج حكم الحلال والحرام، والنحويّ يبني منه قواعد إعرابه، ويرجع إليه في معرفة خطأ القول من صوابه هذا مع فصاحة لفظ وبلاغة أسلوب، وإعجاز نظم لا يقدر عليه إلا علم الغياب»(1).

هذا تعريف لا يضاهيه تعريف جامع لعمري، لا يقال في إثره قول و لا يزيله حول جعله قائله بحرا لا ساحل له وطودا شامخا لا طائل له، لا يرومه إلا فقيه بصير ولغوي نحرير.

وفي علاقته بعلوم اللغة يعد القرآن الكريم: "عماد لغة العرب الأسمى ؛ تدين له اللغة في بقائها وسلامتها، وتستمد علومها منه على تنوعها وكثرتها" (2). وتجسد ذلك في اعتناء النحاة بالمعرب منه والمبني من الأسماء والأفعال والحروف العاملة وغيرها؛ حتى إن بعضهم أعرب مشكله، وبعضهم أعربه كله كلمة كلمة .(3).

وما كان ديندنهم إلا حبّ الاشتغال بتعلم القرآن وعلومه واستنباط أحكامه وفنونه والعمل بمحكمه ومتشابهه كيف ذلك «والاشتغال بتعلم القرآن وتعليمه والبحث عن علومه

<sup>1 -</sup> ينظر: السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، طـ01، 2008م، ص 15.

<sup>2 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان في علوم القرآن، 12/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: أرق دان صلاح الدين، مختصر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط02، 1987م، ص 20.

ليس كالاشتغال بسائر أصناف العلوم، لأن فضل القرآن على سائر الكلام كفضل الله على خلقه»(1).

وإذا ما عدنا إلى تعريف علم القراءات فنجده ذا جزئين: العلم والقراءات.

1. **العلم:** أصل صحيح يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره، وتعلّمت الـشيء إذا أخذت علمه، والعلم نقيض الجهل<sup>(2)</sup>.

وجاء في اللسان: «العلم الذي يعمل بما يعلم، والعلم نقيض الجهل، وعلمت الشيء أعلمه، علما: عرفته، ويجوز أن تقول: علمت الشيء بمعنى، عرفته وخبرته» (3).

واصطلاحا: العلم هو: «إدراك الشيء بحقيقته المتعلق بالذات، والمعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك، والعلم يقال الإدراك الكلي أو المركب»<sup>(4)</sup>، وجاء في العلم –أيـضا-: إدراك الشيء بحق، وهو ضربان: أولهما إدراك ذات الشيء، وثانيهما: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له: ويكون نظريا وعمليا ومن وجه آخر سمعيا وعقليا<sup>(5)</sup>.

والعلم في مسائل التدوين كمسائل النحو والصرف والتفسير المتعلقة بالقرآن كونه مدوّنا يعرّف بأنه: «المسائل المضبوطة بجهة واحدة والغالب أن تكون تلك المسائل نظرية كلية، وقد تكون جزئية» (6).

وأطلقت على العلم ثلاث تعريفات شاملة فيكون:

1. طائفة من التصورات؛ أي: المفردات التي يتصورها العقل.

<sup>1 -</sup> ابن خالویه، إعراب القراءات السبع و عللها، 35/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن فارس، معجم مقابيس اللغة، مادة علم، 109/4.

<sup>3 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة علم، 10/ 263 /264.

<sup>4 –</sup> الكفوي أبو البقاء، الكليات، ص 211.

<sup>5 -</sup> ينظر: الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 343.

<sup>6 -</sup> الزرقاني، مناهل العرفان، 15/1.

- 2. الإدراك، أي إدراك المعارف.
- 3. ملكة الاستحصال، أو ملكة الاستحضار؛ فالاستحصال؛ أي التي تستحصل بها تلك المعارف، والاستحضار التي تستحضر بها المعارف بعد حصولها<sup>(1)</sup>.

#### القراءات:

للقراءات تعاريف عديدة، سآتي على ذكر أهمها وأوسعها وأشملها بيانا بدءا بالأسبق زمنا من المعرفين.

- 1. جاء في ثنايا تعريف أبي حيان الأندلسي للتفسير إشارة إلى تعريف القراءات حين قال: «علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلو لاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحصل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك»(2).
- 2. فالملاحظ في قول أبي حيان تعريف للقراءات في ثوب تفسير، فكأن أبا حيان أراد أن يجعل من التفسير منطلق العلوم وأن المفسر وجب عليه بعلوم اللغة، وعلم القراءات والنحو والبلاغة وغيرها جاعلا منها عدة المفسر للولوج إلى علم القراءات، ويظهر ذلك حين أغنى قوله هذا ب: «يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات»(3) ثم إن استدراك أبي حيان لقوله، لا للبس أصابه كما ذكر الدكتور تواتي بن تواتي في دراسة له حين قال: «يبدو أن أبا حيان التبس عليه الأمر حين أورد تركيبا في تعريفه للرسم "كيفية النطق بألفاظ القرآن"»(4).

<sup>1 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 15/1، وينظر: أبو شبهة محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، ص 16.

<sup>2 –</sup> الأندلسي أبو حيان (ت745هـ)، البحر المحيط، تح: الشيخ عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، طـ01، 1993م، 10/1.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، 10/1.

<sup>4 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص 143.

ثم أردف الدكتور بن تواتي نقده لقول أبي حيان بوصفه ينقصه الدقة والإلهام بكل جوانب خصائص القراءات. وهذا يميل شيئا ما إلى الصواب كون التعريف صبب في جانب من جوانب القراءات وليس في القراءات ذاتها وهذا الجانب هو علم التجويد الذي يعرف بنه إخراج كل حرف من مخرجه مع إعطائه حقه ومستحقه، موضوعه الكلمات القرآنية غايته صون اللسان عن اللحن في كلام الله تعالى»(1).

وإعطاء الحرف حقه، أي صفاته اللازمة الثابتة، ومستحقه؛ أي من الصفات العارضة التي تعرض له في بعض الأحوال وتنفك عنه في البعض الآخر لسبب من الأسباب كالتفخيم والترقيق<sup>(2)</sup>.

2. وعرف الزركشي القراءات بأنها: «اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف أو كيفيتها؛ من تخفيف وتثقيل وغير هما»<sup>(3)</sup>.

إن الزركشي في هذا التعريف يذهب إلى أن القراءات تختص بالمختلف فيه من الفاظ القرآن الكريم، دون الإشارة إلى ما اختص بالمتفق منه، وذلك لإعطائها -القراءات نوعا من الشمولية دون وضع شرخ بين الجانبين المختلف والمتفق، فالقراءات أوسع وأشمل.

3. ويلي هذه التعريفات السابقة تعريف إمام القراءات وشيخ المصنفين فيها-ابن الجزري- حين يقول: «القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله»(4).

 <sup>1 -</sup> قمحاوي محمد الصادق، البرهان في تجويد القرآن ويليه رسالة في فضائل القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان،
 د.ت، ص 05.

<sup>2 -</sup> المرصفي عبد الفتاح، هداية القار إيلى تجويد كلام الباري، مكتبة طيبة، المدنية المنورة، طـ02، د.ت، 45/1.

 <sup>3 -</sup> الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث القاهرة، 1957م،
 318/1.

<sup>4-</sup>ابن الجزري شمس الدين،منجد المقرئين ومرشد الطالبين،دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1999،01م، ص09.

- 4. وعرفها الدمياطي بقوله: «علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك والتسكين، والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال، وغيره من حيث السماع»<sup>(1)</sup>، والمستفاد من التعريفين الأخيرين أن القراءة تستوجب أمرين اثنين مهمين هما: النقل والسماع. فالدمياطي زاد على تعريف تعريف مضارعا لما جاء به ابن الجزري حين قال الدمياطي -: «علم القراءة على بكيفية أداء كلمات القراءة واختلافها، معزواً لناقله»<sup>(2)</sup>.
- 5. وما تعريف السيوطي ببعيد عن سابقيه في معنى القراءات حين يضع حدّها في قوله: «ومما يشبه هذا التقسيم لأهل الحديث؛ تقسيم القرّاء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه»(3).

الظاهر من حديث السيوطي أنه لم يتعرض لحد القراءة عينها، بل ذهب إلى ذكر بعض المصطلحات المتعلقة بها وهي: الرواية والطريق، والوجه، مع ذكر للقراء وأسانيدهم.

6. ومن بين التعريفات -أيضا- ما أفرده عبد الفتاح القاضي، بقول: «القراءات علم يعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقا واختلافا مع عزو كل وجه لناقله»<sup>(4)</sup>.

## الفرق بين القرآن والقراءات:

إذا كان القرآن الكريم هو كلام الله تعالى المعجز المنزل على النبيّ صلى الله عليه وسلم المكتوب في المصاحف المنقول بالتواتر.

<sup>1 -</sup> البنا أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، طـ01، 1987من، 67/1.

<sup>2 -</sup> البنّا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 67/1.

<sup>3 -</sup> السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، ص 162.

<sup>4 -</sup> القاضي عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدرة، ص 05.

والقراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة، فقد أقر علماء القراءة ثبوت النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وجعلوها واجبا، فتباينت آراء العلماء فمنهم من جعل القرآن والقراءات شيئا واحدا لا فرق بينهما ومنهم من ذكر فروقا بينهما ومذهب المفرقين جمعته في قول الزركشي حين أفرد فيه قائلا:

«واعلم أنّ القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنسزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبة الحروف وكيفيتها» (1)، فالملاحظ من القول أن التفريق بين القراء أن والقراءات كامن في سرّ صحة القراءة فإن وافقت شروط القراءة الصحيحة المقروء بها والمتعبد بها كانت قرآنا، أما إذا خالفت شرطا واحدا فهي ليست بقرآن، ومن المحدثين من أيد قول الزركشي فيما جاء به فهذا تعريف يوضح ذلك: «لا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لابد أن يكون الارتباط بينهما وثيقا، غير أن الاختلاف رغم هذا يظلّ موجودا بينهما، بمعنى أن يكهما شيء يختلف عن الآخر، بحيث لا يقوى التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئا واحدا، فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءة إلا اللفظ ونطقه» (2).

إنّ القول الذي ذكره اللبدي فيه ردّ إذ يظهر جليا التناقض في قضية التداخل بين القرآن والقراءات حين لا ينكرها في أول كلامه ثم يأتي بعد ذلك فيقول: «بحيث لا يقوى التداخل بينهما».

وقد تزامن طرح اللبدي مع طرح الدكتور سالم محيسن بيد أنّ الأخير لا يُفرق بين القرآن والقرآءات : «وأرى أن كلا من القرآن والقراءات حقيقتان بمعنى واحد، يتضح ذلك بجلاء من تعريف كل منهما، ومن الأحاديث الصحيحة الواردة في نزول القراءات،

<sup>1 -</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/318.

<sup>2 -</sup> اللبدي محمد سمير نجيب، أثر القرآن والقراءات القرآنية في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت، ص 307.

فسبق أن قلنا: إن القرآن مصدر مرادف للقراءة، كما قلنا: إنّ القراءات جمع قراءة إذا فهما حقيقتان بمعنى واحد» $^{(1)}$ .

فالملاحظ من القول أنّ القرآن والقراءات مصدره واحد لا فرق بينهما فكأنه يــشير الى قول النبي صلى الله عليه وسلم: ﴿أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته فلــم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف (2).

وما الحديث إلا دلالة واضحة على أنه لا فرق بين كل من القرآن، والقراءات إذ كل منهما الوحي المنزل على النبي صلى الله عليه وسلم بوساطة جبريل.

ويقول الزرقاني: «القراءة لا تكون قرآنا إلا إن كانت متواترة ؛ لأنّ التواتر شرط في القرآنية، وأن القراءات العشر الذائعة في هذه العصور متواترة على التحقيق الأنف، وإذن هي قرآن»(3).

# أنواع القراءات:

قامت القراءة على عاملين اثنين مهمين لا غنى لها عنهما: الرواية والسماع شائها شأن علم الحديث والشعر، فالرواية والسماع منهجا القدماء في توثيق النصوص وتأصيلها، فمن خالف، قال ابن الجزري: «ونشبهه مما يركب بما لا تجيزه العربية ولا يصح في اللغة وأما ما لم يكن كذلك فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها» (4)، وأردف في هذا الشأن قولا يدعم رأيه هذا حين قال: «وليحذر القارئ الإقراء بما يحسن في رأيه دون النقل، أو وجه إعراب أو لغة دون رواية »(5).

<sup>1 -</sup> محيسن محمد سالم، المغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط02، 1988م، 47/1.

<sup>2 -</sup> أخرجه البخاري ومسلم.

<sup>3 -</sup> الزرقاني، مناهل العرفان، 378/1.

<sup>4 -</sup> ابن الجزري، النثر في القراءات العشر، 19/1.

<sup>5 -</sup> ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 03.

ولقد كانت الرواية الحدث البارز في التشدد لدى القراء تجنبا للوقوع في الحرج فالمروي ليس شعرا أو من ضربه ؛ إنما القراءات لا يجوز لأحد الطعن في صحتها أو الزيادة أو النقصان فيها، قال الزركشي: «إنّ القراءات توقيفية وليست اختيارية... تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء»<sup>(1)</sup>.

ولمّا تعددت القراءات وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة سأذكرها اختصارا لاقتصاء المقام-على أنّ أذكرها فيما يأتي تفصيلا- وأول الضوابط: الرواية ثم موافقة الرسم الذي جاء بعد نسخ عثمان ابن عفان رضي الله عنه المصاحف، وآخرها ضابط موافقة العربية ولو بوجه.

ولمّا كانت الرواية هي الضابط الأساس الذي اعتمدت عليه القراءات تتوعت القراءات بحسب تتوع نقل الرواة يقول ابن جني في القرآن: «أودعته إعجاز كلمه الذي، وخطلت إليه ألسن المفوّهين، وخرست لحكمه شقائق الشياطين، فانتظم لغات العرب على مثناتها وارد القراءات من متوجهاتها، فأتى ذلك على طهارة جميعه وغزارة ينبوعه، ضربين: ضربا اجتمع عليه أكثر قراءات الأمصار، وضرب تعدى ذلك فسمّاه أهل زماننا شاذا، أي خارجا عن قراءة القرّاء»(2).

ومن هذا المنطلق قسمت القراءات بحسب سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى:

<sup>1 -</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 321/1.

<sup>2 -</sup> ابن جني أبو الفتح، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: عبد الفتاح شلبي علي ناصف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م، 32/1.

# 1. المتواترة:

وهي كل قراءة نقلها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم (1)، إلى منتهى السند الذي ثبتت به القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذكر السبيوطي المتواتر بأنه: «القراءات السبعة المشهورة» (2)، والقراءات السبع هي التي اشتهرت أو لا فتواتر سندها واتفقت الطرق على نقل صحتها، وأجمع الجمهور على تواترها، يقول الزركشي: «القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وقيل بل مشهورة» (3).

فصح تواتر القراءات حقيقة عن الأئمة السبعة، وقد ضعف الزركشي ما قاله ابن الحاجب في «أنّ القراءات السبع متواترة ما ليس من قبيل الأداء، ومثله بالمد والإمالة وتخفيف الهمزة؛ يعني فإنها ليست متواترة، وهذا ضعيف» (4).

ومن هنا تمّ الإجماع على أئمة اشتهروا بالضبط والإتقان، اختارهم ابن مجاهد (ت324 هـ) وقد ذكرهم في كتابه "السبعة في القراءات" عرفوا بالقراء السبعة. ويلفت الزرقاني الانتباه إلى أن: «القراءات لا تكون قرآنا إلا إن كانت متواترة» (5).

# 2. المشهورة:

وهي كل قراءة صح سندها بأن رواها العدل الضابط عن مثله وهكذا ووافق العربية ووافق أحد المصاحف العثمانية، سواء أكان عن الأئمة السبعة، أم العشرة أم غيرهم من

<sup>1</sup> – العدوي سلطان أحمد، القراءات الشاذة (دراسة صوتية ودلالية)، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط10،

<sup>2006</sup>م، 21/1. ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 1/349.

<sup>2 -</sup> السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 163.

<sup>3 -</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 318/1.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، 1/319.

<sup>5 -</sup> الزرقاني، مناهل العرفان، 378/1

الأئمة المقبولين، واشتهر عند القراء فلم يعدّوه من الغلط ولا من الشذوذ إلا أنه لم يبلغ درجة التواتر»(1).

هذا في القراءة المشهورة، ويضفي الزرقاني إلى تعريفه هذا مثالا توضيحيا حين قال: «ومثاله ما اختلفت الطرق في نقله عن السبعة، فرواه بعض الرواة عنهم دون بعض»<sup>(2)</sup>.

## 3. الأحادية:

وهي القراءة التي رواها واحد أو اثنان، أو جمع لم يبلغ حد التواتر والاشتهار، عن واحد أو اثنين أو جمع لم يبلغ حد التواتر والاشتهار من أوله إلى منتهاه (3). وقال ابن الجزري: «ما صح نقله عن الأحاد وصح وجهه في العربية وخالف لفظه خط المصحف فهذا يقبل ولا يُقرأ به لعله أنه لم يؤخذ بإجماع» (4) وهي -أيضا-: كل قراءة صح سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خالف الرسم أو العربية أو لم يشتهر الاشتهار المذكور بين الأئمة (5). ومثال ذلك من قرأ «متكئين على رفارف خضر وعباقري حسان» وهذا النوع لا يقرأ به.

#### 4. المستفيضة:

وهي القراءة التي استفاض نقلها، وتلقتها الأمة بالقبول، ووافقت العربية والرسم (6) وقد درج عليه ابن الجزري في منجده فقال: «وأما القراءة الصحيحة فهي على قسمين:

<sup>1 -</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن،349/1.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 1/349

 <sup>3 -</sup> المسؤول عبد العلي، القراءة الشاذة (ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية)، دار ابن عثمان للنشر والتوزيع،
 القاهرة، طـ01، 2008م، ص 53.

<sup>4 -</sup> ابن الجزري النشر في القراءات العشر، /14. وينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص: 52.

<sup>5 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان ،349/1.

<sup>6 -</sup> المسؤول عبد العلي، القراءة الشاذة (ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية)، ص 54.

الأول: ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط كذا إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم، وهذا على ضربين: ضرب استفاض نقله وتلقاه الأئمة بالقبول، كما انفرد بعض الرواة وبعض الكتب المعتبرة...وهذا الضرب ألحقه ابن الجزري بالقراءة المتواترة وإن لم يبلغ مبلغها»(1).

وعليه فإن القراءة المستفيضة يمكن اعتبارها واسطة بين القراءة المتواترة المفيدة للعلم الضروري والأحادية المفيدة للظن<sup>(2)</sup>.

#### 5. الشاذة:

وهي النوع الذي لم يصح سنده: كقراءة ابن السميفع: ﴿فاليوم ننحيك ببدنك﴾ بالحاء المهملة (3).

وقال ابن الجزري: «هو ما نقله غير ثقة أو نقله ثقة و لا وجه له في العربية، فهذا لا يقبل، وإن وافق خط المصحف» (4).

وذكر السيوطي أيضا نوعا من الشاذ وهو: «ما وافق العربية والرسم، ولم ينقل البتة فهذا ردّه أحق، ومنعه أشد» (5)، فالسيوطي هنا يقصد بالشاذ ما لم يصح سنده.

وقد صنّف مكى ابن أبي طالب الشاذ في قسمين:

- أو نقله غير ثقة، أو نقله ثقة و لا وجه له في العربية (6).
  - 2. ما خالف خط المصحف وإن رُوي $^{(7)}$ .

<sup>1 -</sup> ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ص 16.

<sup>2 -</sup> ينظر : المسؤول عبد العلي، القراءة الشاذة (ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية)، ص 54.

<sup>3 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 349/1.

<sup>4 -</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 14/1. وينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 165.

<sup>5 -</sup> السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص: 166.

<sup>6 -</sup> ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص 52.

<sup>7 -</sup> المصدر نفسه، ص 54.

ثم ظهر بعد ذلك مفهوم جديد للشذوذ وافق عصر ابن مجاهد وهو: أنّ كل ما خرج عن السبعة فهو شاذ بقول السيوطي: «الشاذ قراءات التابعين، كالأعمش ويحي بن وثاب وابن جبير ونحوهم» (1)، وفي هذا ذكر ابن الجزري: «ومتى اختل ركن من الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عمّن هو أكبر منهم هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف» (2).

وقال ابن جني: «غلب وصف الشاذ على ما عدا القراءات السبع» (3)، وعلى هذا فإن كل قراءة لم توافق الأركان الثلاثة التي وضعها ابن الجزري أو خرجت عن العشرة فهي شاذة لا يحكم بقر آنيتها ولا تجوز القراءة بها لا في صلاة ولا خارجها وقد نقل إجماع المسلمين على أنه لا تجوز القراءة بالشاذ وأنه لا يصلى خلف من قرأ بها (4).

وخلاصة القول أنّ القراءة الشاذة مخالفة للمتواترة، وهذا لعدم صدق حد التواتر عليها، كما أنها لم تشتهر ولم تتلقاها الأمة بالقبول؛ وإنما كانت إخبار آحاد ووصلت بعدد محدود من الطرق.

## 6. الموضوعة:

هي كل قراءة لا سند لها أصلا، وهي ما نُسبت إلى قائله من غير أصل ومثال ذلك القراءات الذي جمعها الخزاعي، نسبها إلى أبي حنيفة (5).

<sup>1 -</sup> ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 163.

<sup>2 - 1</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/09.

<sup>3 -</sup> ابن جني، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، 11/1.

<sup>4 -</sup>القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان،1981م، ص:09.

<sup>5 -</sup> ينظر: الزرقاني، مناهل العرفان، 349/1 . ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص: 167.

# 7. المدرجة (التفسيرية):

ويعنى بالمدرجة «كل ما زيد في القراءات على وجه التفسير»<sup>(1)</sup>، ومثالها قراءة سعد بن أبي وقاص ﴿وله أخ أو أخت من أم﴾ بزيادة لفظ "من أم" وقراءة الحسن ﴿وإن منكم إلا واردها﴾، الورود: الدخول، قال ابن الأنباري: قوله: "الورود الدخول" تفسير من الحسن لمعنى الورود وغلط فيه بعض الرواة فأدخله في القرآن<sup>(2)</sup>.

وربما كان أصحاب هذه القراءات يدخلون التفسير في الكلام إيضاحا ؛ لأنهم متحققون لما تلقوه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرآنا فهم آمنون من الالتباس<sup>(3)</sup>.

## شروط صحة القراءة:

لقد أدى الاختلاف في القراءات إلى تأسيس ضوابط وضعها علماء جهابذة سخرهم الله لخدمة هذا الدين وكشف اللبس عن القراءات وما دار حولها، فوضعوا قوانين وضوابط ميزوا بها الصحيح من القراءات وغير الصحيح واشترطوا أركانا لصحة القراءة فكل ما جاء وفق الأركان وطابقها صئح، وما خالفها فليس بصحيح ولو أخلت بركن واحد منها، ولقد حصر ابن الجزري هذه الشروط في قوله: "فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد وجمعوا الحروف والقراءات وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ والصحيح والفاذ بأصول أصلوها وأركان فصولها: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو بوجه، التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل

<sup>\* -</sup> المدرج: زيادة لفظة في متن الحديث أو سنده من كلام الراوي، وهو أيضا إدخال الراوي في سياق الحديث كلاما من عنده، وهذا ما يسمى الإدراج في المتن.

<sup>. 167</sup> الزرقاني، مناهل العرفان، 350/1، ينظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص167.

<sup>2 -</sup> الزرقاني، مناهل العرفان، 350/1 . وينظر: السيوطي، الإتقان، ص 167.

<sup>3 -</sup> ينظر، الزرقاني، مناهل العرفان، 350/1.

هي عن الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن...ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة"(1).

وتفصيل ما سبق، فإن ابن الجزري أوضح ثلاثة أركان كانت الضابط في صحة القراءة وهي:

- 1. اتصال السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحته بنقل ثقات.
  - 2. موافقة القراءة لرسم المصحف العثماني ولو احتمالا.
    - 3. موافقة القراءة العربية ولو بوجه.

فلا يجوز الإخلال بأحدهما أو العمل، بركن واحد دون الركنين الباقيين، إذ لا تصح القراءة بمجرد موافقتها لخط المصحف، أو بمجرد موافقتها لوجه من وجود العربية.

وقد بين مكي بن أبي طالب القيسي ذلك فقال: "أن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ويكون وجهه في العربية التي نزل بها القرآن شائعا ويكون موافقا لخط المصحف، فإذا اجتمعت فيه هذه الخلال الثلاث قرئ به"(2).

فكل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة، فإن اختلت هذه الأركان أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة (3).

إذا فالظاهر أن علماء القراءة أجمعوا على وجوب هذه الـشروط الثلاثـة لـصحة القراءة وقبولها، وإن اختل ركن منها فلا تصح وتصنف من ضرب الشاذ أو الضعيف.

وأختم الشروط بأبيات نظم ابن الجزري بقوله:

<sup>1 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 39/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، ص 51.

 <sup>3 -</sup> أبو شامة شهاب الدين إبراهيم المقدسي، المرشد الوجيز على علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تع: إبراهيم شمس الدين،
 دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط-01، 2003م، ص 133.

وكَانَ للرَّسْمُ احْتِمَالًا يَحْوِي فَهَذِهِ التَّلَاثَةُ الأَرْكَلَانُ شُدُودَه لوْ أَنَّهُ فَى السَّبْعَة (1).

فكُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْوِ وصَحَ إسناداً هُو القُرْآنُ وحِينما يَخْتَلُّ رُكْنٌ أَثْبِتْ

# القرّاء العشرة والتعريف بهم:

القراء مصابيح الدجى موصولة بسراج النبي صلى الله عليه وسلم وهم العشرة المشهورون، سآتي على تراجمهم مبرزا راويا كل" قارئ من القراء بغية تعميم الفائدة وإتمام القصد .

1- نافع المدني: هو ابن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي، الإمام أبو رويم المقرئ المدني، أحد الأعلام، تلقى القراءة على سبعين من التابعين، منهم: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، وعبد الرحمن بن هرمز ونافع أحد القراء السبعة قيل عنه: نافع معدود في صغار التابعين، وقيل: وكان صاحب دعابة وطيب خلق، صدوق لا بأس به، مات سنة (ت 169 هـ) . (2)

ولنافع راويان من أشهر من روى عنه:

• قالون: هو عيسى ابن مينا، الملقب بقالون لجودة قراءته، ولد سنة (120هـ) وكان قارئ المدينة ونحويها، توفي سنة (205هـ) وقيل: كان أصم لا يسمع البوق، فإذا قرئ عليه القرآن يسمعه. (3)

 <sup>1 -</sup> ينظر: ابن الجزري، طيبة النشر في القراءات العشر، نص: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، جدة، ط01،
 1994م، ص 32. وينظر: المرصفي عبد الفتاح، هداية القاري إلى تجوي كلام الباري، 52/1.

<sup>2-</sup> ينظر: ابن الجزري شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، 2 / 288. وينظر: الذهبي شمس الدين، معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: طيار قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، استانبول، 1995، 1/ 245. وابن مجاهد، السبعة في القراءات ، م 154.

<sup>3-</sup> ينظر : محمد إبر اهيم سالم، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، دار البيان العربي، الأزهر، درب الأتراك، القاهرة، دت، 06/1. و البنا، الإتحاف، 20/1.

- ورش: هو عثمان بن سعيد بن عبد الله المصري، لقب بورش لشدة بياضه كان جيد القراءة حسن الصوت، ولد بمصر سنة (120هـ)، رحل إلى المدينة وقرأ بها على نافع ثم رجع إلى مصر وانتهت إليه رياسة الإقراء بها، توفي بمصر سنة (197هـ). (1)
- 2- ابن كثير المكي: هو أبو سعيد عبد الله بن كثير بن زاذان بن هرمز المكي، ولد بمكة سنة (45هـ) قرأ على مجاهد، لم يخالفه في شيء من قراءته، أجمع على قراءته أهل مكة، وقراءته مشهورة موصولة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مات ابن كثير سنة ( 120هـ) (2) وقيل: سنة ( 122 هـ) . (3)

وأشهر من روى القراءة عن ابن كثير:

- البزي: هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة، ولد بمكة سنة (170هـ) وهو أكبر من روى القراءة عن ابن كثير، كان إماما في القراءة محققا، شيخ الإقراء بمكة ومؤذن المسجد الحرام، توفي سنة (ت250هـ). (4)
- قنبل: هو محمد بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي، لقب بقنبل لأنه من قوم يقال لهم القنابلة، وقيل لشدته، ولد سنة ( 195هـ) كان إمام الإقراء بالحجاز، تلقى قراءة بن كثير بسند صحيح، توفي بمكة سنة ( 291هـ) . (5)

3- أبو عمرو بن العلاء: هو زبان بن العلاء بن عمّار العريان المازني البـصري كان إمام البصرة ومقرئها، ولد بمكة سنة ( 70هـ)، ونشأ بالبصرة، توجه مع أبيه إلـى مكة والمدينة، فقرأ على جمع من القراء منهم: أبو جعفر، ونافع وابن كثير وعاصم قـال

<sup>1 -</sup> ينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 20/1. وينظر : إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 06/1.

 $<sup>\</sup>sim 2$  - ينظر : ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص  $\sim 65$  . وينظر : ابر هيم سالم، فريدة الدهر، 1  $\sim 1$ 

<sup>3 -</sup> الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1 / 203

<sup>4 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، 1 / 109 . وينظر : إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 06/1 . و البنا، الإتحاف، 1/ 21 .

<sup>5 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 146. وينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 21 . وابراهيم سالم، فريدة الدهر، 1/ 06 . الدهر، 1/ 06 .

عنه ابن الجزري: كان أبو عمرو ابن العلاء أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والأمانة، توفي بالكوفة سنة (154 هـ). (1) وراوياه المشهوران:

- الدوري: هو أبو عمرو حفص بن عمر البغدادي، شيخ الإقراء في وقته، وهو أول من جمع القراءات، ثقة ضابط، انتفع الناس بعلمه. توفي سنة (ت246هـ). (2)
- السوسي: هو صالح بن زياد الجارود السوسي، كنيته أبو شعيب، كان مقرئا ضابطا، محررا ثقة، توفي سنة (ت 261 هـ) وقد قارب السبعين. (3)

4- ابن عامر الشامي: هو عبد الله بن عامر بن يزيد اليحصبي، من التابعين ولد سنة (ت80هـ)، كان إمام أهل الشام، قال عنه ابن الجزري: كان ابن عامر كبيرا وتابعيا جليلا وعالما شهيرا، جمع بين الإمامة والقضاء، ومشيخة الإقراء، وبدمشق يصل سند قراءته إلى عثمان رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي رحمه الله بدمشق سنة (118 هـ). (4)

وأشهر الرواة لقراءة ابن عامر:

• هشام: هو هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي، أبو الوليد، ولد سنة (153هـ) كان عالم أهل دمشق وخطيبهم ومقرئهم ومحدثهم ومفتيهم، ثقة عدل ضابط توفى سنة (245هـ). (5)

<sup>1 -</sup> ينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار ،1 / 223 . و ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 262. وينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 22.

<sup>2 –</sup> ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 230– 231. وينظر : البنا، الإتحاف، 1/ 22. و إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 1/ 06 .

<sup>5</sup> – ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 302. وينظر : إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 1/ 07 . والبنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 23 .

<sup>4 –</sup> ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 380. وينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 23 .وينظر : ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 86 .

<sup>5 -</sup> ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 308. وينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 24.

• ابن ذكوان: هو عبد الله بن أحمد بن بشر بن ذكوان القرشي الدمشقي، ولد سنة (173هـ) كان شيخ الإقراء بالشام وإمام الجامع الأموي، قيل فيه: لم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخرسان في زمن ابن ذكوان أقرأ منه، توفي سنة (242هـ). (1)

5- عاصم ابن أبي النجود: هو عاصم بن أبي النجود بن بهدلة، إمام أهل الكوفة القارئ، قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، وهو معدود في صغار التابعين، ولما توفي شيخه أبو عبد الرحمن، انتهت إليه الإمامة في القراءة بالكوفة، قيل: وكان عاصم أحسن الناس صوتا بالقرآن حتى كأن في حنجرته جلاجل

وقال عنه ابن الجزري: جمع بين الفصاحة و التجويد و الإتقان و التحرير وكان أحسن الناس صوتا بالقرآن، توفي عاصم سنة (127هـ) وقيل:(128هـ). (2)

وراويا حفص المشهوران:

• شعبة بن عياش: هو أبو بكر شعبة بن عياش بن سالم الأسدي النهشلي الكوفي ولد سنة ( 95هـ)، كان إماما علما كبيرا، عالما عاملا حجة من كبار أئمة السسنة، ذكر عن شعبة أنه لم يفرش له فراش خمسين سنة، توفي سنة ( 193هـ). (3)

• حفص: هو حفص بن سليمان بن المغيرة الأسدي الكوفي، ويعرف بحفيص أخذ القراءة عرضا وتلقينا عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، ولد سنة (90هـ)، وهو أعلم أصحاب عاصم بقراءته، ثقة ثبت ضابط، روايته قراءة أهل المشرق اليوم، أقرأ الناس

<sup>1 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 363. وينظر : إبراهيم سالم، فريدة الدهر في القراءات العشر، 1/ 07.

<sup>2 -</sup> ينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1 / 204 . و ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 315. و: أبوزرعة ، محجة القراءات، ص 57 . وإبراهيم سالم، فريدة الدهر، 07/1 .

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 58. وينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 25. و إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 07/1. وينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 295.

ببغداد ومكة والكوفة، وقيل عنه: الرواية الصحيحة التي رويت عن قراءة عاصم هي رواية حفص بن سليمان، توفي سنة (180).

6- حمزة الزيات: هو حمزة بن حبيب الزيات، حبر القرآن، إمام الناس بعد عاصم والأعمش، ولد سنة (80هـ) زاهد عابد خاشع، قيّم بالعربية والفرائض أخذ القراءة عرضا على سليمان الأعمش وآخرين، أدرك بعض الصحابة فعدّ من التابعين، توفي حمزة سنة (156هـ). (2)

وأشهر من روى القراءة عن حمزة:

- خلف: هو خلف بن هشام بن ثعلب الأسدي البغدادي، يكنى أبا محمد، ولد سنة (150 هـ) وحفظ القرآن و هو ابن عشر سنين، كان عابدا فاضلا، أخذ القراءة عرضا عن سليم بن عيسى، و عبد الرحمن بن حماد عن حمزة، ثم اختار لنفسه قراءة انفرد بها فيعــد من الأئمة العشرة، توفي سنة (229هـ) ببغداد . (3)
- خلاد: هو أبو عيسى خلاد بن خالد الـشيباني الـصيرفي الكـوفي، ولـد سـنة (130هـ) أخذ القراءة عرضا عن سليم بن عيسى عن حمزة، وكان من أضبط أصـحابه وأجلّهم، ثقة عارف محقق مجوّد، توفي سنة (220هـ). (4)
- 7- علي الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان النحوي ولقب بالكسائي لأنه أحرم في كساء ،ولد سنة (119هـ)، يقال عنه: اجتمعت في الكسائي أمور ؛ كان أعلم الناس بالنحو وأوحدهم في الغريب وأوحد الناس في

 $<sup>1 - \</sup>text{ينظر}$ : أبو زرعة، حجة القراءات، ص 59 . وينظر : إتحاف فضلاء البشر، البنا، 1/ 26. و ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 230 .

<sup>2 –</sup> ينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 236 و ينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1 / 250 و أبو زرعة، حجة القراءات، 0.5

<sup>3 - 3</sup> وينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 27 وينظر : أبو زرعة، حجة القراءات، ص 90 - 60 . وينظر : إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 07/1 .

<sup>4-</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 248 . و ينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 27/1 . و أبو زرعة، حجة القراءات، ص 60 .

القرآن، فكانوا يكثرون عنده وقال فيه بعض العلماء :كان الكسائي إذا قرأ القرآن أو تكلم كأن ملكا ينطق في فيه، انتهت إليه رياسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات، ألف كتبا كثيرة في اللغة والنحو والقراءة منها : معاني القرآن والقراءات، مات إمام الكوفيين في العربية سنة (189هـ). (1)

وأشهر رواة الكسائي:

- الليث: هو الليث بن خالد المرزوي البغدادي، وكنيته أبو الحارث، من أجل أصحاب الكسائي، كان ثقة حاذقا ضابطا للقراءة محققا لها، توفي سنة (240هـ). (2)
  - الدوري : وقد تقدم ذكر ترجمته مع أبي عمرو البصري، فقد روى عنهما .
- 8- أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، وكنيته أبو جعفر أحد القراء العشرة ومن التابعين، عرض القراءة على مولاه عبد الله بن عياش وعبد الله بن عياش عباس وأبي هريرة، إمام تابعي مشهور، صالح متعبد كبير القدر، كان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القارئ، توفي سنة (130هـ). (3)

وراويا ه المشهوران:

• عيسى بن وردان: أبو الحارث المدني الحدّاء، الإمام المقرئ من قدماء أصحاب الإمام نافع المدني، وهو إمام مقرئ حاذق وراو محقق ضابط، مات في حدود سنة (160هـ). (4)

<sup>1</sup> ينظر : البنا، إتحاف فضلاء البشر، 27/1 . وينظر :ابن الجزري، غاية النهاية، 1/474 . و أبو زرعة، حجة القراءات، ص 78 .

<sup>2-</sup> ينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1/ 424 . وينظر، و أبو زرعة، حجة القراءات، ص 62 . و البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 28 . و إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 08/1 .

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 333. وينظر، الذهبي، معرفة القراء الكبار، 172/1. و البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 29. و أبو زرعة، حجة القراءات، ص 63.

<sup>4 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 543 . وينظر : أبو زرعة، حجة القراءات، ص 63 . و البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 29 .

• ابن جماز: هو سليمان بن محمد بن مسلم بن جماز الزهري المدني، ويكنى أبا الربيع، روى القراءة عرضا على أبي جعفر وشيبة ثم عرض على نافع، وهو مقرئ جليل ضابط نبيل توفي سنة ( 170هـ). (1)

9- يعقوب الحضرمي: هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري وكنيته: أبو محمد، أحد الأئمة العشرة، كان إماما كبيرا ثقة عالما صالحا إمام أهل البصرة ومقرئها، انتهت إليه رياسة القراءة بعد أبي عمرو بن العلاء، قال أبو حاتم السجستاني: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات وعلله ومذاهبه ومذاهب النحو، وأروى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء، أخذ القراءة عن كثيرين منهم: سليمان المزني وجعفر ابن حبّان العطار، توفي يعقوب سنة ( 205هـ). (2)

وليعقوب راويان مشهوران:

• رويس: محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي البصري، مقرئ حاذق ضابط مشهور جليل أخذ القراءة عرضا عن يعقوب الحضرمي، وختم عليه ختمات، توفي بالبصرة سنة ( 238هـ). (3)

• روح: هو روح بن عبد المؤمن الهذلي البصري النحوي، وكنيته أبو الحسن كان من أجل أصحاب يعقوب وأوثقهم، روى عنه البخاري في صحيحه، توفي سنة (434هـ). (4)

<sup>1 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 285 . وينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 30 .وينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1/ 293 .

<sup>2 -</sup> ينظر : الذهبي، معرفة القراء الكبار، 1/ 328 . وينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 2/ 336 .و أبو زرعة، حجة القراءات، ص 64 .

<sup>3 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 206 . وينظر : أبو زرعة، حجة القراءات، ص 64 . والبنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 31 .

<sup>4 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 259 . وينظر : أبو زرعة، حجة القراءات، ص 65. و إبراهيم سالم، فريدة الدهر، 1/ 08 .

10- خلف بن هشام البزار: هو خلف بن هشام بن ثعلب بن خلف، أبو محمد الأسدي الإمام العلم الزار البغدادي، أحد القراء العشرة وأحد الرواة عن سليم وحمزة ولد سنة (150هـ)، كان ثقة كبيرا زاهدا عابدا، عالما . وقراءته اختيار منه أقرّه المحققون يذكر عنه أنّه أنفق ثمانين ألف درهم في باب في النحو أشكِل عليه حتى عرفه، مات خلف سنة (229هـ). (1)

وروى القراءة عن خلف راويان:

- إسحاق الوراق: هو إسحاق بن إبراهيم بن عبد الله المرزوي ثمّ البغدادي الوراق وكنيته أبو يعقوب، وهو راوي خلف في اختياره، كان إسحاق قيما بالقراءة ثقة فيها ضابطا لها، توفي سنة (286هـ). (2)
- إدريس: هو إدريس بن عبد الكريم الحداد البغدادي، يكنّى بأبي الحسن، قرأ على خلف البزار روايته واختياره، وهو إمام متقن ثقة، سئل عنه الدارقطني فقال: هو ثقة و فوق الثقة بدرجة، توفي سنة ( 292هـ). (3)

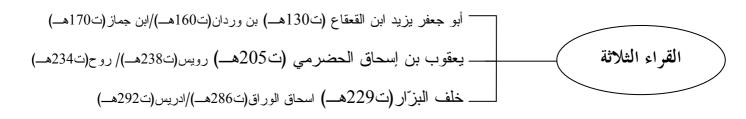
<sup>1 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 246 .وينظر : الذهبي، معرفة القراء، 1/ 419 .

<sup>2 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 32. و ينظر: ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 141. وإبراهيم سالم، فريدة الدهر، 09/1.

<sup>3 -</sup> ينظر : ابن الجزري، غاية النهاية، 1/ 140. وينظر، البنا، إتحاف فضلاء البشر، 1/ 32. والذهبي، معرفة القراء الكبار، 1/ 499.

وهذا تفصيل عن القراء العشرة بتشجير.





## القراءات الأربعة الزائدة عن العشرة:

بعد استقرار العشرة وإجماع العلماء على تواترها، قام بعض العلماء بالاستمرار في دراسة الأسانيد الخاصة بالقراءات، باحثين في نقولها عن قراءات فوق العشرة، كي يقفوا على تواترها، بيد أنهم توصلوا إلى أربع قراءات تظهر فيها مواطن القوة من غيرها الشواذ والتي لم تبلغ حد التواتر رغم قربها الكبير من فصاحة العرب والنحو، وهي قراءات كل من:

- 1. الحسن البصري (21–110هـ): هو الإمام الحسن بن يسار أبو سعيد البصري مولى الانصار، من التابعين الأجلاء، أخذ القراءات عن علي ابن أبي طالب، كما أخذها عن سمرة بن جندب من صحابة رسول اله صلى الله عليه وسلم. كان صاحب كلمة وحكمة توفي سنة (110هـ)(1).
- 2. ابن محيصن محمد بن عبد الرحمن المكي، عرض القراءة على مجاهد بن جبر وسعيد بن جبير وغيرهما. كان مشهودا له في عصره بالإمامة في الإقراء والعربية، وكان له اختيار في القراءة، على مذهبه في اللغة، توفي سنة (123هـ)<sup>(2)</sup>.
- 3. الأعمش هو سليمان بن مهران الأعمش الأسدي، عرض القراءة على إبراهيم النخعي، وعاصم بن أبي النجود ومجاهد وغيرهم، وأخذ عنه القراءة حمزة الزيات، ويعد من أئمة القراءات توفي سنة (148هـ) (3).
- 4. يحي اليزيدي هو يحي بن المبارك اليزيدي العدوي البصري، من تلاميذ أبي عمرو بن العلاء والخليل الفراهيدي، إمام في اللغة والنحو والأدب والإقراء في البصرة بعد أبي عمر ابن العلاء توفي سنة (202هـ) (4).

<sup>1 -</sup> ينظر: البنا أحمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 76/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 75/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 76/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: 62. و البنا، الإتحاف، 75/1.

## الأحرف السبعة:

كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتّى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف إلى آخر. بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولا بالتعليم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتابا<sup>(1)</sup>.

وقد يتبادر في الذهن سؤال ما إذا كانت لغة قريش أكثر اللغات فصاحة وانتشارا، لما لقريش من شأن بين القبائل آنذاك، فلغة قريش يفهمها الداني والقاصي، فما الداعي إلى نزول الأحرف السبعة؟

نجد في الإجابة عن هذا التساؤل قضية تبرز ذلك وهي أن النطق اللغة شيء والنطق بهذا المفهوم شيء آخر. فغير القرشي وإن فهم لغة غيره إلا أنه لا يستطيع التفريط في لهجته، لأنها تغلغلت في كيانه ويجد فيها قوته وفصاحته: «فقد يصعب على هذه القبائل أن تمرّن ألسنتهم على لهجة قريش... ومن ثم كانت الحكمة واضحة، والعلة ظاهرة في أن يُنزّل القرآن الكريم بلهجة قريش وغيرها من اللهجات» (2).

فالقرآن عند نزوله راعى الاختلاف اللهجي، ومعلوم عن القبائل كانت تتعصب لخصائصها وتفاخر بلغتها، وما أنزل القرآن ليُفرق بل ليجمع وما بُعث محمد صلى الله عليه وسلم إلا ليؤلف القلوب، مُيسر الا معسرا. «فكيف تدعى قبيلة تميم وهي من هي قوة في فرسانها وعددها، أن تتزل عن لغتها ويُفرض عليها أن تفك بعد إدغام، وأبناؤها شبوا وشابوا على تلك الكيفية في النطق ؛ فإنّ لسانها لا يطاوعها، وكيف تُكلف بقراءة ﴿مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ (3)، بالنصب وهي بفطرتها لا تستطيع النّطق بنصب (بشر) بل ترفعه» (4) إذا فهذه

<sup>1 -</sup> ابن الجزري، ينظر: النشر في القراءات العشر، 22/1.

<sup>2 -</sup> عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص 22.

<sup>3 -</sup> بوسف، الآبة 31.

<sup>4 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص 96.

المؤشرات تعتبر سببا في نزول القرآن على سبعة أحرف تيسيرا على القبائل وتقويما لألسنتها، وفيما يأتي أدلة بالأحاديث على نزول القرآن على سبعة أحرف.

سُمع عن عمر بن الخطاب يقول: «سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فكدت أساوره في الصلاة، فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه، فقلت: من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ، قال: أقرأنيها رسول الله على الله عليه وسلم قد أقرأنيها على عير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة "الفرقان" على حروف لم تقرئنيها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أرسله، إقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ: فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: وسلم: كذلك أنزلت، ثم قال: إقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال رسول الله عليه وسلم. كذلك أنزلت، إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرءوا ما تيسرّ منه»(1).

وقد تعددت أحاديث مشابهة للحديث السابق، والتي إن دلّت على أمر فإنها تدل على صدق الحبيب محمد صلى اله عليه وسلم وصحة التواتر وقوة السند. فعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: أقر أني جبريل على حرف فراجعته، فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف»<sup>(2)</sup>.

وعن أبي ابن كعب: «أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أضاه بني غفار، قال" فأتاه جبريل عليه السلام، فقال: إنّ الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرف، فقال اسأل

<sup>1 -</sup> صحيح الإمام البخاري: المسمى (الجامع المسند الصحيح مختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، لأبي عبد الله البخاري، (206هـ) دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، ط-01، 1422هـ/2001م، 2/185.

<sup>2 -</sup> صحيح البخاري، 6/184.

الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على حرفين، فقال: أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على ثلاثة أحرف، فقال: أسال الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة، فقال: إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيّما حرف قرأوا عليه، فقد أصابوا» $\binom{(1)}{(1)}$ .

فهذا من اليسير على الأمة أن جعل الله القرآن على سبعة أمحرف يقرأ بها كل قوم حسب لغتهم «فمن قرأ قراءة "عبد الله" فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة "أبييّ" فقد قرأ بحرفه، ومن قرأ قراءة "زيد" فقد قرأ بحرفه.... و "الحرف" يقع على المثال المقطوع من حروف المعجم، وعلى الكلمة الواحدة ويقع الحرف على الكلمة بأسرها والخطبة كلها والقصيدة بكاملها» (2).

وروى أبو يعلى الموصلي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه، قال يوما وهو على المنبر: أذكر أن رجلا سمع النبي صلى الله عليه وسلم قال: ﴿إِنَّ القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف﴾(3).

وعليه أورد ابن الجزري بيتا في نظم الطيبة يبيّن سبب اختلاف القراءات يقول:

# وأصلُ الاخْتِلافِ أنَّ رَبّنا أنْزلَهُ بسَبْعَةٍ مُهَوّنا

إذا فالدافع الرئيس في اختلاف القراءات ونزولها بسبع هو: التسهيل والتيسير على أمة سئل لها المعافاة مرات حتى استقر الأمر بسبعة أحرف، فلو فتحنا المجال للإمعان في زمكانية الحديث ودلالته العميقة لوجدنا أنه: في رواية أبيّ بن كعب: "أنّ النبي صلى الله

<sup>1 -</sup> صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، طـ01، 1991م، 1/562-563.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط02، 1973م، ص 35.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 21/1.

عليه وسلم كان عند أضاة بني غفار". «فالأضاة غدير صغير، وهو مسيل الماء إلى الغدير المتصل بالغدير» (1)

وغفار: قبيلة من كنانة: موضع قريب من مكة<sup>(2)</sup>. وجاء أيصا يدعم قولنا ذا: «أضاءة بني غفار تلك الأرض الطينية التي يمر بها طريق مكة—المدينة بعد التنعيم بحوالي خمسة كم»<sup>(3)</sup>، وقيل «أن أضاة بني غفار واحدة الأضاه: موضع بالمدينة»<sup>(4)</sup>، والأدلة كثيرة تدل على أن المكان المراد بالمدينة المنورة أو بالقرب منها. «والأقوى أن يكون المكان في المدينة، لأن اختلاف لهجات العرب إنما ظهر بعد الهجرة، ولأن الحديث مروي في بعض طرقه عن أبي بن كعب الأنصاري»<sup>(5)</sup>.

هذا الأمر يفتح مجالا للتساؤل في حوار جبريل عليه السلام ومحمد صلى الله عليه وسلم، لماذا جرى الحديث بعد هجرة النبيّ صلى الله عيه وسلم؟ ومن راويه؟

المعلوم أن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم مكث بمكة ثلاثة عشر عاما والقرآن ينزل عليه، والكتبة يكتبون والصحابة يحفظون، لكن لم يُسمع في تلك الفترة عن اختلاف الثنين في آية قرئت بهذا الوجه أو بذاك.

"بل كان المسلمون بمكة يقرؤون القرآن ولا يجدون عنتا في القراءة، ولا صعوبة فكان المسلمون متفقي اللهجة، وكان القرآن أصلا ينزل بلهجة قريش الذين لم يجدوا مشقة في قراءته بهذه اللهجة"(6).

<sup>1 -</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 117/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: الحموي ياقوت، معجم البلدان، دار صادر بيروت، لبنان، د.ط، 1977م، 214/1.

<sup>3 -</sup> الأزرقي محمد بن عبد الله (ت250هـ)، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تح: عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدى، مكة المكرمة، طـ01، 2003م، ص 835.

<sup>4 –</sup> البكري الأندلسي عبد الله، معجم ماستعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت، 164/1.

<sup>5 -</sup> شراب محمد حسن، المعالم الأخيرة فغي السنة والسيرة، دار القلم، دمشق، طـ10 1411هــ-1990م، ص 28.

<sup>6 -</sup> ينظر: تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص 98.

وحسب راوي الحديث "أبيّ بن كعب بن قيس، أبو منذر الأنصاري المدني المقرئ وعن أنس بن مالك أنه قال: جمع القرآن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة كلهم من الأنصار: أبيّ بن كعب، ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت وأبو زيد أحد عمومتي" (1) فهذا يعزو بزمن نزول الحديث إلى ما بعد الهجرة، فيفضي ذلك إلى أنّ الحديث جاء لاتساع رقعة الإسلام وذيوع صيته، واشتماله المهاجرين والأنصار وكل القبائل المتاخمة لمكة والمدينة آنذاك المتباينة اللهجات، وكانوا أميين فيهم الشيخ الفاني والعجوز الكبيرة والطفل الذي لم يستقم لسانه والخادم الجاهل المغلوب على أمره، فهنا في هذه الظروف جاء الحديث تيسيرا على الأصناف السالفة الذكر وتسهيلا لحفظ القرآن وقراءته وتجنب العنت.

"إن العنت والصعوبة في النطق والأداء قد يكون ظهر مبكرا إلا أنه لم يكن بالحدة التي تحتاج للمعالجة والإسراع إلى النظر فيها، فإنّ الداعي إذا هو دخول قبائل عربية مختلفة اللهجة مع قريش في الإسلام"(2).

ليظهر جليا أن حقيقة الحروف السبعة وسبب نزول القرآن بها هو التخفيف والتيسير على هذه الأمة يقول ابن الجزري: "فأما سبب وروده على سبعة أحرف فالتخفيف على هذه الأمة وإرادة اليسر بها والتهوين عليها شرفا لها وتوسعة ورحمة وخصوصية لفضلها وإجابة لقصد نبيها "(3)، وهذا لعمري اليسر عينه والشرف الخالد والرحمة المهداة، كيف ونبيّ هذه الأمة يسأل لها المعافاة والمعونة " أمتي لا تطيق ذلك".

<sup>1 -</sup> ينظر: الذهبي شمس الدين محمد، سير أعلام النبلاء، بيت الأفكار الدولية، بيروت - لبنان، 2004، 3118 (أبيّ بن كعب، رقم: 4634).

<sup>2 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص: 99.

<sup>3 -</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 22/1.

## المراد بالأحرف السبعة:

تباينت أراء العلماء في معنى الأحرف السبعة، وفيما يلي عرض لأهمها وأقربها و أبلغها.

## 1. معنى الأحرف السبعة يتوجه إلى وجهين:

أحدها أن يكون سبعة أوجه من اللغات، والحرف قد يراد به الوجه بدليل قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفِ) (1)، فالمراد بالحرف ههذا الوجه الذي تقع عليه العبادة.

ثانيها: أن يكون صلى الله عليه وسلم سمّى القراءات أحرفا عن طريق السّعة كنحـو ما جرت عليه العرب في تسمية الشيء باسم ما هو منه، فسمى القراءة حرفا على عادة العرب في ذلك<sup>(2)</sup>.

2. قال ابن الجزري: "وأكثر العلماء على أنها لغات ثم اختلفوا في تعيينها قريش وذيل، وثقيف، وهوازان ، وكنانة، وتميم، واليمن<sup>"(3)</sup>.

إذا فالمراد من القول أنها يسع لغات متفرقة في القرآن، تعود لقبائل عربية قحة فصيحة، ومعانيها واحدة.

3. الأحرف السبعة أوجه من المعانى المتفقة المتفارقة بألفاظ مختلفة نحو: أقبل وتعالى وهلم وأسرع ... فهي إذن سبع لغات من لغات العرب في المعنى الواحد<sup>(4)</sup>.

<sup>1 -</sup> الحج، الآبة 11.

<sup>2 -</sup> ينظر: الداني أبو عمرو، الأحرف السبعة للقرآن، تح: عبد المهيمن الطحان، دار المنارة للنشر والتوزيع، طـ01، 1997م، ص ص 27 – 28.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 24/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: عبد العلى المسؤول، الإيضاح في علم القراءات، ص: 19. ينظر: عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص 26.

4. الأحرف السبعة سبعة معان في القراءة: معنى الحرف واحد وقراءتان مختلفتان معنى واحد بلفظين مختلفين، قراءتان مختلفتان في اللفظ ومعنيين مفترقان، الحرف بلغتين والمعنى واحد وهجاؤهما واحد،الحرف مهموز وغير مهموز، التثقيل والتخفيف الإثبات والحذف.

وقيل هذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله(1).

- 5. الأحرف مراتب سبعة: منها لقريش، ومنها لأسد، ومنها لتميم منها لقيس، ومنها لكنانة، ومنها لهذيل، ومنها لضبة<sup>(2)</sup>.
  - 6. وقد جعل ابن قتيبة وجوه الخلاف في القراءات سبعة أوجه.
- أ. الاختلاف في إعراب الكلمة: أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب و لا يغيّر معناها، نحو قوله تعالى: (هَؤُلَاء بَنَاتي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) (3) وأطهر كم.
- ب. أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة وحركات بنائها بما يُغيّر معناها و لا يزيلها عن صورتها في الكتاب.
- ت. أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغيّر معناها ولا يزيل صورتها.
  - ث. أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب و لا يغير معناها.
    - ج. أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها ومعناها.
      - ح. أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير .
      - خ. أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان<sup>(4)</sup>.

<sup>1 -</sup> ينظر: محيسن سالم، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة، ص: 62 - 63.

<sup>2 -</sup> ينظر: المرجع نفسه، ص 64.

<sup>3 -</sup> هود، الآية 75.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 26-27.

- 7. وقال الرازي: "ثم رأيت الإمام الكبير أبا الفضل الرازي حاول ما ذكرته فقال: إنّ الكلام لا يخرج اختلافه عن سبعة أوجه:
  - 1. اختلاف الأسماء من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والمبالغة وغيره.
    - 2. اختلاف تصريف الأفعال، وما يسند إليه نحو الماضى والمضارع والأمر.
      - 3. وجوه الإعراب.
      - 4. الزيادة والنقص.
      - 5. التقديم والتأخير.
      - 6. القلب والإبدال في كلمة بأخرى وفي حرف بآخر.
- 7. اختلاف اللغات من فتح وإمالة وترقيق وتفخيم وتحقيق وتسهيل وإدغام وإظهار ونحو ذلك (1).

وقد ساق السيوطي الاختلاف في معنى الحديث إلى نحو أربعين قولا لا يسع المقام لذكرها.

## الخلاف في تعدد القراءات وفوائده:

معروف أمر الأحرف السبعة، واتفاق العلماء على أنها سبعة أوجه من لغات العرب أنزلت القراءات على حروفها، رحمة بها وتيسرا عليها ومعافاة لها بطلب من حبيب الله محمد صلى الله عليه وسلم.

فنتج عنها تعدد القراءات ومنه وجوب الاختلاف، اختلاف بين القراءات القرآنية في بعض الكلمات، واختلاف فيما بين القراءات كقراءتي نافع وعاصم أو حمزة وابن عامر اختلافا فرشيا، ما ترتب عن ذلك اختلاف في المعنى، بيد أن هذا الاختلاف بين القراءات

<sup>1 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 27/1.

لا يحيل إلا التناقض أو التعارض بين أي القرآن، بل يحيل إلى تنوع وإشراء للمعاني القرآنية في النص الواحد، وهذا ما يسمى بالإعجاز اللغوي.

جاء في الاختلاف أنّ المقصود منه اختلاف تتوع لا اختلاف تضاد "اختلاف تضاد: مذموم في غالبه لماله من سوء العاقبة، واختلاف تتوع فمحمود لأنه يؤدي إلى إجلاء الحقائق وبيانها وإثراء الموضوعات المختلف فيها بتعدد وجهات النظر "(1).

وهذا ما كان من حال الصحابة رضي الله عنهم، كلما اختلفوا في حرف من القرآن هرعوا إلى نبيهم صلى الله عليه وسلم فحكم بينهم بالقسط "هكذا أنزلت" و "هكذا أنزلت" فن فمن حديث شعبة قال: «سمعت عبد الله يقول: سمعت رجلا قرأ آية وسمعت رسول الله صلى الله وسلم يقرأ خلافها، فأخبرته، فعرفت في وجهه الكراهة، فقال: "كلاكما محسن، قال شعبة: أظنه قال: لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا»(2).

#### أوجه الاختلاف:

أقر العلماء الأجلاء ثلاثة وجوه لاختلاف القراءات وهي:

أو لا: اختلاف اللفظ والمعنى واحد.

ثانيا: اختلاف اللفظ والمعنى جميعا، مع جواز أن يجتمعا في شيء واحد لعدم تضاد اجتماعهما فيه.

ثالثا: اختلاف اللفظ و المعنى، مع امتناع جواز أن يجتمعا في شيء و احد لاستحالة اجتماعهما فيه (3).

<sup>1 -</sup> تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، ص 257.

<sup>2 -</sup> رواه البخاري، أبو عبد الله (194-256هـ)، صحيح البخاري (كتاب الخصومات)، دار ابن كثير للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- بيروت، طـ01، 2002م، ص 571.

<sup>3 -</sup> الداني أبو عمرو، الأحرف السبعة للقرآن، ص 47.

وقد سبق ذكر أوجه أخرى جاءت مع ابن قتيبة وأبي الفضل الرازي فيما ذكرت عن وجوه اختلاف الأحرف السبعة، ولا بأس من ذكرها استئناسا باختصار:

- 1. الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغيّر في معنى الكلمة، وصورتها أي رسمها.
  - 2. الاختلاف في الحركات مع تغيّر المعنى وبقاء الرسم.
  - 3. الاختلاف في حروف الكلمة مع تغيّر معنى الكلمة وبقاء الرسم.
    - 4. الاختلاف في الحروف مع تغير الرسم وبقاء المعنى.
    - 5. الاختلاف في الحروف مع تغيّر المعنى وتغيّر الرسم.
      - 6. الاختلاف في التقديم والتأخير.
      - 7. الاختلاف في الزيادة والنقصان (1).

#### أسباب الاختلاف في القراءات:

إنّ الاختلاف في القراءات أمر أباحه الشارع الحكيم تيسيرا ورحمة وقد اختلف الصحابة في القراءة، ومنهم عمر بن الخطاب، وأقرّهم النبي صلى الله عليه وسلم وعدّ كل واحد منهم محسنا. ومنه ظهرت أسباب الاختلاف رحمة وتيسيرا من الله لعباده على الرغم من أنه وحي الله كله.

ويمكن أن نذكر بعض أسباب الاختلاف على سبيل التوضيح لا الحصر.

- ترجع القراءات القرآنية في اختلافها إلى سببين رئيسيين هما:
- 1. تعدد النزول: ويدخل فيه قراءة النبي صلى الله عليه وسلم وكثير من المروي عن الصحابة رضوان الله عليهم عن النبي صلى الله عليه وسلم، وبعض من تقريره.

<sup>1 -</sup> ينظر: عبد العلى المسؤول، الإيضاح في علم القراءات، ص 23 - 24.

- 2. تعدد اللهجات، ويدخل فيه القليل من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والكثير من تقريره $^{(1)}$ .
- صعوبة تغيير اللسان عن طبيعة نطقه التي نشأ عليها، فكان من رحمته تعالى أن أنزل القرآن على سبعة أحرف ومن رحمته صلى الله عليه وسلم أن سأل لأمته المعافة. قال ابن قتيبة: "ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا وناشئا وكهلا، لاشتد ذلك عليه"(2).
- اختلاف النزول: "والوجه الثالث من القراءات هو ما اختلف باختلاف النزول... فكان أصحاب رسول الله صلى الله صلى الله عليه وسلم يتلقفون منه حروف كل عرض فمنهم من يقرأ على حرف، ومنهم من يقرأ على آخر إلى أن لطف الله عز وجل بهم فجعلهم على آخر العرض أو على ما تأخر من عرضين أو ثلاثة، حتى لم يقع في ذلك اختلاف إلا في أحرف قليلة، و ألفاظ متقاربة والذي وقع من اختلاف حروف الهجاءات.
- فيما أجمعوا عليه فرقها أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على الله المصاحف حين انتسخوها لئلا تذهب، ولهذه العلة اختلفت مصاحف أهل الشام، وأهل العراق، وأهل الحجاز في أحرف معددة"(3).
- اختلف الناس في القراءة كما اختلفوا في الأحكام، ورويت الآثار بالاختلاف عن الصحابة والتابعين توسعة ورحمة للمسلمين، وبعض ذلك قريب من بعض، وحملة القرآن متفاضلون في حمله، ولنقلة الحروف منازل في نقل حروفه (4).

<sup>1 -</sup> ينظر: الفضلي عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع التلمي، جدة، 1979م، ص 101.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ص 39.

<sup>3 -</sup> ينظر: جفري آرثر، مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية)، مكتبة الخانجي، مصر، 1954م، ص 170 – 171.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 45.

ومن هنا يمكن القول: إنّ القرآن الكريم حوى جميع لغات العرب، وجاء الأمر من الله أن يقرؤوا القرآن بلغاتهم المختلفة، فالقراءات هي الوجوه اللغوية التي قرأ بها النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها للصحابة ولقنهم إياها، إذن "فالقراءة سنة مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولا تكون القراءة بغير ما روي عنه"(1)، وقد وضح ذلك ابن الجزري بقوله: "فليس في شيء من القراءات تناف ولا تضاد ولا تناقض، وكل ما صحعن النبي صلى الله عليه وسلم من ذلك فقد وجب قبوله ولم يسمع أحدا من الأمة ردّه ولزم الإيمان به"(2).

وهذه القراءات كلها، والأوجه بأسرها من اللغات هي التي أنزل القرآن عليها، وقرأ بها رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقرأ بها وأباح الله تعالى لنبيّه القراءة بجميعها، وصوب الرسول صلى الله عليه وسلم من قرأ ببعضها دون بعض<sup>(3)</sup>.

#### فوائد اختلاف القراءات:

فوائد القراءات القرآنية المتعددة جمّة تتاولها الدارسون عبر العصور وسأقف على أهمها، لما لشرف هذا الكتاب وشرف لغة القوم التي اختارها لهذا الكتاب.

- 1. التخفيف على الأمة والتيسير عليها رحمة بها، وتشريفا لها بحفظ لغاتها ولهجات أبناءها من مختلف القبائل<sup>(4)</sup>.
- 2. نهاية البلاغة وكمال الإعجاز وغاية الاختصار، وجمال الإيجاز وعظيم البرهان وواضح الدلالة<sup>(5)</sup>.

<sup>1 -</sup> ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 322/1.

<sup>2 -</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 51/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: الداني أبو عمرو، الأحرف السبعة للقرآن، ص 53.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص: 52/1.

<sup>5 -</sup> المصدر نفسه، 52/1.

- 3. سهولة حفظه وتيسير نقله على هذه الأمة، وإعظام أجور من حيث إنهم يفرغون جهدهم ليبلغوا قصدهم في تتبع معاني ذلك ومنها:
- بيان فضل الأمة وشرفها على سائر الأمم؛ من حيث تلقيهم كتاب ربهم هذا التلقى وإقبالهم عليه هذا الإقبال<sup>(1)</sup>.
- 4. المحافظة على لهجات القبائل العربية من همز وتسهيل وفتح وإمالة وإظهار وإدغام وغير ذلك، وجعلها مصدرا للاحتجاج في الفقه والنحو...(2).
- 5. الدلالة على حكم شرعي مجمع عليه، أو ترجيح حكم اختلف فيه أو ما يكون للجمع بين حكمين مختلفين أو اختلاف حكمين أو إيضاح حكم يقتضي الظاهر خلافه<sup>(3)</sup>.
  - الفوائد اللغوية: وهي أكثر الفوائد ويعلمها أهل النحو واللغة<sup>(4)</sup>.
- 7. ما ادخره الله من المنقبة العظيمة، والنعمة الجليلة الجسيمة لهذه الأمة الـشريفة من إسنادها كتاب ربها، وظهور سر" الله تعالى في توليه حفظ كتابه العزيز، وصيانة كلامه المنزل بأوفى البيان والتمييز (5).

ولعمري إنه لشرف لهذه الأمة أن خصها الله تعالى بهذا القرآن وأعظم قدرها به وجعل الأجر في قرآنه، وكما قال ابن الجزري: "فلو لم يكن من الفوائد إلا هذه الفائدة الجليلة لكفت، ولو لم يكن من الخصائص إلا هذه الخصيصة النبيلة لوفت"(6).

<sup>1 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 53/1.

<sup>2 -</sup> القراءات الشاذة دراسة صوتية دلالية، 26/1.

<sup>3 -</sup> محيسن سالم، المغني في القراءات العشر، ص 80 - 81.

<sup>4 -</sup> فكري إيهاب، تخريج قراءات فتح القدير، مكتبة الإسلامية، القاهرة، ط01، 2009م، ص 85.

<sup>5 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 53/1.

<sup>6 -</sup> المصدر نفسه، 54/1.

#### توجيه القراءات:

نتج عن اختلاف القراءات وتعددها تغييرات كثيرة مست الكلمة سواء في بنيتها أم في حركة إعرابها، ما كان له الأثر الفعّال في تغيير معنى الآية. وبعد التدوين والصبط لقراءات القرآن واستقرار الأمر على العشر المتواترة، والأربع المكملة الأقرب للعربية بيد أنها خالفت الرسم، بدأ التوجيه لهذه القراءات والاحتجاج لها. وفي هذا المقام راح المصنفون ينظرون في قراءات القرآن الكريم لمعرفة معانيها ومدلولاتها وذلك بالرجوع إلى الكتاب والسنة وكلام العرب لإثبات الحجة لهذه القراءة.

فشاع التوجيه والاحتجاج للقراءات دون المساس بقدسية القراءة، ولا يعني ثبوت صحتها وتواترها. يقول سعيد الأفغاني: "وأكرر التنبيه هنا إلى كلمة الحجة في هذه المؤلفات لا يراد بها الدليل، لأن دليل القراءة صحة إسنادها وتواترها، وإنما يراد بها وجه الاختيار، لم اختار القارئ لنفسه قراءته من بين القراءات الصحيحة المتواترة التي أتقنها؟ يكون هذا الوجه تعليلا نحويا حينا، ولغويا حينا، ومعنويا تارة ونقليا تارة ...فهي تعليل الاختيار لا دليل صحة القراءة"(1).

وهذا ما يدل عليه اهتمام جهابذة العلم كابن جني والعكبري - مــثلا- بــالقراءات الشاذة مع علمهم بعدم ثبوت تواترها فالأمر إذا ليس أمر صحة بقدر ما هو تعليل وتوجيه من لغة العرب، وتصويب وحصن للمشككين والطاعنين في بعض القراءات.

#### توجيه القراءة المتواترة:

يقول الزركشي: "هو فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها وقد اعتنى الأئمة به، وأفردوا فيه كتبا منها كتاب "الحجة لأبي علي الفارسي وكتاب "الكشف لمكي" وكتاب "الهداية" للمهدوي، وفائدته أن يكون دليلا على حسب المدلول عليه، أو مرجحا إلا أنه

<sup>1 -</sup> ينظر: حجة القراءات، أبوزرعة، تح: سعيد الأفغاني، ص: 34 - 35.

ينبغي التنبيه على شيء وهو أنه قد تُرجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحا يكاد يسقط القراءة الأخرى، وهذا غير مرضي، لأنّ كلتيهما متواترة (1).

وجاء أيضا عما نقل عن أبي شامة قوله: "قد أكثر المصنفون في القراءات والتفسير من الترجيح بين قراءة (ملك) و (مالك) حتى إنّ بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين "(2).

وقد وردت آثار كبيرة عن العلماء، تبرز قدسية تعاملهم مع القراءات وتأدبهم مع قوله تعالى، فقد نفوا الترجيح بين القراءات المتواترة وابتعدوا عن التفضيل. فقد حكي عن ثعلب أنه قال "إذا اختلف الإعراب في القرآن عن السبعة لم أفضل إعرابا على إعراب في القرآن فإذا خرجت إلى الكلام (كلام الناس) فضلت الأقوى وهو حسن"(3).

وقال أبو جعفر النحاس: وقد حكى اختلافهم في ترجيح (فَكُ رَقَبَةٍ) (4) بالمصدرية والفعلية فقال: "الديانة تحضر الطعن على القراءة التي قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم، وقد قال: "أنزل القراق على سبعة أحرف"، فهما قراءتان حسنتان، لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى"(5).

وجاء في البرهان فيما ورد في سورة المزمل: "والسلامة عند أهل السدّين أنه إذا صحت القراءتان عن الجماعة ألا يقال: أحدهما أجود لأنهما جميعا عن النبي صلى الله عليه وسلم، فيأثم من قال ذلك"(6).

<sup>1 -</sup> ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 342/1.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 340/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 342/1.

<sup>4 -</sup> البلد، الآية 13.

<sup>5 -</sup> ينظر: النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط02، 2008، ص 1124.

<sup>6 -</sup> ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 340/1.

فالظاهر مما سبق أنه لا وجه للترجيح بين القراءات المشهورة فكلها وحي من الله وقرأ بها نبيه صلى الله عليه وسلم وأقرها لصحابته، وقيل: "وحاصله أنّ القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها، أو نحو ذلك"(1).

#### توجيه القراءة الشاذة:

قال الزركشي: "وتوجيه القراءة الشاذة، أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب "المحتسب" لأبي الفتح، إلا أنه لم يُستوف وأوسع منه كتاب أبي البقاء العكبري، وقد يستشبع ظاهر الشاذ بادي الرأي فيدفعه التأويل"(2).

وقال في قراءة (إنَّمَا يَحْشَى اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) (3) تأويله أن الخسشية هنا بمعنى الإجلال والتعظيم لا الخوف (4)، وقال الزمخشري "كأنه قال: إنما يخشاه مثلك ومن على صفتك، ممن عرفه حق معرفة وعلمه كنه علمه... فإن قلت فما وجه قراءة من قرأ: (إنَّمَا يَحْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) برفع لفظ الجلالة، ونصب العلماء ؛ وهو عمر بن عبد العزين ويحكى عن أبي حنيفة؟ قلت الخشية في هذه القراءة استعارة، والمعنى إنما يُجلهم ويعظمهم كما يجل المهيب من الرجال بين الناس من جميع عباده"(5).

والمعلوم في القراءة المتواترة أنها بلفظ الجلالة (الله) منصوبا مفعولا به مقدما (والعلماء) مرفوعا على أنه فاعل مؤخر.

هذا وأمثلته عديدة جاء بها أبي الفتح ابن جني في المحتسب مظهرا قوة صلتها بالعربية وصحة المعنى.

<sup>1 -</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 340/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 1/ 160.

<sup>3 -</sup> فاطر، الآية 28.

<sup>4 -</sup> ينظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 341/1.

<sup>5 -</sup> الزمخشري جار الله، الكشاف (حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تح: احمد عبد الموجود، على معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01، 1998م، 154/5.

# التكامل النحوي القرآني:

تعد القراءات القرآنية الشغل الشاغل الذي عكف عليه النحاة، وصرفوا أبصارهم تلقاءه منذ بزوغ فجر النحو، ولعل هذا الحرص مردّه الأول والآخر؛ ربط التوافق الكبير بين القراءات والعربية، فنشا من هذا صلات ووشائج متينة تصل القراءات بالنحو انطلاقا من مسلّمة: إنّ النحو ما وضع أصلا إلا لخدمة القرآن الكريم وقراءاته، والمحافظة على النصوص العربية من اللحن والطعن .

وإنما قصدت بالتكامل النحوي القرآني ههنا: التكامل الظاهر في الأسس والقواعد النحوية التي قامت على أساس القراءات القرآنية، حتى وإن توافرت تلك القواعد على شواهد أخرى تدعمها، لتبقى القراءات القرآنية المصدر الأول الذي أغنى قواعد النحو ورفع قيمتها ونوع أساليبها.

ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي يبرز فيها التكامل بين النحو والقرآن:

• اشتراط موافقة القراءة لقواعد العربية ولو بوجه شرط أساس لصحة القراءة وذلك استنادا لما جاء به ابن الجزري بقوله :« كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصحّ سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكار ها... وقولنا في الضابط ولو بوجه؛ نريد به وجها وجوه النحو». (1)

وهذا الشرط فيه دعم واضح لوثاقة الصلة بين النحو والقراءات القرآنية، وقد كان العلماء يتشددون كلّ التشدد في هذا الشرط، «ولا سيما النحاة منهم، لا يرتاحون الارتياح الكامل لما يتحصلون عليه من المعطيات إلا إذا تمكنوا بالفعل من التحقيق؛ وذلك بالرجوع إلى أكبر عدد من الموردين أو الرواة أو القراء الموثوقين منهم... فإذا تأكدوا بالقرائن

<sup>1 -</sup> ابن الجزري، النشر في القراءات العشر 1 / 09 - 10.

والعقل من صحة المعطيات بإتيانها مثلا من أكثر من مصدر واتفق محتواها، تقبلوا ذلك». (1)

- اهتمام النحويين الشديد بتوجيه القراءات القرآنية وبيان أوجهها الإعرابية، سواء تعلق الأمر بالقراءات العشر أم تعدّاها إلى ما شدّ من قراءات؛ لما تملكه هذه الأخيرة من ظواهر نحوية و لغوية ذات تأثير، وفي هذا قال الزركشي: «فنّ جليل وبه تعرف جلالة المعانى وجزالتها، وقد اعتنى الأئمة به وأفردوا فيه كتبا». (2)
- توافر القراءات القرآنية على شواهد أثرت كتب النحو، وهذا أمر إن دلّ على شيء فإنما يدل على العلاقة المتينة بين النحو والقراءات القرآنية. وعليه كان الاستشهاد بالقراءات في مواطن الخلاف بين النحويين كما كان الحال بين البصريين والكوفيين القول الفصل في أن تكون القراءة عضدا قويا يدعم رأي أحد المدرستين. «ومنهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين؛ لأن اتخاذ القراءات مصدرا للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها... والقراءات سجل واف للغات التي نزل بها القرآن الكريم، وما دام سندها الرواية ودعامتها السماع؛ فهي أقوى من المصادر الأخرى كالشعر وغيره»(3)

وفي هذا تلميح صريح على من أنكر الاستشهاد ببعض القراءات القرآنية، وما عيب على مدرسة البصرة الذين كانوا «لا يحتجون بالقراءات إلا في القليل النادر الذي يتفق مع أصولهم ويتناسق مع مقاييسهم» (4)

<sup>1 -</sup> الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010، ص 97.

<sup>2 -</sup> الزركشى، البرهان في علوم القرآن، 1 / 339.

<sup>3 -</sup> القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، عبد العال سالم مكرم، ص 110.

<sup>4 -</sup> المرجع نفسه، ص 109.

وعلى الرغم من أنّ النحاة أعزوا بناء قواعدهم إلى القراءات القرآنية بوجوهها المتعددة، إلا أنّ هناك من جعل القاعدة النحوية هي الحكم بين القراءات في ترجيح أحدها على الأخرى، بل وضعّفها بعضهم بناء على القاعدة النحوية حتى وإن كانت موافقة لوجه من وجوه العربية. (1)

ويظهر مما سبق إيماء إلى أئمة البصرة ونظرتهم إزاء القراءات، وقد أنكر عليهم ذلك الكثيرون ؛ فمن ذلك قول ابن حزم: «ولا عجب أعجب ممن إنْ وجد لامرئ القيس أو لزهير أو لجرير أو الحطيئة أو الطرماح أو لأعرابي أسدي أو سلمي أو تميمي أو من سائر أبناء العرب لفظا في شعر أو نثر، جعله في اللغة أو قطع به، ولم يعترض فيه، شمّ إذا وجد لله تعالى خالق اللغات وأهلها كلاما، لم يلتقت إليه ولا جعله حجة وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن موضعه.»(2)

وهذا الرأي يبرز التشدد الكبير في اتخاذ القراءات القرآنية السند الأول للاستشهاد فما كان جواز إثباته بشعر مجهول القائل، فجواز إثباته بالقرآن العظيم أولى وأجل. وإن كان البصريون لا يحتجون إلا بالقليل من القراءات « فإن الكوفيين لم يتحفظوا في مجال القراءات كما تحفظ البصريون؛ ذلك لأنهم رأوا أن القراءات سندها الرواية... وشعار الرواية فيها :الدقة والضبط والإتقان... ومن ثم كانت في نظرهم مصدرا لتقعيد القواعد»(3)

وفيما يلي مخطط توضيحي يبرز نظرة البصريين في الاستشهاد بالقراءات ونظرة الكوفيين:

3 - عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص 109.

<sup>1 -</sup> ينظر: جاب الله عبد المعطي، مباحث في علم اللغة الحديث (الوقف والابتداء بين النحويين والقراء)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2009، ص 03.

<sup>2 -</sup> الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص 32.

التخريج	العملية	الشاهد	
— ما وافق العملية قبل وما خالفها رُفض	— قواعد صارمة — المنطق في التعليل — القياس على القاعدة	- الآية الكريمة - الحديث الشريف - الشعر	نحاة البصرة
التخريج	العملية	الشاهــد	
— ما وافق المسموع أخذ به وإلا فلا	<ul> <li>لا قواعد سابقة</li> <li>قياس يعتمد على</li> <li>النقل والرواية والسماع</li> <li>والقراءات أولى به</li> </ul>	<ul><li>الآية الكريمة</li><li>الحديث الشريف</li><li>الشعر</li></ul>	نحاة الكوفة

والمراد ممّا سبق أنّ مذهب البصريين في الاستشهاد ؛ أنه إذا دخلت آية كريمة قرئت على وجه من وجوه القراءات، تخضع للقواعد والمنطق والتعليل والقياس على قاعدة بعينها، فإن وافقتها كان تخريجها مقبولا، وإن لم توافق القاعدة تعرض على التأويل، فإن استقام تأويلها تخرّج بكثير من التوجيهات المختلفة، وإن خالفت ترفض. أمّا مذهب الكوفيين فخلاف منهجي للبصريين، إذ أنه إذا أدخلت آية كريمة قرئت على وجه من وجوه القراءات، مرّت على صحة النقل والرواية والاعتداد بالسماع، فإن وافقتها كان تخريجها مقبولا، وإن لم توافقها كان تخريجها شاذا أو تردّ. (1)

<sup>1 -</sup> ينظر : درويش شوكت علي، العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، ص 77.

ومن هنا بدأ الخلاف بين علماء النحو في الأخذ بالقراءات والاستشهاد بها في تقعيد القواعد النحوية، فكان من مآخذ البصريين « أنهم وضعوا مقابيسهم اللغوية من القرآن الكريم بلهجة قريش، ومن النصوص الشعرية إلى منتصف القرن الثاني من الهجرة ... والحقيقة أنّ المادة التي نسجوا منها هذه القواعد كانت مادة قليلة، ولذا كانت قواعدهم مضطربة، لأن مقابيسهم لم تكن لها جذور ثابتة، فقد كانت تتعارض مع مقابيس أخرى ونصوص أخرى لم يطلع عليها البصريون، وحكموا عقلهم ومنطقهم ولم يسعفهم في كثير من الأمور» $^{(1)}$ ، ولا يفهم مما عيب على البصريين أنهم خطأوا النص أو أشاروا إلى فساد فيه، بل أرادوا إظهار النص عن طريق التأويل والتقدير من حيث التطابق والقاعدة النحوية مبعدين الخلاف الذي قد يظهر بينهما.  $^{(2)}$ 

• تصدّي ثلة من النحويين لظاهرة إنكار القراءات ومحاولة بيان وجه تلك القراءات في العربية، وتخريجها نحويا يناسب قداستها، ويردّ على من أنكرها وأبرز هؤلاء النحاة: ابن مالك، وأبو حيان، وابن هاشم، قال السيوطي: «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية وينسبونه إلى اللحن وهم مخطئون في ذلك، ... وقد ردّ المتأخرون ومنهم: ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ ردّ» (3)

فما كان من ابن مالك إلا ردّا على بعض النحاة الذين كانوا يضعون قوانين ويسنّون أحكاما، فما وافقها من القراءات فهو الصحيح وما خالفها لحنوه ... وأحيانا أخرى ينظر إلى الشائع من اللغات ويغفل عن غيره. (4)

<sup>1 -</sup> مكرم عبد العال سالم، المدرسة النحوية في مصر والشام ( في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1982، ص230 .

<sup>2 -</sup> التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 189.

<sup>3 -</sup> السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 79 - 80.

<sup>4 -</sup> ينظر: عضيمة عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث-طبع نشر وتوزيع، القاهرة، د.ت، 1/

وعلى هذا جاءت كتب الاحتجاج للقراءات وتوثيقها وتوجيهها، والتماس الدليل لقراءة كل من قارئ من القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، وذلك إمّا بالاستناد إلى قاعدة مشهورة في العربية، أو بالتماس علّة خفيفة بعيدة الإدراك يحاول اقتناصها. (1)

• طائفة من النحاة الأوائل كانوا قراء، سواء من العشرة كأبي عمرو بن العلاء والكسائي أم من غير العشرة، وهذا ما زاد من التكامل النحوي القرآني .

وخلاصة القول: إنّ القراءة سنّة متبعة لا يجب المساس بقدسيتها، والقراءة لا تتبع العربية، بل العربية تتبع القراءة لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وقيل: ليس القصد تصحيح القراءة بالعربية ؛ بل تصحيح العربية بالقراءة. (2)

ولا أبلغ من سماع الزركشي وهو يحقق ذلك التكامل الأزلي بين النحو والقرآن بقوله : « وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره، النظر في هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرا أو فاعلة أو مفعولة ... وأن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا كان أم مركبا قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى». (3)

وبهذا يظهر جليا أن ما جاءت به القراءات وصح فيه الشروط فهو أمر لا يقبل الردّ وإن خالف ما اشتهر من القواعد عند النحاة.

## الحديث النبوي:

الحديث النبوي ثاني نص بعد كلام الله العزيز، فصاحة، وصحة، جاء في اللسان "الحديث: نقيض القديم، حدث الشيء يحدث حدوثا وحداثة، والحديث الخير يأتي على

<sup>1 -</sup> ينظر: الفارسي أبو على، الحجة للقراء السبعة، 1/ 14 - 15.

<sup>2 -</sup> ينظر: عضيمة عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، 1 / 27 - 28.

<sup>302 /1</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1/ 302 .

القليل و الكثير و الجمع أحاديث، وقوله تعالى: (وأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ) (1)، أي بلغ ما أرسلت  $_{\rm LB}^{(2)}$ .

أما اصطلاحا فيعرف الحديث بأنه: "علم يشتمل على أقوال النبي صلى الله عليه وسلم و أفعاله وروايتها وضبطها، وتحرير ألفاظها"(3).

فالمراد بالحديث كل ما ورد عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل قام به أو قاله في زمنه وتتاقله الصحابة رضوان الله عليهم.

وقيل -أيضا-: "يراد بالحديث الشريف أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة التي تروي أفعاله وأحواله، أو ما وقع في زمنه، وقد تشتمل كتب الحديث على أقوال التابعين أيضا كالزهري وهشام بن عروة وعمر بن عبد العزيز "(4)، وإنّ ما حمل اللغوبين والنحاة على إثبات أقوال التابعين هؤلاء؛ الثقة بصحة صدور الأحاديث عنهم فقاموا بالاحتجاج بها بغية إثبات قاعدة نحوية، ولكن المتأمل في القرون الثمانية الأولى كان الاستشهاد بالحديث نزر جدا ولو أخذنا بالمنطق لكان الحديث أولى بالاستشهاد والاحتجاج به في اللغة وقواعد النحو بعد القرآن وقراءاته المتواترة. فالحديث صادر عمن هو أفصح العرب، ومن أصل قرشي.

"وقد أجمع علماؤنا بكلام العرب والرواة لأشعارهم، والعلماء بلغاتهم وأيامهم ومحالهم أن قريشا أفصح العرب ألسنة وأصفاهم لغة...واختار منهم نبيّ الرحمة محمد صلى الله عليه وسلم... وكانت قريش، مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة ألسنتها إذا أتــتهم

2 - ابن منظور، لسان العرب، مادة حدث، 53/4.

<sup>1 -</sup> الضحى، الآية 11.

<sup>3 -</sup> فجال محمد، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، ط02، 1997م، ص 52.

<sup>4 -</sup> الأفغاني سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، القاهرة، 1994م، ص: 46.

الوفود من العرب تخيروا من كلامهم وأشعارهم أحسن لغاتهم وأصفى كلامهم، فـصاروا بذلك أفصح العرب"(1).

فإذا كان هذا من منزلة محمد من قريش، ومنزلة لغة قريش عند الله من اللغات، فلم تقدم كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد العرب؟

# الاحتجاج بالحديث لدى النحاة:

قد كثر الحديث في قضية ترك الاستدلال والاحتجاج بالحديث في كتب النحو القديمة وقد آثرت أن أوجز بما جاء في علة ذاك والرد عليها بما جاء من فيه العلماء، قال أبو حيان الأندلسي: "إنما ترك العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما: أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى، فنجد قصة واحدة تنقل بألفاظ مختلفة. وثانيهما: أنه وقع اللحن كثيرا فيما روي من الحديث، لأنّ كثيرا من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو"(2).

وقد وجدت فيما وجدت من آراء صائبة وردود مقنعة ما قاله السيوطي، وهذا تلخيص ما جاء في قوله: "وحاصل ما قاله أبو حيان أن هؤلاء المذكورين لم يستدلوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية، وهذا لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك، ولا يجوزونه، وتركهم له لعدم تعاطيهم إياه عائد إلى:

- أنّ كتب الأقدمين الموضوعة في اللغة اهتمت بالحديث، أكثر من كتب النحو.

سبع المسبع المستورة بيروك بيروك بالمنطقة المستوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 92. وينظر: الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص 48، السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 92. وينظر: البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب العرب، 11/1.

<sup>1 -</sup> ينظر: ابن فارس أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت- لبنان، طـ01، 1993م، ص 55.

- في الصدر الأول لم تشتهر دواوين الحديث ولم تكن مستعملة استعمال الأشعار العربية والآي القرآنية"(1).

إذا فعزوف أهل اللغة والنحو، عن الاحتجاج بالحديث لم يكن امتناعا أو إقرارا بعدم الجواز، بل كان لتأخر تدوين الحديث وقلة انتشاره وشيئا من الشك في رواية الحديث خاصة وأن تدوينه كان في عصر عرف باختلاط اللهجات، وفساد العربية. والمعلوم أن "تدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حين كان كلام أولئك المبدّلين على تقدير تبديلهم يسوّغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به "(2).

فهذا مذهب من منع الاستشهاد بالحديث واشتمل في غالبه على نقله بالمعنى ثم تأخر تدوينه إلى عصر اختلاط الألسن، وقد جسد ذلك كل من مدرستي البصرة والكوفة، فأئمتهما عزفوا عن الاحتجاج بالحديث بإجماع يقول أبو حيان: "على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن مبارك الأحمر وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ذلك وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس"(3).

إنّ الظاهر من القول أن أئمة المدرستين البصرة والكوفة عزفوا عن الاستشهاد بالحديث، بل جاوز ذلك إلى من جاء بعدهم من نحاة العراق، أقصد المدرسة البغدادية

<sup>1 -</sup> ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 90.

<sup>2</sup> – ينظر: الدماميني بدر الدين (ت:827هـ)، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، تح: رياض الخوام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط01، 1998م، ص09 – 01.

<sup>3 -</sup> السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص 91 - 92.

ونحاة الأندلس، ولعل أشد الأمثلة بيانا ما جاء في "الكتاب" لسيبويه من شواهد نحوية فلم تبلغ السبع شواهد ومن قصار الأحاديث<sup>(1)</sup>.

وما يدعم ذلك: "أنه في ميدان النحو قد سكت علماء المرحلة الأولى عن الاستدلال بالحديث، لم يشد منهم أحد لأنه وقع في بعض الأحاديث شيء من الأساليب والتراكيب غير الجارية على ما شاع من الاستعمال العربي وقد لجأ النحاة إلى تأويلها"(2).

وضربوا مثالا على ذلك بالحديث (إنّ قعر جهنّم سبعين خريفا) (3)، الشاهد أن "سبعين" جاءت على النصب، وهذا رأي الكوفيين الذين يجيزون أن تكون إنّ وأخواتها ناصبة للجزأين. واستدلوا بقول عمر بن أبي ربيعة:

# إِذَا اسْوَدَ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَّاكَ خِفَاقًا، إِنَّ حُرَّاسِنَا أُسْدَا \*

والمانعون هذا التوجيه يخرجون الحديث على أن القعر مصدر (قعرت البئر) إذا بلغت قعرها، و"سبعين" منصوبة على الظرفية، أي إن بلوغ قعر جهنّم يكون في سبعين خريفا وراحوا إلى تأويل البيت بإعراب "أسدّا" حالا، أي: "إنّ حراسنا تلقاهم أسدا؛ أي كالأسد".

وأمثلة من هذا الضرب كثير، سأعرض منها فيما يلي من لاحق، والخلاصة أن الجمهور عزفوا عن الاستشهاد بالحديث خشية اللحن لكثرة ما وقع في الحديث من الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية القحة، وليس إنقاصا من

<sup>1 -</sup> ينظر: سيبويه، الكتاب، (فهرس الحديث)، 29/5

<sup>2 -</sup> فجال محمد، الحديث النبوي في النحو العربي، ص: 101- 102.

<sup>3 -</sup> ينظر: الأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط10، 2000م، 228/1 - 229.

<sup>-</sup> علق عليه النووي بقوله وقع في معظم الأصول والروايات "السبعين" بالباء، من باب حذف المضاف والتقدير: "سير سبعين سنة، مغني اللبيب، 219/1، وجاء في صحيح مسلم (إنّ قعر جهنم لسبعون خريفا) مسلم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، طـ01، 1991، 187/1.

<sup>\*-</sup> ذكر البيت في مراجع عديدة من كتب النحو والتفسير، لكن لم أجد له أثرا في ديوان عمر بن أبي ربيعة.

قيمة الحديث النبوي، فلا يخطر بقلب بشر الاعتقاد بنقص فصاحة المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم.

#### الاستشهاد بالشعر:

إنه لبديهي بعد أن لقي النحاة بعض المشكل في ألفاظ القرآن في استشهادهم به، وما لقي الحديث النبوي من تضارب في الرأي، أن ينصب جل اعتمادهم على الشعر وكلام العرب، وقد حظي الشعر بنصيب كبير في الاستشهاد، حتى أضحت جل كتب النحو القديمة تحمل صبغة الشعر.

«ومن يُنعم النظر في معاجم اللغة وكتب قواعدها؛ فقد يجد كتب اللغويين أوفر حظا في الاستشهاد بالشعر والنثر على السواء في إثبات معنى أو استعمال كلمة ويجد النحاة يكادون يقتصرون على الشعر وزادت عنايتهم بالشواهد الشعرية مع الزمن»<sup>(1)</sup>.

وهذا ما يوضح أمرا أنهم-النحاة- قد وجدوا في الشعر ضابطا يسهل تداوله وحفظه فهو ديوان العرب وفخرها بعد القرآن فاطمأنت النفوس للاستشهاد به، وفي هذا الصدد يقول أبو عمرو بن العلاء: «ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير»(2).

وقول أبي العلاء يرمي إلى أنه قد ضاع من شعر العرب الكثير، وأن ما وصل إلينا إلا نزر منه، وهذا ما يمكن عزوه إلى تأخر عصر التدوين إضافة إلى سبب آخر، ألا وهو اشتغال المسلمين بالقرآن وقراءاته فقضى الموت على كثير من رواة الشعر وقائليه، فذهب معهم شعرهم.

وهذا ما يدعمه قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب، وتشاغلوا بالجهاد وغزو فارس

<sup>1-</sup> الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص 59.

<sup>2-</sup> الجمحي محمد بن سلام (ت213هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، دار المدنى، جدة، د.ت، 25/1.

والروم، ولهت عن الشعر وروايته، فلما كثر الإسلام، وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار، راجعوا رواية الشعر، فلم يؤولوا إلى ديوان مدّون ولا كتاب مكتوب، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل، فحفظوا أقل ذلك، وذهب عليهم منه كثير» $^{(1)}$ .

إذا فقد راح الكثير من الأبيات والعديد من القصائد، وذلك نتيجة انشغال الشعراء والرواة بكلام الباري، فهل بعده يقال شعر، وقد أبهر فصحاء العرب وبلغاءهم.

ولمّا استأنس العرب بنزول القرآن، وذيوع الإسلام وانتشاره في الأمصار ؛ لجأ النحاة إلى كلام العرب وخاصة شعرهم، واتخذوا منه مرجعا أساسا لفهم ما أشكل عنهم من القرآن وما استغرب من ألفاظه، بغية اتخاذها شاهدا في القواعد النحوية، وضوابط لتطبيقاتهم «ومن المعروف أنّ النحاة القدماء لم يوقفوا دراستهم على الجانب النظري فحسب، بل تخطوا ذلك إلى الجانب التطبيقي، وقد اتخذوا من القرآن الكريم، والشعر القديم وشعر معاصريهم ؛ مادة خصبة للتطبيق النحوي»(2).

والنحاة وعلماء العربية، قد أيقنوا أنه لا مناص لهم من شروح كتب التفسير ومختارات الشعر ومجالسه، لفهم القضايا النحوية الشائكة، فكثر الشاهد الشعري في كتب النحو، وأصبح ضابطا لا يفوقه إلا الشاهد القرآني «ويؤلف الشعر جزءا كبيرا من الشواهد النحوية التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم، ولا يكاد يعد له من مصادر النحو في كثرة الاستشهاد إلا القرآن الكريم» (3).

وقد جعل النحاة الفصاحة؛ المعيار الأوفى لصحة الشاهد والاحتجاج به، هذا ويضاف لها الثقة وصحة الرواية.

<sup>1-</sup> الجمحى محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، 24/1-25.

<sup>2-</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص 15.

<sup>-3</sup> اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص-3

# الاستشهاد بالشعر وضوابطه:

الشاهد: «قول عربي لقائل موثوق بعربيته يورد للاحتجاج والاستدلال به على قول أو رأي، والشاهد النحوي يكون آية قرآنية أو بيتا من الشعر أو قولا سائرا» $^{(1)}$ .

فالشاهد لفظ ملتاط بالأبيات الشعرية التي وضعت بين دفات كتب النحو نتاولها النحاة بالشرح والإعراب وصنفوا فيها كتبا لا تزال خالدة في ميدان النحو فهناك: شواهد سيبويه وشواهد المغني أو شرح العيني لشواهد الأشموني أما الاستشهاد فهو: «الاحتجاج للرأي أو المذهب ؛ أي: أن يأتي النحوي لما يقول بشاهد شعري، أو نثري من القول المعتمد الموثق ليؤيده به ويدعمه، والاستشهاد لا يكون إلا بالقرآن الكريم، وبما صح من الأحاديث الشريفة، وبكلام العرب شعرهم ونثرهم ؛ شريطة أن يكون القائل من عصور الاحتجاج المعتمدة» (2).

فالملاحظ أن النحاة قد وضعوا معايير للاستشهاد لعل أبرزها:

1. ألا يخرج الشاهد عن النصوص الأربعة: القرآن - الحديث، الشعر، النثر.

2. أن يقيد الاستشهاد بالشعر بزمن يسمى عصر الاستشهاد، وهو يمتد مما روي من الجاهلية إلى منتصف القرن الثاني الهجري، إذ قبل كل ما ورد قبل هذا التاريخ شعرا كان أم نثرا، يستوي فيهما ما كان عن البدو وما كان عن الحضر.

وفيه من المؤلفات: شواهد سيبويه من المعلقات، مكرم عبد العال سالم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1362
 صفحة.

<sup>1-</sup> اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 119 - 120.

<sup>••-</sup> وألف فيه: شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين السيوطي، باعتناء من الشيخ محمد الشنقيطي، طبع بمطبعة البهية بمصر، طبعة نادرة.

<sup>•••-</sup> ومن أبرز المؤلفات فيه: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور بــ شرح الشواهد الكبرى، بدر الدين العيني، تح: محمد عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، جزئين، ص 200

<sup>2-</sup> اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 119.

«ولما كانت هذه العصور محصورة في العصور المتقدمة إلى بداية العصر العباسي فإن مجمع اللغة العربية قد وسع آفاق هذا الاستشهاد، وأعلن أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع»<sup>(1)</sup>.

وعلى هذا القياس؛ تعامل النحاة مع الشواهد الشعرية التي لم تخضع لهذا الضابط - وهو الإطار الزمني- بالرفض، لا يستشهد ولا يحتج به.

- العرب المحتج بهم، هم القبائل الضاربة في وسط الجزيرة: أسد، وقيس وتميم وهذيل.
- 4. وضع قواعد للاحتجاج فما وافقها جاز الاستشهاد به وما خالفاها قوبل بالردّ ومنها<sup>(2)</sup>:
  - أ. المسموع إما مطرد وإما شاذ.
  - ب. لا تُشترط العدالة في العربي المروي عنه وإنما تشترط في الراوي.
  - ت. يقبل ما ينفرد به الصحيح لاحتمال أن يكون سمع لغة قديمة باد المتكلمون بها.
- ث. اللغات على اختلافها حجة كلها، لا يمكن رد لغة بأخرى يقول ابن فارس: «كل هذه اللغات مسماة منسوبة إلى أصحابها...وهي و إن كانت لقوم دون قوم فإنها لما انتشرت تعاورها كل»(3).
  - ج. إذا اجتمع في كلام الفصيح لغتان فصاعدا، اعتبرتا معا.
    - ح. إذا دخل دليل الاحتمال سقط به الاستدلال.
- خ. كثير ا ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة، ويكون الشاهد في بعض دون بعض.

<sup>1-</sup> اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 119.

<sup>2-</sup> ينظر: الأفغاني سعيد، في أصول النحو، ص 62.

<sup>-3</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص

د. لا يحتج في اللغة بكلام المولدين والمحدثين، فابن هرمة أخر الإسلاميين المحتج بأقو الهم، وبشار \*\* رأس المحدثين غير المحتج بكلامهم.

لا يجوز الاحتجاج بشعر ولا نثر لا يعرف قائله إلا إذا رواه عربي ممن يحتج بكلامه، مخافة أن يكون لمولد أو لمن لا يوثق بفصاحته.

هذا وإنّا لنجد الاستشهاد بكلام المولدين في كتب البلاغة ولاسيما منها المعاني والبديع والبيان، أمّا النحو والصرف واللغة فلا نصيب لهم في ذلك: جاء في الخزانة: «وعلوم الأدب ستة، اللغة والنحو والصرف والمعاني والبيان والبديع، والثلاثة الأولى لا يستشهد عليها إلا بكلام العرب، دون الثلاثة الأخيرة فإنه يستشهد عليها بكلام المولدين لأنها راجعة إلى المعاني، ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام البحتري وأبي تمام و أبي الطيّب وهلم جرا»(1)

وبهذا فإنّ الاستشهاد محدد بزمن ولطبقات محددة من الشعراء لم تعد الأربعة الجاهليون، المخضرمون، المتقدمون، المولدون أو المحدثون. كما ورد في الكتب القديمة والعامل الأساس في كل هذا هو الفصاحة والرواية الصحيحة. ومنه كان الاستشهاد بشعر الطبقتين الأولتين الجاهلية والمخضرمة، إجماعا من طرف النحاة ناظرين بمنظار: «أن الوقوف على المعاني النحوية، وفاعليتها في القصيدة محاولة لطرق أهم أبوابها للولوج في عالمها، وهذا يقتضينا، أن نحسن الظنّ بالشعراء الكبار فلا ننظر إلى شعرهم بمعيار

<sup>♦ -</sup> ابن هرمة: أبو إسحاق ابراهيم بن هرمة، كان من ساقة الشعراء، أي متأخريهم، كان مولعا بالشرب، وابن هرمة آخر الشعراء الذين يحتج بشعرهم، كان مخضرمي الدولتين عاش بين (70هــ-150هــ)، ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 424/1 – 425.

<sup>♦ ♦ -</sup> بشار بن برد أبو معاذ مولى بني عقيل، أحد المطبوعين الذين كانوا لا يتكلفون الشعر وهو من أشعر المحدثين، عاش بين (95 هـ-167هـ) كان ضريرا، أدرك الدولتين الأموية والعباسية، قال عنه الجاحظ: «كان شاعرا راجزا، سجاعا خطيباً »، اتهم بالزندقة فمات ضربا بالسياط، وقيل مات تغريقا بعد أن هجا المهدي، ينظر: الزركشي، الأعلام، 52/2. وينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء، 757/2.

<sup>1-</sup> البغدادي، خزانة الأدب، ولب لسان العرب، 05/1.

التصویب و التخطئة - و بخاصة الشعراء المتقدمون- بل نحاول استكشاف أسرار التراكیب لدیهم $^{(1)}$ .

ومنه فإن المتأمل في هذا القول ليرى أنه يومئ إلى ظاهرة تداولها الشعراء القدامى في قصائدهم، واستحسنها النحاة لاطرادها مع قواعدهم فأسموها بالضرورة الشعرية والتي نالت قسطا وافرا من أقوال أفذاذ العلماء، ومن أبسط تعريفاتها أن «الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع، إلى زيادة أو نقص أو غير ذلك؛ بحيث قد ينتبه غيره إلى أن يحتال في شيء، يزيل تلك الضرورة»<sup>(2)</sup>، وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن الضرورة هي: «ما وقعت في الشعر مما لا يقع في النثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا»<sup>(3)</sup>.

إذا فالضرورة الشعرية وإن تعددت تعاريفها، إلا أنها تبقى ذلك الانزياح الذي ينزاحه الشاعر عن القواعد النحوية، وحتى الصرفية، وقد كانت في البدء قصرا على عرب الاحتجاج والبوادي خلال زمن الاستشهاد، فقيل: «الضرورة الشعرية ما جاء في شعر من يُحتج بشعرهم، وهم عرب الأمصار حتى منتصف القرن الثاني الهجري، وعرب البوادي حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مخالفا للقواعد النحوية والصرفية... ولا يجوز للمحدثين من الضرورات إلا ما وقع في شعر من يحتج بهم» (4).

وهذا ما يدعمه قول سيبويه باختصار بقوله: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام» (5)، وهنا يقصد ما يحتمله الشعر من خروج عن القاعدة النحوية جوازا له دون الكلام. فكان الشاعر يركب الضرورة غير آبه بالقياس، وذلك ما حمل النحاة على استطابة ذلك لا لعجز من الشاعر ولكن لاقتضاء الحال، جاء في الخزانة «أنّ العرب قد

<sup>1-</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص 24.

<sup>2-</sup> البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 34/1.

<sup>3-</sup> المصدر نفسه، 33/1، وينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 131.

<sup>4-</sup> عبادة محمد إبراهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص 185.

<sup>5-</sup> سيبويه، الكتاب، 26/1.

تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف، فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس، فتركب الضرورة لذلك» $^{(1)}$ .

وقد استساغ ابن جني الضرورة من الشاعر، ورأى في ذلك قوة منه ودليلا على تحكمه في اللغة، فقال: «فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها وانحراف الأصول بها، فاعلم أنّ ذلك من جشمه منه، وإن دلّ من وجه على جوره وتعسقه فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمّطه ، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته...» (2).

فابن جني يرى في المضطر أنه ذو ملكة لغوية، قوي الطبع، وأنه إذا ما أورد الضرورة فلثقة منه أنه لا يرتكب صعبا، وقوله بها يعد ضربا من الاستئناس، وهذا ما حمل النحاة على قبول مخالفاتهم، وإن استتكرها البعض عليهم من كابن فارس – مثلاً يقول «والشعراء أمراء الكلام، يقصرون الممدود، ولا يمدون المقصور، ويقدمون ويؤخرون، ويومئون ويشيرون. فأما لحن في إعراب أو إزالة كلمة عن نهج صواب فليس لهم ذلك» (3).

وهذا رأي من عارض الضرورة والإباحة للشاعر أن يأتي بما لا يجوز، وعد هذا كله غلط وخطأ، وذهب أصحاب هذا الرأي إلى أنه ما صح من الشعر ووافق العربية فمقبول وما عارضته العربية فمردود.

وقد ضاع كثير من شعر الاحتجاج، وأنكر منه بعض الظواهر النحوية الواردة فيه وقد أرجع الدارسون ذلك إلى أمر مُهم وهو: «أنّ النحاة عندما أنكروا بعض الظواهر

<sup>1-</sup> البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، 34/1.

 <sup>♦</sup> الخمط: والتخمّط، التكرر، ورجل متخمّط، غضب وتكبّر وله ثورة وجلبة، وبحر خمط الأمواج، مضطر بها،
 ينظر: لسان العرب، ابن منظور، 5/59، وينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، 2/220.

<sup>2-</sup> ابن جنى أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد على النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، 1957م، 292/2.

<sup>-3</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص-3

النحوية في الشعر، أنكروها لأنهم قاسوها على المطرد في النثر؛ أي أنهم فرضوا على الشعر قواعد من خارجه» $^{(1)}$ .

هذا الأمر الذي كان سببا في تناسي الكثير من الشعر، فلو تنبّه النحاة في استشهادهم إلى الفصل بين الشعر والنثر في التقعيد ؛ لما ضاع هذا الكمّ من الشواهد. جاء في الموشّح: «وعلى أنّ كثيرا مما أنكر في الأشعار قد احتج له جماعة من النحويين، وأهل العلم بلغات العرب، وأوجبوا العذر للشاعر فيما أورده منه، وردّوا قول عائبه والطاعن عليه وضربوا لذلك أمثلة قاسوا عليها، ونظائر اقتدوا بها، ونسبه بعضهم إلى ما يحتمله الشعر أو يضطر إليه الشاعر»<sup>(2)</sup>، فمن هذا المنظور آثر الشاعر أن يخالف نظام النحو على أن يضحي بقواعد شعره، وما تقتضيه القصيدة من توافق الروي، فوجد النحاة في استشهادهم أبياتا لا تتفق نهايتها وقواعد النحو، وبما أنهم أجمعوا على الاحتجاج بالطبقتين الجاهلية والمخضرمة، فما كان لهم تخطئة الشاعر، فأباحوا الضرورة لمن خالف وردّها بحسن التخريج ولطف التوجيه موافقة للقاعدة النحوية، وعلى هذا صدق الفرزدق في قوله: «عليّ أن أقول وعليكم أن تتأولوا».<sup>(3)</sup>

ففي هذه المقولة المشهورة إيماء قوي بخروج الشاعر عن القاعدة النحوية وإخضاع النحوي على أن يكون تابعا للشاعر وعليه: «فإنّ كثيرا من الشواهد جاءت فيها حركة الروي متوافقة مع روي القصيدة ومخالفة في الوقت نفسه لما يقتضيه نظام الإعراب، ولكنّ النحويين أفسحوا لها مجال التأويل، واستقرت قاعدة في بطون كتب النحو»(4).

إذن فمادام توافق الروي في القصيدة من ناحية الحركة، شرط أساس لسبك ونظم الأبيات، فلا يمكن للشاعر الإخلال بهذا الشرط، ولو لم يجوزوا الضرورة للشاعر دون

<sup>1-</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص218.

<sup>2-</sup> المرزباني محمد بن عمران (ت384هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر، د.ط، 1343هـ/1925م،ص: 13.

<sup>3 -</sup> حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص 219.

<sup>4-</sup> المصدر نفسه، ص 220.

غيره، لكان كل ما بين أيدينا لحنا من القول، وبهذا قام النحاة وعلماء العربية بتصنيف حركة الروي، واختلافها في أربعة مصطلحات عدت من عيوب الشعر في النحو وهي:

- 1. **الإقواء:** رفع بيت وجر آخر وقيل اختلاف حركات الروي فبعضه مرفوع وبعضه منصوب أو مجرور (1).
- 2. الإكفاء: اختلاف حرف الروي، وقيل المخالفة بين القوافي، وفي حديث النابغة أنه كان يكفئ في شعره، والإكفاء المخالفة بين حركات الروي رفعا ونصبا وجرا، قال: وهو كالإقواء<sup>(2)</sup>.
- 3. الإيطاع: واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه و أوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة، معناها واحد، فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقيل الإيطاء دال على قلة مادة الشاعر ونزارة ما عنده<sup>(3)</sup>.
- 4. **السناد:** اختلاف كل حركة قبل الروي، وقال ابن سيدة: ساند شعره سنادا وساند في كلاهما: خالف بين الحركات التي تلي الأرداف في الروي، ويقال فساد آخر الشعر<sup>(4)</sup>.

ومنه فقد حرص الشعراء القدامى على تجنب أي عيب مما ذكرنا سابقا، واشتغلوا بالحفاظ على حركة الروي، حفاظا على توافق أو اخر الأبيات. وإن من المجيدين الفحول من كان يتوخى ذلك، وإن دعته الضرورة، وهو ما فتح مجال التخريج والتوجيه لما خالف القاعدة النحوية.

<sup>1-</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 229/12، وينظر: المرزباني، الموشح في مآخذ العلماء على الشعر، ص 14.

<sup>2-</sup> المصدر نفسه، 82/13 . وينظر: المرزباني، الموشح، ص 15.

<sup>3-</sup> المصدر نفسه، 236/15 .وينظر: المزرباني، الموشح، ص 15.

<sup>4-</sup> ينظر: ابن منظور، اللسان، 7/274- 273، وينظر: المرزباني، الموشح ص 15.

# الفصل الثاني

# التوجيه النحوي لأقسام الكلمة وأثره في الدلالة

- أقسام الكلمة
- أهمية الإعراب والعلامة الإعرابية
  - توجيه الأسماء
  - توجيه الأفعال
  - توجيه اكحروف

# توطئة:

تعد لغة العرب من أقدم اللغات التي كان و لا يزال لها الشأن الكبير وسيبقى ، لما تتسم به من خصائص في ألفاظها وتراكيبها، وقد كان للغة العربية قيمة في حياة قوم عرفوا بأمة البيان بفضلها نقلت علوم وثقافات، وعن طريقها وصلت أجيال بأجيال، فكانت اللسان الجامع، ما جعل أبناءها المشتغلين بكشف مكنوناتها يسعون جاهدين لتقييد علومها، ومادامت اللغة أصواتا تحقق أغراض شعوب وأقوام، على حد اللغة عند ابن جني: «أما حدّها فإنها أصوات يعبّر بها كل قوم عن أغراضهم» (1)، فإن علماء النصو والصرف خاضوا في دراسة هذه الأصوات والتقنين لها وجمعها؛ فأسسوا بذلك للفظ وقسموه إلى أقسام.

# أقسام الكلمة عند النحاة:

قبل الخوض في أقسام الكلمة لا ضير من ذكر موجز لتعاريف الكلام .

الكلام: هو اللفظ المركب المفيد بالوضع (2). وجاء في الألفية في ضرب الكلم وما تتألف منه: كَلَامُنَا: لَقْظُ مُفِيدٌ كَ (اسْتَقِمْ) وَاسْمٌ وَفِعْلٌ تُمَّ حَرْفُ، الكلِمُ (3)

فأجمل الكلام في اللفظ المفيد و "النون" قاصداً بها معشر النحاة، واللفظ ههنا صوت مشتمل على بعض الحروف (4)، وزاد عليها «الكلام ما تضمّن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته» (5).

\_

<sup>1 -</sup> ابن جني، الخصائص، 33/1.

<sup>2 -</sup> الصنهاجي أبو عبد الله محمد، متن الأجرومية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ01، 1998م، ص 05.

<sup>3 –</sup> ابن مالك محمد الأندلسي، متن الألفية، تح: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط01، 2006م، ص 01.

<sup>4 -</sup> ينظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: محمد عبد الحميد، 1/88.

<sup>5 -</sup> ابن مالك الاندلسي، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن، السيد، محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، ط01، 1990م، 1/50.

والظاهر في القول: إنّ الكلام صوت تحصل بسببه فائدة، وذلك ما دل عليه بيت الألفية فاستقم لفظ مفيد بالوضع.

ويضع ابن فارس حدا للكلام بقوله: «زعم قوم أن الكلام ما سُمع وقُهم، وذلك قولنا "قام زيد" و "ذهب عمرو" وقال قوم: "الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى" والقولان عندنا متقاربان، لأنّ المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى»(1).

ليظهر جليا أنّ اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، ويكون الكلام مركبًا إما من السمين نحو: (الحجُّ عرفة )، أو من فعل واسم نحو: (قدمَ الحجّاجُ).

وقد يطلق الكلام في نظر اللغويين على ما يُتكلم به، سواء أفاد أم لم يفد (2)، وقيل أيضا في الفصل بين الكلام والكلمة.

«الكلام يراد به كلمتين بالإسناد الأصلي المقصود لذاته، أي ما تركب من كلمتين يؤديان معنى يحسن السكوت عليه»(3).

وفرق سيبويه بين الكلام والكلم واختار في كتابه بابا سمّاه «هذا باب علم ما الكلم من العربية» (4)، قال ابن جني: اختار الكلم على الكلام ؛ وذلك أنّ الكلام اسم من كلم بمعنى التكليم، فلمّا كان الكلام مصدرا، يصلح لما يصلح له الجنس، ولا يختص بالعدد دون غيره عدل عنه إلى الكلم، الذي هو جمع كلمة، فجاء بما يخص الجمع وهو الكلم، وترك ما لا يخص الجمع وهو الكلم، فكان ذلك أليق بمعناه (5).

<sup>-1</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها ، ص-18.

<sup>2-</sup> اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 192.

<sup>3-</sup> عبادة إبر اهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، ص260.

<sup>4-</sup> سيبويه، الكتاب، 12/1.

<sup>-5</sup> ابن جنى، ينظر: الخصائص، 25/1.

#### الكلمة:

جاء في حد الكلمة أنها «قول مفرد يطلق في اللغة على الجمل المفيدة والمراد بالقول: اللفظ الدال على معنى، والمراد بالمفرد: ما لا يدل جزءه على جزء معناه. وقال: الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد» (1).

فمن أحسن الشروح وأشملها إيضاحا للقول السابق هو أنّ الكلمة لفظ موضوع لمعنى: مفردا كان أو مركبا، مفيدا كان، أو غير مفيد، وإنما استعمل القول دون اللفظ، فلأنّ القول أخص من اللفظ، وإن كان الأخير ما يتلفظ به الإنسان مهملا كان أو مستعملا، وراح بالخصوصية من ناحية الموضوع لا غير، فكل قول لفظ، وليس العكس<sup>(2)</sup>.

وفي الفرق بين الكلام والكلمة: «إنّ الكلمة الواحدة منه -أي الكلام-» $^{(8)}$ ، وذهب ابن جني في حدّهما مذهبا جميلا بقوله: «وما يؤنسك بأنّ الكلام إنما هو المجمل التوامّ الأحاد أنّ العرب لما أرادت الواحد من ذلك خصّته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم كلمة» $^{(4)}$ .

لقد فرق ابن جني بين معنى الكلمة التي خصها بالدلالة على الاسم الواحد، وأما الكلام فوقوعه يكون في الجمل، واستشهد لذلك بقول كُثيّر عَزّة لما قال:

لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا خَرُوا لِعَزّة رُكَّعاً وَسُجُودَا (5)

<sup>1-</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، دار الإمام مالك، مطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، الجزائر، 1416هـ/1996م، ص 17.

<sup>2</sup> ينظر: الفاكهي جمال الدين (ت972هـ)، مجيب الندا في شرح قطر الندى، تح: مؤمن عمر البدارين، الدار العثمانية للنشر، ط01، 09، ص09 - 01.

<sup>3-</sup> ابن درید أبو بكر (ت321هـ)، جمهرة اللغة، تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملابين، بیروت، لبنان، ط01، 1987م، 1/188.

<sup>4-</sup> ابن جني، الخصائص، 27/1.

<sup>5-</sup> ينظر: ديوان كثير عزّة، جمع: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م، ص 942.

قال فمعلوم أن الكلمة الواحدة لا تثير شجونا ولا حزنا، ولا يكون ذلك إلا فيما طال من الكلام، وضرب لذلك مثلا بقول سيبويه "هذا باب ما يكون عليه الكلم" موضّحا ما جاء في ذا الباب من حرف العطف، وهمزة الاستفهام ولام الابتداء ؛ يسمى كله كلمة (1).

وقد أجمع النحاة الأقدمون على أنّ الكلمة ثلاث: اسم وفعل وحرف المعنى، ودليل ذلك قول ابن مالك كما ذكرنا "اسم وفعل ثم حرف الكلم" وسيأتي حدّ كلّ منها فيما يلي:

قال سيبويه: «فالكلم: اسم، وفعل، وحرف جاء لمعنى ليس باسم و (2).

#### 1\_ الاسم:

«ما دلّ على معنى في نفسه، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا» (3)، وتشعبت التعريفات، بعد الذي ذكرنا في حدّ الاسم، فقال سيبويه: «الاسم نحو رجل وفرس» (4) وقالوا: «الاسم ما وصُفِ» (5)، وقال الفرّاء: «الاسم ما احتمل التتوين أو الإضافة أو الألف واللام» (6)، وقد زيد على قول الفراء الحديث عنه من قول ابن هشام: «وعلامة معنوية وهي الحديث عنه كـ: "قام زيدً" فزيد: "اسم لأنك حدثت عنه بالقيام"» (7)، ومن الأقوال أيضا: «الاسم ما دخل عليه حرف من حروف الخفض» (8)، وفي هذا إشارة إلى البيت الذي ذكره صاحب ملحة الإعراب في حدّ الاسم بقوله:

# فالاسم مَا يَدْخُلُهُ "مِن، وإلَى" أَوْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَتَّى وعَلَى (9)

<sup>1-</sup> ينظر: ابن جني، الخصائص، 27/1.

<sup>-2</sup> سيبويه، الكتاب، 12/1.

<sup>3-</sup> الفاكهي جمال الدين، مجيب الندا في شرح قطر الندى، ص14. وينظر: الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 14.

<sup>4-</sup> سيبويه، الكتاب، 12/1.

<sup>5-</sup> ابن فارس، الصاحبي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص 82.

<sup>6-</sup> المصدر نفسه، ص 83- 84.

<sup>7-</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص19.

<sup>8-</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 84.

<sup>9-</sup> الحريري جمال الدين، ملحة الإعراب، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، طـ01، 1997، ص 27.

فالمقصود من البيت أنّ الاسم كلمة قابلة أن يدخل عليها أحد حروف الجر، وهذا مذهب المبرّد في وضعه لحد الاسم حين قال: «كلّ ما دخل عليه حروف من حروف الجر فهو اسم: وإن امتنع من ذلك فليس باسم» (1)، فهذا القول وما سبقه عارضه ابن فارس بدليل من جنسه وبمثال على ذلك، وأراه خلص إلى أنّ كل تعريفات الاسم لم يسلم من معارضة فقال: «هذه مقالات القوم في حدّ الاسم، يعارضها ما قد ذكرته، وما أعلم شيئا مما ذكرته سلم من معارضة، وذكر لي عن بعض أهل العربية، أنّ "الاسم ما كان مستقرا على المسمى وقت ذكرك إياه و لازما له" وهذا قريب» (2)، فخلاصة القول أن هذا الذي ذكر ابن فارس ؛ عصارة ما قد ذكر في حدّ الاسم حده بعد مناقشة لآراء القوم فعارض ما عارض وقبل ما قبل وعبر عنه بقوله: الله أعلم أي ذلك أصحة.

واجمع النحاة على أنّ الاسم ضربان: «معرب: وهو ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه كزيد، ومبني: وهو بخلافه، كهؤلاء في لزوم الكسر»<sup>(3)</sup>، وإنّما أراد بخلافه: أي ما لم يتغير آخره بعامل دخل عليه أم لا، من قبيل هؤلاء بالكسر و"إنّ هؤلاء" بالكسر.

وكون لزوم الإعراب في الأسماء أصلا، فذلك لاختصاصه بتعاقب معان عليه لا يميزها إلا الإعراب بخلاف الفعل، إذ يمكن تمييزها بغيره. وهذا ضد المبني الذي يُعنى بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل، ولا اعتلال نحو: "موسى" وإنما يبنى الاسم إذا كان له من الحرف شبها قويا في الوضع، أو المعنى أو الاستعمال<sup>(4)</sup>.

والاسم يعرب على ثلاثة أنواع: الرفع والنصب والجر قال المبرد: «فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معربا، فإن كان مبنيا لا يزول من حركة إلى أخرى» (5).

<sup>1-</sup> المبرد أبو العباس، المقتضب، تح: محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي،القاهرة، 1994، 141/1.

<sup>2 -</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص85.

<sup>3 -</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 19.

<sup>4 -</sup> الفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى، ص 20 - 24.

<sup>5 -</sup> المبرد، المقتضب، 142/1.

وأما قول المبرد "لا يزول من حركة إلى أخرى" فقصد بذلك: الأسماء من قبيل: (حيث) فلا يزول عن الضم، ومثال (كيف وأين) لا تزول عن الفتح، ومثال (هؤلاء وحذار) لا يزول عن الكسر ومثال (بل، هل) لا يزول عن الوقف.

#### 2\_ الفعل:

جاء في حد الفعل تعريفات جمّة، حيث صبُبّ -أغلبها- في قالب واحد بخلاف الاسم ومن أبرز هذه التعريفات ما قال سيبويه: «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، وما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم يتقطع»(1).

وقد قيل: إنّ سيبويه في هذا التعريف جاوز الحد، وهذا كونه ذكرأنّ الأفعال هي ما أخذ من مصدر حدث، وذكر بعد ذلك أنّ "نعم" و"بئس" وليس " و "عسى" أفعالا، وهي غير مأخوذة من مصادر وهنا يقول ابن فارس: «فإن قلت: إني حددت أكثر الفعل، وتركت أقله قيل لك: إنّ الحد عند النّظار ما لم يزد المحدود ولم ينقصه ما هو له»(2).

ومن أجمل التعريفات للفعل أنه: «ما دل على معنى في نفسه، واقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعا» $^{(3)}$ ، ويقصد بالأزمنة الموضوعة الماضي والحاضر والمستقبل، وأفرد ابن فارس جملة من تعاريف الفعل مما اتفق عليه جمع من النحاة، فمن بينها: الفعل ما امتتع من التثنية والجمع، وهو أيضا —الفعل ما حسنت فيه التاء نحو (قمت وذهبت)، وأيضا الفعل ما حسن فيه أمس وغدا، وقيل: "الفعل ما دل على زمان كخرج ويخرج " $^{(4)}$ .

وكل هذه التعاريف تمس جانبا قويا من دلالة الفعل وحدّه، وأذكر تعريفا آخر للفعل بأنه «ما يعرف بقد، والسين، وسوف وتاء التأنيث الساكنة» (5).

<sup>1 -</sup> سيبويه، الكتاب، 1/12.

<sup>2 -</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص 86.

<sup>3 -</sup> الفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى، ص 35، وينظر: الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 16.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن فارس، الصاحبي، في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص86.

<sup>5 -</sup> الصنهاجي محمد، متن الأجرومية، ص05.

وهذا ما دل عليه البيت:

والفِعْلُ مَا يَدْخُل "قَدْ والسنِّين" عَلَيْهِ، مِثْلَ (بَانَ، أوْ يَبِين) (1)

ودلالة البيت تعني كلمة تصلح أن يدخل عليها "قد" و"السين" التي بمعنى "سوف" الدالة على الاستقبال نحو: سيبين، سيدخل<sup>(2)</sup>.

وينقسم الفعل باعتبار زمنه إلى ثلاثة هي:

أ. الماضي: وهو ما دل على حدث قد وقع وانتهى من نحو: دخل، انطلق.

ب. المضارع: وهو حدث حاضر أو مستقبل مثل: يكتب الآن أو غدا.

ت. الأمر: وهو حدث مطلوب إيقاعه الأن أو غدا نحو: العب الآن، ونم غدا(3).

وعلامات الفعل تختلف في كل من الأقسام الثلاثة، فعلامات الماضي: قبوله تاء الفاعل، نحو: (جئت)، أو تاء التأنيث الساكنة نحو (جاءت هند)، والمضارع علاماته: قبوله "لم" نحو (لم يقم خالد) أو السين (سيأتي أخي غدا) او سوف نحو (سوف أذهب معك)...

وأما علامات الأمر فهي: قبوله نون التوكيد مع دلالته على الطلب نحو: (اقرأن) أو قبوله ياء المخاطبة مع دلالته على الطلب نحو:  $((a)^{(4)})$ .

ملاحظة: تختلف مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة في أقسام الفعل «فهو عند البصريين ثلاثة أقسام: الفعل الماضي والفعل المضارع، وفعل الأمر، وهو عند الكوفيين

<sup>1 -</sup> الحريري، ملحة الإعراب، ص 27.

<sup>2 -</sup> ينظر: الحريري جمال الدين، تحفة الأحباب، وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، تح: أبو المحاسن الحضرية، تأليف: بشير عبد الله المساوى، مكتبة الإرشاد، صنعاء، اليمن، ط01، 20، ص77.

<sup>3 -</sup> ينظر: اللبدي سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 175.

<sup>4 -</sup> ينظر: الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 16.

ثلاثة أقسام أيضا، يتفقون مع البصريين في القسمين الأولين، ويختلفون معهم في القسم الثالث، وهو عند الكوفيين: الفعل الدائم، لا فعل الأمر» $^{(1)}$ .

# 3\_ الحرف:

وأمّا الحرف فجعل ثالث الأقسام وآخرها وذكرت في حدّه تعاريف عدة، جاء في العين «الحرف من حروف الهجاء، وكل كلمة بُنيت أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني تسمى حرفا، وإن كان بناؤها بحرفين أو أكثر مثل: حتى وهل وبل ولعل ...» (2).

وأما الحرف في عرف النحاة فقد حدّ بحدود كثيرة منها «الحرف ما جاء لمعنى وليس باسم و (3)، وقد عُلق على هذا الحدّ بأنه وصف للحرف أكثر منه حدّا(4).

ومما اجتمع عليه من التعاريف قولهم: «الحرف كلمة دلت على معنى في غيرها فالحرف مشروط في دلالته على معناه وضع له: ذكر متعلقه، فإن لم يُذكر متعلقه فلا دلالة له على شيء»(5).

فقد أفاد التعريف بأن الحرف لا يدل على معنى إلا إذا اقترن بغيره كاسم او فعل، وقد ثارت خلافات حول حدّ الحرف، فاعترض بعض النحاة عن تعريف الحرف وحدّه وراحوا إلى أنّ الحرف كلمة محصورة، غير أن هذه الثلّة ردّ عليها المرادي • بقوله: «قال

4 - ينظر: الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قار يونس، ينغازي، ليبيا، د.ط، 1996م، ص: 34.

<sup>1 -</sup> المخزومي مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، الحلبي وأو لاده، مصر، ط02، 1957، ص 236.

<sup>2 - 1</sup> الفر اهيدي الخليل بن أحمد، العين، 305/1

<sup>3 -</sup> سيبويه، الكتاب، 12/1.

<sup>5 -</sup> الفاكهي عبد الله (972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: احمد الدميري، مكتبة و هبة، القاهرة، طـ03، 1993م، ص 102.

<sup>• -</sup> بدر الدين الحسن بن قاسم بن علي على المرادي المصري المولد، النحوي اللغوي، الفقيه المالكي البارع، أتقن العربية والقراءات، من مؤلفاته، شرح التسهيل، شرح المفصل، شرح الألفية، الجنى الداني في حروف المعاني، مات يوم عبد الفطر سنة 749هـ. ينظر: السيوطي جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغوبين والنحاة، 517/1.

بعض النحويين: لا يُحتاج في الحقيقة إلى حد الحرف لأنه كلم محصورة، وليس كما قال، بل هو ممّا لابد منه و لا يستغنى عنه... وقد حدّ بحدود كثيرة، ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها فقط(1).

وهذا التعريف اتفاق كثير من النحاة، وزيد عليه أنه: «يتميّز عن قسميه بأن لا يقبل شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها، ولا شيئا من علامات الفعل المتقدمة ولا غيرها...»<sup>(2)</sup>.

إذن فالحرف يميّز عن غيره من الأقسام (الاسم والفعل) بأنه لا يقبل ما يصلح لكيهما من دليل ودل على هذا البيت:

والحَرْفُ مَا لَيْسَتْ لَهُ عَلَامَهُ فَقِسْ عَلَى قَوْلِي تَكُنْ عَلَّامَهُ مِتْ الْمَهُ مِتْ اللهُ (حَـتَّى وَلا وَ ثُمَّا وَهَلْ وبَلْ ولوْ وبَلْ ولوْ وبَلْ ولوْ وبَلْ ولوْ وبَلْ ولوْ اللهُ اللهُ (حَـتَّى ولا وَ ثُمَّا

وشرح البيت أنه كل كلمة دخلت عليها علامة الاسم أو علامة الفعل فامتنعت عن قبولها، دلّ ذلك على أنّ الكلمة "حرف" فلا يصلح قول: (في حتى أن تقول) أو (إلى حتى) أو (قد حتى) و (سإلى)...

وزبدة القول في حد الحرف باتفاق النحاة على أنه: «ما دل على معنى في غيره وليس يفهم العرب من الحرف ذلك المعنى.» (4)، وهذا يعني أن معناه متوقف على ائتلافه مع كلمة أخرى أو كلمات، وهذا بخلف الاسم والفعل، فكل منهما تدل على معنى في نفسها. ومثال الحرف أنّ: (من والباء) لا يفهم منها معنى وهي منفصلة.

دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ01، 1992م، ص 59.

 <sup>1 -</sup> المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ01، 1992م، ص 20.

<sup>2 -</sup> الفاكهي، مجيب الندا في شرح قطر الندى، ص52، وينظر: الأنصاري ابن هشام، الندى وبل الصدى، ص42.

<sup>3 -</sup> الحريري، ملحة الإعراب، ص 28.

ر الحريري، ملحة الإعراب، ص 26. 4 - السهيلي أبي القاسم (ت581هـ)، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل عبد الموجود، علي الموجود، علي معوض،

وإنه لتكاد تتطابق حدود الحرف لدى المستقدمين والمستأخرين بأنه "كلمة دالة على معنى في غيرها فقط" وبرر "المرادي " لكل سائل في هذا الحد بقوله: فإن قيل: ما معنى قوله: " الحرف يدل على معنى في غيره" ؟ فالجواب: معنى ذلك أن دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل، فإن دلالة كل منهما، على معناه الإفرادي غير متوافقة على ذكر متعلق» (1).

لنخلص إلى المعادلة الآتية في تحديد دلالة كل من الاسم والفعل الحرف، والتي وجدناها خاضعة في مجمل التعاريف إلى عاملي المعنى والزمن:

- 1. المعنى الزمن= الاسم (كلمة دالة على معنى في نفسها غير مقترن بزمن)
  - 2. المعنى + الزمن =الفعل (كلمة دالة على معنى في نفسها مقترن بزمن).
- 3. المعنى الزمن = الحرف (كلمة دالة على معنى في غيرها غير مقترن بزمن).

# أهمية الإعراب والعلامات الإعرابية:

لما كان الاسم ضربان (معرب ومبني)، والأصل هو الإعراب لاختصاص الاسم بتعاقب المعاني بخلاف الفعل الذي يميّز بغيره، والمعرب اشتقاق من الإعراب، وجب إبراز الأهمية البالغة التي تعتوره، والدور الذي تؤديه علاماته.

الإعراب لغة: العين والراء والباء أصول ثلاثة: أحدها الإبانة والإفصاح (2).

وجاء في اللسان: «الإعراب والتعريب معناهما واحد، وهو الإبانة ؛ يقال: أعرب عنه لسانه وعرب أي: أبان وأفصح... وإنما سمّي الإعراب إعرابا، لتبيينه وإيضاحه قال: وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح»(3).

<sup>1 -</sup> المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 22.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (مادة عرب)، 299/4.

<sup>3 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، مادة عرب، 83/10.

# الفصل الثاني التوجيه النحوي لمستويات الكلمة وأثره في الدلالة

ومنه الحديث الشريف: «الثيّب يُعرب عنها لسانها والبكر تستأمر في نفسها» (1) فيعرب: يفصح ويوضع.

وامرأة عَرُوب: جاءت لمعنيين: أولهما «الضاحكة الطيّبة النفس المتحبّبات الأزواجهن» (2)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَثْرَابًا ﴿(3)، فالعرب جمع عروبة وهي المرأة المعربة بحالها عن عقتها ومحبّة زوجها. (4)

وثانيها: «امرأة عروب، أي فاسدة، وقيل: العاصية لزوجها الفاسدة في نفسها» (5) ويقال أيضا: «عربت معدته، أي فسدت»  $^{(6)}$ .

ولربط هذا بذاك، أي الأول بالثاني، نجد أن الإعراب هو البيان والفصاحة والإيضاح فالمرأة العروب التي تعرب لزوجها الحب والإخلاص، فهي بذلك توضح وتفصح، ومنه الرجل المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه كما تتودد العروب لزوجها (7).

و أما العروب بمعنى الفاسدة، وعرب فسد، قال ابن الأنباري: «معنى قولك: أعربت الكلام، أي أزلت عُربه وهو فساده»(8).

وبهذا يظهر الإعراب جليا أنه الكلام الفصيح الواضح المبين، وقد أعرب الرجل كلامه «إذا لم يلحن في الإعراب» $^{(9)}$ ، أي لم يفسد لسانه ويخالط العجمة $^{(10)}$ .

2 - ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، 300/4، وينظر: لسان العرب، ابن منظور، 85/10.

4 - ينظر: المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، ص: 329.

<sup>1 -</sup> ابن فارس، مقاييس اللغة، 299/4.

<sup>3 -</sup> الواقعة، الآية 37.

<sup>5 -</sup> ابن فارس، مقاييس اللغة، 301/4، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، 85/10.

<sup>6 -</sup> ابن فارس، مقابيس اللغة، 301/4، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 84/10.

 <sup>7 -</sup> ياقوت أحمد سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات، الجزائر،
 د.ط، 1983م، ص 19.

<sup>8 -</sup> الأنباري عبد الرحمن (77هـ)، أسرار العربية، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،

ط01، 1997م، ص32.

<sup>9 -</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 83/10.

<sup>10 -</sup> الصنهاجي أبو عبد الله، متن الأجرومية، ص 06.

#### الإعراب اصطلاحا:

عرق الإعراب بتعاريف عدة ؛ اتفقت في أغلبها على أنه تغيير يطرأ على أواخر الكلم، فمن ذلك قولهم: «الإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا وتقديرا»<sup>(1)</sup>، ويليه قول ابن هشام بكثير من المضارعة بقوله: «الإعراب أثر ظاهر، أو مقدر، يجلبه العامل في آخر الكلمة»<sup>(2)</sup>، وكلا التعريفين يذهبان بالإعراب إلى تغير آخر الكلمة بعامل يدخل عليها، رفعا كـ (جاء زيدٌ)، ونصبا كـ (رأيت زيدأ) وخفضا كـ (مررت بزيدٍ).

هذا في الظاهر، أما المقدر فمثل آخر "الفتى" يبقى على حاله على الرغم من دخول العوامل، فتقدّر الضمة والفتحة والكسرة فيه، لعتدّر الحركة فيها وذلك المقدر هو الإعراب.

وبهذا يظهر اتفاق المستقدمين ومن تبعهم ؛على أنّ الإعراب: «تغيير أواخر الكلم أو ما نُزلّ منزلتها، لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا، وقال: شيء يتغيّر هيئة آخره لفظا أو تقديرا بسبب العوامل المختلفة المقتضية رفعا أو نصبا أو جرا، الداخلة عليه لفظا أو تقديرا، وذلك كزيد وموسى»(3).

وخلاصة القول في تعاريف الإعراب: إنّه العلامة التي تختص بالحرف الأخير من الكلمة الذي هو محل الإعراب- وتحصل لهذه العلامات تغييرات تبعا لتغير موقع الكلمة في الجملة، وهذا بفعل العامل اللفظي أو المعنوي ؛ بحيث تختلف العلامات الإعرابية باختلاف المواقع الإعرابية.

وفي إشارة إلى قضية: من الأصل ؟ أهو النحو أم الإعراب ؟ فقد تُبُت قديما أنّ النحو والإعراب أصلان من علم اللغة، لا غنى لهما عن بعض، وقد كان العرب القدامي

20 - 20 ينظر: الفاكهي جمال الدين، مجيب الندا في شرح قطر الندا، ص20 - 21.

<sup>1 -</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص51.

<sup>2 -</sup> ابن جني، الخصائص، 34/1.

لا يفرقون بينهما، يقول ابن منظور: «والإعراب الذي هو النحو، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ» (1). يكاد يكون هذا موقف النحاة قديما من النحو والإعراب إلا قليل، أما ومع تطور النحو حديثا؛ أصبح المشتغلون بعلوم اللغة يضعون فرقا بين النحو والإعراب لكن

دون الفصل بينهما، يقول سليمان ياقوت: «الحقيقة أنّ الإعراب عنصر من عناصر النحو فالنحو كل والإعراب بعض هذا الكلّ، ولو كان النحو هو الإعراب، لكانت اللغات غير المعربة -كالإنجليزية مثلا- لا يوجد بها نحو»(2).

فقد جعل النحو كلا والإعراب فرعا منه، وهذا ما يستدعي فروعا أخرى مثله وضرب لذلك -مثلا- من لغة غير لغة العرب، فهي لا تخلو من نحو، حتى وإن كان الإعراب لا يخصها، كما هو الشأن في العربية، وبهذا فالإعراب ليس هو النحو، وإنما بعضه، وهناك قول لابن جني يُظهر شمولية النحو لسائر علوم اللغة حيث قال: «النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شدّ بعضهم عنها، ردد به إليها»(3).

فالواضح من قول ابن جني أنه أشار إلى علم الصرف ومثل له بــ: (التثنية، الجمع، التحقير...) والتراكيب ويقصد به الإعراب والإضافة... ليصل إلى أنّ هذين العلمين هما محورا الدراسة النحوية التي يرتكز عليهما علم النحو. وعلى هذا فالنحو هو محاكاة العرب في طريقة كلمهم تجنباً للحن، وتمكيناً للمستعرب في أن يكون كالعربيّ في فصاحته وسلامة لغته عند الكلام.

<sup>1 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 83/10.

<sup>2 -</sup> ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب، ص 20.

<sup>3 -</sup> ابن جني ، الخصائص ، 2/ 34.

# أهمية الإعراب في التوجيه النحوي:

الإعراب من أهم فروع اللغة العربية، وحاجتها إليه تتضح في الإلمام بمعرفة مواقع الكلم في الجملة، فهو يحدد وظيفتها ويبرز معانيها المقصودة للمتكلم من الفاعلية والمفعولية والاستئناف للابتداء والإخبار وغيرها.

ومنه انطلقت حملات الاهتمام بظاهرة الإعراب، وبالسر الذي ألجأ العرب إلى هذه الظاهرة، فكانت خاصة العرب «فطفقوا يعللون لذلك نظرا وتطبيقا، ويبرزون قيمة الإعراب في الإبانة عن المعاني الوظيفية التي تعتور الكلمات داخل سياقها وأثر ذلك في تتوع الدلالة أو في تحديدها، تقديما وتأخيرا»(1).

فلما كان هذا الاهتمام من النحاة، والسعي لإبراز المعاني به، فما الذي أريد به، ولم دعت الحاجة إليه? نجد الزجاجي يردّ على هذا التساؤل قائلا: «إنّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة إليها، ولم يكن في صورها وأبيتها أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيما تنبئ عن هذه المعاني... وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعانى»(2).

فهذا مذهب جل النحاة إن لم أقل كلهم، رأوا في الإعراب الإيضاح في المعاني المضارعة لفظا ولولاه لاختلط على السامع، الفاعل والمفعول ولم يُميّز مضاف من

<sup>• -</sup> قلت خاصة العرب: من ناحية الاهتمام والدراسة والتأصيل وإفراد الكتب، لأنّ الإعراب أصلا في لغة العرب منذ الأزدي، وقد أنزل القرآن معربا منزها عن كل طعن. وأما في العربية فقد وجد الإعراب وكانت كل اللغات السامية القديمة معربة وجاء كانون حمورابي المدون باللغة البالية القديمة معربا تماما، فالفاعل مرفوع والمفعول منصوب ... ينظر: رمضان عبد التواب، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1994، ص 54.

<sup>1 -</sup> السامر ائي فاضل، معاني النحو، شركة العائك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط20، 2003م، 20/1.

<sup>2</sup> – الزجاجي أبو القاسم (ت 337هـ)، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط60، 1979م، ص 69 – 07.

موصوف، ولا التعجب من الاستفهام، وخير من يمثل هذه الطائفة من النحاة "ابن فارس" الذي أشار إلى هذا الرأي قائلا: «ومن العلوم الجليلة التي خصت بها العرب -الإعراب- الذي هو الفارق بين المعانى المتكافئة في اللفظ»<sup>(1)</sup>.

وبقولي – لم أقل كلهم – فلأن هناك من خالف هذا الرأي من جعل الإعراب الموضت للمعنى، فقد ذكر أن «قطرب عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها البعض... وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون – أيضا – لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، فكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلنا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام...» (2).

وذهب مذهب قطرب من المحدثين: إبراهيم أنيس وعلل على ذلك بقوله: «إنّ تحريك أو اخر الكلمات، كان صفة من صفات الوصل في الكلام، شعرا أو نثرا، فإذا وقف المتكلم أو اختتم، لم يحتج إلى تلك الحركات، ولم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»(3)، هذا ما ذهب إليه إبراهيم أنيس متبعا قطرب في طرحه، وهو أنّ أصل الكلمات أن تكون ساكنة الآخر، ولا تحرّك إلا إذا دعت الحاجة لذلك، وأنه جيء بالحركة للتخلص من التقاء الساكنين.

وتبع رأي قطرب ومن تبعه انتقادات طرحها الزجاجي بلسان المخالفين، لهذا الرأي قائلا: «لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب

<sup>1 -</sup> ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب، ص75.

<sup>• -</sup> قطرب: محمد المستنير، أبو علي النحوي، لازم سيبويه كناه بقطرب فلقب به، له من التصانيف: المثلث، العلل في النحو، إعراب القرآن، وغيرها، مات سنة 206هـ. ينظر: السيوطي، الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 243/1.

<sup>2 -</sup> الزجاجي، الإيضاح في عللم النحو، ص 70.

<sup>3 -</sup> أنيس إبر اهيم، من أسرار اللغة، ص 142، نقلا عن: السامر ائي فاضل، معانى النحو، ص23.

المضاف إليه، لأنّ القصد في هذا هو أنّ الحركة تعقب سكونا يعتدل به الكلام... وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم» $^{(1)}$ .

وهذا والله أعلم أرجح الآراء، وغيره ما هي إلا فروض لا تعد حقائق يستوجب التمسك بها، وذلك أن الإعراب ظاهرة واضحة وأصيلة، قبل أن يتداولها النحاة. والقرآن نزل معربا بالحركات والحروف، قبل ظهور هذا النفر من النحويين، وإن صح القول فإن النحاة لم يظهروا إلا بعلة اللحن في آي القرآن، وفي تراثنا النحوي، قصص تبرز ضرورة الإعراب – قد ذكرت في نشأة النحو – ومن أبسطها ما ذكر عن الأعرابي الذي سمع المؤذن يقول: «أشهد أن محمدا رسول الله، بالنصب، فصاح به، ويحك ما تصنع؟ وغيره من القصص التي ورد فيها اللحن، تُظهر أن الإعراب له أثر في المعنى.

«فكون الإعراب علما على المعاني، هو الرأي المقبول الواضح البيّن، إذ لو كانت الغاية منه الخفة عند درج الكلام ما التزمته العرب هذا الالتزام»(2).

ومنه يبقى الإعراب ذو علاقة وطيدة بالمعنى، فلا ينكر أحد صلة الحركات بالمعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغير ذلك، كونها وضعت أصلا للإشارة إلى ذلك ومنه قيل: «الإعراب فرع المعنى»<sup>(3)</sup>، وشرحه أنه بالإعراب تميّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى<sup>(4)</sup>.

#### الغرض من الإعراب:

للإعراب أغراض عدة وفوائد جمة لا يمكن الاستغناء عنها، حفلت به اللغة العربية عبر عصورها وتداولته دفات المؤلفات فيها، وما الكتب التي ألقت في إعراب القرآن

<sup>1 -</sup> الزجاجي، الإيضاح في علم النحو، ص71.

<sup>2 -</sup> السامر ائي فاضل، معاني النحو، 23/1.

<sup>302 / 1</sup> الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 1 / 302 .

<sup>4 -</sup> ينظر: السيوطي جلال الدين، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، تع: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، طـ03، د.ت، 329/1.

وقراءاته إلا خير دليل على علو شأن هذه الظاهرة اللغوية، كيف لا وقد اجتهد أصحابها في بطونها لذكر وجوه بعض القراءات ما يتصل بها من إعراب ودراسات لغوية.

وهذا ما يبرز أن الصلة بين الدراسات اللغوية وإعراب القرآن والقراءات، صلة قوية وذلك أنه: «هناك قراءات أثرت في بناء القواعد النحوية، بل بُنيت عليها عدة نحوية جديدة» (1)، وهذا لعلة أنه كان معظم القراء من النحاة وإنّ اللحن في قراءة القرآن من ناحية الإعراب، هو الداعي إلى نشأة النحو، وهو ما اضطر أبا الأسود إلى نقط المصحف، بل وتعدى الإعراب إلى علوم أخرى كعلم التفسير، فلم تخل كتب التفسير من الأعراب، لما له من دور مهم في توضيح المعنى، ومنه كان الإعراب وسيلة الموجّه النحوي، والمفسر للمعنى، والواضع للقاعدة، وعليه قال السيوطي: «وعلى الناظر في كتاب الله تعالى الكاشف عن أسراره ؛ النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبرا، أو فاعلا أو مفعو لا... وأول واجب عليه: أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفردا أو مركبا قبل الأعراب، فإنه فرع المعنى» (2).

وعليه: فلو لا الإعراب ومعرفة قواعده ؛ لعسر علينا فهم معنى واحدا من معاني القرآن و لا كشف سر" من أسراره، فحري بالناظر في القرآن إتقان الإعراب.

وهذه بعض النقاط المبرزة لفائدة الإعراب اختصارا -:

- 1. الإبانة عن المعاني: ذلك لأن الأصل في الإعراب، أن يكون للإبانة عن المعانى.
  - 2. السعة في التعبير: فالإعراب يعطي المتكلم حرية وسعة بعكس البناء.
- 3. الدقة في المعنى: فالإعراب يمنح اللغة غناء ودقة في التعبير عن المعاني ولنضرب على ذلك مثالا بقولنا: (المتنبي شاعر") و (المتنبي شاعراً)، فإنّ القصد من كلمة

<sup>1 -</sup> عبد العال سالم مكرم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، ص163.

<sup>2 -</sup> السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ص 384.

(شاعر) في المثال الأول الإخبار باتصاف المتنبي بالشاعرية، وفي المثال الثاني بيان هيئة المتنبي وحاله، والفرق بينهما ناشئ من اختلاف الحركة الإعرابية على آخر الكلمة.

- 4. فهم السياقات والتركيبات اللغوية التي لا تتضح في كثير من الأحيان إلا بضبط الكلمة وتبيان موقعها الإعرابي.
- 5. التعبير عن الأثر الذي يحدثه العامل في آخر الكلمة من جر ونصب أو رفع وجزم بحسب ما يقتضيه ذلك العامل<sup>(1)</sup>.

# أنواع الإعراب وعلاماته:

للإعراب أنواع وعلامات تداولها النحاة في مصنفاتهم، وبينها تلامذتهم في شروحاتهم باتفاق السابق واللاحق.

فقد ذكر سيبويه أنواع الإعراب في باب أسماه: «هذا باب مجاري أواخر الكلم من العربية» (2)، قال: وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر، والرفع والجزم والفتح والضم، والكسر والوقف...فالرفع، والجر، والنصب، لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمز، والتاء، والياء، والنون... والنصب في الأسماء وفي المضارع من الأفعال وأما الفتح والكسر والضم والوقف فللأسماء غير المتمكنة المضارعة عندهم، ما ليس باسم ولا فعل مما جاء لمعنى ليس غير (3).

فالظاهر من قول سيبويه أن حرف الإعراب في آخر الكلمة له حالات أربع نصب وجر ورفع وجزم، ويتغير الإعراب من حالة إلى أخرى بحسب العوامل الداخلة على الكلمة، فإن ذهب العامل ذهبت الحركة، بينما الفتح والكسر والضم والوقف فقد خصت

<sup>1 -</sup> ينظر: السامرائي فاضل، معاني النحو، 30/1 -34، وينظر: الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص23. وينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 149.

<sup>2 -</sup> سيبويه، الكتاب، 13/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 13- 14- 15.

حرف البناء، والأسماء المبنية كما ذكرها "الأسماء غير المتمكنة" وزاد عليها الأفعال المبنية باستثناء المضارع لمضارعته أسماء الأفعال.

وقد أوردت هذه الأنواع نظما، كما في الألفية والملحة لبيان الأنواع الثمان:

فقد تبيّن من البيت أسباب البناء، وتخصيص المبني بالفتح والكسر والضم والسكون فأسباب البناء على الفتح طلب الخقة كأين، وأسباب البناء على الكسر التقاء الساكنين "كأمس"...وأسباب البناء على الضم، أن لا يكون للكلمة حال الإعراب نحو قول الله تعالى: فلله المُمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ (2)، بالضمّ، فهذه ألقاب البناء (الضم، والفتح، والكسر والسكون) (3).

وأما ألقاب الإعراب فأربع أيضا كما ذكرها صاحب الألفية بقوله:

والرَّقْعُ والثَّصْبُ اجْعَلْنَ إعْرَابَا للسَّمْ وفَعِلْ نَحْو (لَنْ أَهَابَا) والرَّقْعُ والثَّصْبُ اجْعَلْنَ إعْرَابَا قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَتْجَزِمَا (4)

لقد أراد بالإعراب أربعة أنواع مقسمة إلى ثلاثة أقسام: قسم يشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، كقولنا (زيدٌ يقومُ)، و(إنّ زيداً لن يقومَ)، وقسم يختص به الأسماء، وهو الجر، كقولنا (مررت بزيدٍ) وقسم يختص به الأفعال، وهو الجزم، كقولنا (لم يقمْ) (5).

<sup>1 -</sup> الخطيب عبد اللطيف، متن ألفية ابن مالك، تع: ص02.

<sup>2 -</sup> الروم، الآية 04.

<sup>3 -</sup> ينظر: شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد لحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط01، 1955م، 1/ 26- 27.

<sup>4 -</sup> ابن مالك، متن الألفية ص 02 .

<sup>5 -</sup> ينظر: الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 52. وينظر: الحريري، تحفة أحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، نشر عبد الله المساري، ص 100، وينظر: شرح الأشموني، ص 27.

# أقسام علامات الإعراب:

علامات الإعراب ضربان: علامات أصول وعلامات فروع.

أ. فأما العلامات الأصول فهي: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجر وحذف الحركة للوقف<sup>(1)</sup>، وقيل السكون للجزم.

وهذه العلامات هي خاصة بـ: الاسم المفرد نحو (اختِيرَ محمدٌ رسولاً للبشريةِ)، وجمع التكسير نحو (إنّ الأنبياء هداه الأمم) وجمع المؤنث السالم نحو (كانت الصحابيات مخلصاتِ في دينهن)، والفعل المضارع مستثنى منه الأفعال الخمسة والمعتل الآخر في حالة الجزم نحو : (يذهبُ، لن يذهبُ، لم يذهبُ)<sup>(2)</sup>.

ب. وأما العلامات الفرعية، فجُعلت عشرا تنوب عن الأربع الأصل، جاء في شرح الألفية «فينوب عن الضمة: الواو والألف والنون، وعن الفتحة: الألف والياء، والكسرة وحذف النون، وعن الكسرة: الفتحة والياء، وعن السكون: حذف الحرف، فللرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان، فهذه أربع عشرة علامة، منها الأربعة الأصول، وعشرة فروع لها تنوب عنها»(3).

فالعلامات العشر التي تتوب عن الأربع الأصول، مثالها: الأسماء الستة التي تعرب بالحروف نيابة عن الحروف نيابة عن الحركات فترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتتصب بالألف نيابة عن الفتحة، وتجر بالياء نيابة عن الكسرة مع ضرورة إفرادها غير مثنّاة أو مجموعة وغير مصغرة وكذا غير مضافة إلى ياء المتكلم.

والمثنى وملحقاته: ترفع بالألف بدل الضمّة، وتنصب بالياء بدل الفتحة، وتجرّ بالياء بدل الكسرة.

<sup>1 -</sup> ينظر: الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 52.

<sup>2 -</sup> الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 24.

<sup>3 -</sup> شرح الأشموني ، على ألفية ابن مالك، 28/1.

ثم جمع المذكر السالم وملحقاته: ترفع بالواو نيابة عن الضمة، وتنصب بالياء نيابة عن الفتحة وتجر بالياء – أيضا نيابة عن الكسرة.

ومن ثمة جمع المؤنث السالم وملحقاته، تنصب بالكسرة نيابة عن الفتحة.

والاسم الممنوع من الصرف ومثاله كثير، فإنه يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة فقط مع اشتراط كونه مجردا من "ال" والإضافة.

وكذلك الفعل المضارع المعتل الآخر، فيجزم بحذف حرف العلة فقط.

وأخيرا الأفعال الخمسة: وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين، أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فإنها تتصب بحذف النون نيابة عن الفتحة، وتجزم بحذف النون، نيابة عن السكون<sup>(1)</sup>.

# فائدة ظهور العلامة الإعرابية:

كما ذكرنا في تعاريف الإعراب أنه تغيّر في آخر الكلمة المعربة، ومنه «فالعلامة الإعرابية تظهر في آخر هذه الكلمة، ولكنها لا تظهر في بنية الكلمة، إذ البنية وحدها لا تحمل حركة بعينها، لأنها لا تصلح لحمل أي علامة إعرابية، ولكنها عندما توضع في سياق معين»<sup>(2)</sup>، وهذا ما ذهب إليه النحاة الأقدمون وسموه المؤتلف من الكلام لكمال المعنى فجعلوه ستا: قال ابن هشام: «صور تأليف الكلام ست، وذلك لأنه يتألف من السمين، أو من فعل واسم، أو من جملتين، أو من فعل واسمين، أو من فعل وثلاثة أسماء، أو من فعل وأربعة أسماء».

وعليه فإنّ الكلمة غير مقصودة لذاتها، وإنما تجعل أدلة تبيّن المعنى وتغنيه وتعطيه وظيفة تسوق لمراد المتكلم، وعليه جاء قول عبد القاهر الجرجاني يجعل من نظم الكلم

<sup>1 -</sup> الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 25 - 26. وينظر: الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، هامش، ص 56.

<sup>2 -</sup> شوكت على درويش، العلامة الإعرابية بين ورش وحفص ، ص 38.

<sup>3 -</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 50.

دررا يصوغها الصائغ «واعلم أن ليس النّظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وأن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم... واعلم أنْ لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض ويبنى بعضها على بعض...» <sup>(1)</sup>

فإنه الشك أن هذا العبقري الذي نبغ في عصره، بل وتعدى بنبوغه إلى ما بعده من العصور، أشار إلى جعل النحو المعيار الأول لكل متكلم أو ناظم، وعليه أن يراعي تعلق الكلم بعضها ببعض ليؤدي معنى واحدا يستسيغه السامع، فهو بذلك يشير إلى المعنى الوظيفي والطرق التي يتألف بها الكلم، وهذا ما يقوم عليه علم اللغة الحديث.

وإنّ مقصود عبد القاهر من "علم النحو"؛ إنما هو الإعراب، وقصده "معانى النحو" هو أثر دلالة النحو في تفسير النص، وعليه قال مقولته الخالدة: «الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها»<sup>(2)</sup>، وعلى هذا كان للإعراب والتراكيب النحوية وما تؤديه من وظائف الأثر الكبير الذي بفضله تستبين بها علاقات الكلم بعضها ببعض، وعلى هذا بني عبد القاهر فكرته عن النظم (3).

ومنه فقد استطاع هذا العالم النحرير أن يحصر المفهوم النظري للنظم في معانى النحو وعلم النحو ذاته، وفتح بذلك بابا واسعا للدراسات اللغوية «واستطاع أن يحقق وينظر للعلاقات السياقية التي تُحدث نتيجة للتوافق بين القاعدة النحوية وأجزاء الكلام في القيم التعبيرية»(<sup>4)</sup>.

واعتبر كل فساد في التركيب إنما ينشأ من عدم توخي معاني النحو، فالتوخي سبب سر روعة النظم.

<sup>1 -</sup> الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، (تح: محمود شاكر)، ص 55- 526.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، ص 28.

<sup>3 -</sup> ينظر: جبر محمد عبد الله، الأسلوب والنحو (دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظاهرات النحوية)، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط01، 1988م، ص15.

<sup>4 -</sup>عباس محمد ،الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر،دمشق، سورية، د.ط، 1999م، ص69.

# تاريخ الحركات (ظهورها ودلالتها الصوتية):

تكاد تجمع كل المصادر النحوية ؛على أنّ أبا الأسود الدؤلي هو واضع النحو كما أشرنا إلى ذلك في سابق البحث، وتجمع -أيضا نفس القصص المروية في تلك الحقبة -أيام ولاية زياد بن أبيه على البصرة بين سنتي 45هـ إلى 53هـ فقد كانت الحروف العربية غير مشكولة، وعليها قس المصاحف المجموعة في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه فكثرت الروايات عن تفشي اللحن وفساد الألسنة ومما روي في علة نقط المصحف وضبطه بالشكل «أنّ أبا الأسود جاء زيادا فقال له: أصلح الله الأمير، إني أرى العرب قد خالطت الحمراء فتغيرت السنتهم، وقد كان علي بن أبي طالب وضع شيئا يصلح به السنتهم أفتأذن لي أن أظهره فقال: لا... ومرّ برجل يقرأ القرآن حتى بلغ إلى قوله تعالى: ﴿أنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾(١)، بكسر اللام من رسوله، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله العظيم هذا والله الكفر، ردوا إليّ أبا الأسود، فردوّه إليه، فقال له: إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط على أعلاه نقطة، وإذا ضممت فانقط بين يدي الحرف، وإذا كسرت فمي بالحرف فاجعل النقطة تحت الحرف، فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطتي، الأسود» فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطتي، الأسود» فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي الأسود» أبي النقطة نقطة بي المرف فكان هذا نقط أبي الأسود» أبي أنتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي المرف، فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي الأسود» أبي أن أنبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي المود، فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي المرف، فإن أتبعت ذلك شيئا من الغثة فاجعل النقطة نقطة بي المرف هكان هذا نقط أبي الأسود» (2).

كانت هذه العملية -النقط- أولى رموز الحركات الإعرابية، وسار على نهجها بعد أبي الأسود أنذاك كثير من الناس واستعملوها في كتاباتهم، وبهذا يبدو أن:

<sup>• -</sup> الحمراء: العجم لبياضهم و لان الشقرة أغلب الألوان عليهم، وكانت العرب تقول للعجم الحمراء (الفرس/الروم)، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 218/4.

<sup>1 -</sup> التوبة، الآبة 03.

<sup>2</sup> – ينظر: الحموي ياقوت، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، 1466/4. وينظر: الداني أبو عمرو سعيد، المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط20، 20 – 20.

1. أبا الأسود أول من شخص عضوا من أعضاء الجهاز الصوتي، وهو الشفتان عند إخراج الحركات، ومن الوضع الذي تكون عليه الشفتان سمي، الفتحة، الضمة، الكسرة من خلال فتحهما أو ضمهما أو كسرهما، وبهذا كان أبو الأسود واضع مصطلحات البناء<sup>(1)</sup>.

2. وأبو الأسود اخترع الحركات في البناء عندما وصف الشفتين عند النطق وهذا ليس عرضا، لأنّا نجد في تاريخ نشوء الحركات، أنّ الخليل ابن أحمد هو مخترعها والواضع لأسسها وهذا ما ذكره المشتغلون بالنحو «في وجوه الإعراب وما يتبعها على ما يُحكى عن الخليل بن أحمد» (2) وقالوا: «أول من صنف النقط، ورسمه في كتاب، وذكر علله الخليل بن أحمد ثم صنف بعده جماعة من النحوبين» (3) فقد روي أن: «الشكل الذي في الكتب من عمل الخليل، وهو مأخوذ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصورة في أعلى الحرف، لئلا يلتبس بالواو المكتوبة، والكسرة ياء تحت الحرف، والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف» والورف» (4).

فيظهر أنّ الخليل ابن أحمد هو المغيّر لصورة الشكل من النقط الذي وضعه أبو الأسود ووصفه بحركة الشفتين.

أما مصطلحات الإعراب "الرفع، والجر، والنصب والجزم" فهي من اختراع الخليل «الرفع ما وقع في أعجاز الكلم... والجر ما وقع في أعجاز الكلم... الخفض ما وقع في أعجاز الكلم»<sup>(5)</sup>.

وقد اجتهد الكثيرون في ربط العلاقة بين مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب من حيث الدلالة اللغوية، فوجدوها علاقة صوتية، تتعلق بوصف الحنك عند النطق

<sup>1 -</sup> ينظر: ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص49.

<sup>2 -</sup> الخوارزمي محمد بن يوسف، مفاتيح العلوم، تح: عثمان خليل، طبعه ورقمه، مصر، ط01، 1930م، ص 29.

<sup>3 -</sup> الداني أبو عمرو، المحكم في نقط المصاحف، ص 09.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، ص07.

<sup>5 –</sup> مفاتيح العلوم، الخوارزمي، ص 30.

بالحركات فإن كان أبو الأسود قد ذكر حركات البناء وبناها على أساس وصف الشفتين، فإن الخليل أتم العمل ووضع مصطلحات الإعراب مستمدة من شكل الحنك عند النطق<sup>(1)</sup>.

وبهذا «نسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأنّ المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ...والمتكلم بالكلمة المنصوبة يفتح فاه ،وإنّما الجرّ فإنّما سمّي بذلك لانخفاض الحنك الأسفل عند النطق، وميله إلى إحدى الجهتين، وأما الجزم فأصله القطع فكأنّ معنى الجزم قطع الحركة عن الكلمة . والجزم قطع الإعراب»(2).

ليظهر مما سبق أنّ كل من مصطلحات البناء ومصطلحات الإعراب يربطهما العامل الصوتي فالأول أخذ من حركة الشفتين، والثاني أخذ من حركة الحنك، وكلا حركات الإعراب تعتبر الواسطة بين المستوى الصوتي والمستوى النحوي.

## تحديد مصطلحات حركات البناء وحركات الرفع:

### 1. حركات البناء:

أ. الضم والضمة: الضم هو ضم الشفتين عند الحركة وقسيماه الفتح والكسر والضمة: إحدى الحركات الثلاث التي تكون علامة إعراب أو بناء في الأسماء والأفعال والضمة في رسمها واو صغيرة توضع فوق الحرف للدلالة على ضمة (3).

والضمة من الجانب الصوتي: عبارة عن تحريك الشفتين بالضم عند النّطق... والحنك الأسفل و الأعلى (4).

ب. الفتح والفتحة: الفتح فتح الشفتين عند تحريك الحرف، وهو قسيم الضم والكسر والفتحة: الحركة الناشئة عن فتح الفم بالحرف وقد تطوّرت في فترات وضعها من نقطة فوق الحرف مع أبي الأسود، إلى ألف مسطوحة فوق الحرف مع الخليل، وهي حركة بناء

<sup>1 -</sup> ينظر: ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي تطبيقاتها في القرآن الكريم، ص 50.

<sup>2 -</sup> الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 93 - 94.

<sup>3 -</sup> ينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 135.

<sup>4 -</sup> ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ص51.

في الأسماء المبنية، وإذا تكررت دلت على تنوين الحرف، والفتحة صوتيا: هي فتح الفم وبيان الحنك الأسفل من الأعلى<sup>(1)</sup>.

ت. الكسر والكسرة: الكسر لقب من ألقاب البناء، وهو قسيم الضم والفتح والسكون ويتميّز عن الأقسام الأخرى أنه خاص بالأسماء، والكسرة: هي أثر الكسر وهي علامة للبناء والإعراب على السواء، وإن تكررت دلت على التنوين بالكسر<sup>(2)</sup>. والكسرة: صوتيا: هي خفض الحنك الأسفل عند النطق وميله إلى إحدى الجهتين<sup>(3)</sup>.

ث. السكون والساكن: السكون لقب من ألقاب البناء وهو قسيم الضم والفتح والكسر وقد سمي الوقف والسكون ضد الحركة، وهو الأصل في المبنيات ويكون علامة إعراب في مثل الأفعال المجزومة، والساكن وصف للحرف الذي يلحقه السكون، والسكون صوتيا: هو خلو العضو من الحركة عند النطق بالحرف<sup>(4)</sup>.

### 2. حركات الإعراب:

أ. الرفع: حالة من حالات الإعراب، تكون في الأسماء والأفعال، وتدل عليه: الضمة والواو والألف وثبوت النون، ويعتبر الرفع أشرف الحركات وأعلاها لأنه إعراب العمد ولا يخلو كلام منه، ولعل سبب جعله أعلى الحركات الإعرابية أنه يتحقق بالعوامل اللفظية والمعنوية في حين أنّ النصب والجرّ لا يتحققان إلا بالعوامل اللفظية فقط (5).

<sup>1 -</sup> ينظر: اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 169، وينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص 93.

<sup>2 -</sup> ينظر: اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 195.

<sup>3 -</sup> ينظر: الزجاجي الإيضاح في علل النحو،، ص93.

<sup>4 -</sup> ينظر: اللبدي محمد، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص105.

<sup>♦ -</sup> العمد: يقصد بها الأصل: الفاعل، المبتدأ، الخبر، ينظر: السامرائي فاضل، معانى النحو، 26/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 94.

- ب. النصب: حالة من حالات الإعراب تلحق الأسماء والأفعال وتدل عليه الفتحة وتتوب عنها: الألف في الأسماء الخمسة، والياء في المثنى وجمع المذكر السالم، وحذف النون في الأفعال الخمسة (1).
- ت. الجر: حالة من حالات الإعراب تخص الأسماء وتميزها عن غيرها، والجر يعني جر معاني الأفعال إلى الأسماء، ولهذا تسمى حروف الجر حروف الإضافة ويدل على الجر: الكسرة وتتوب عنها: الياء في الأسماء الستة والمثنى، وجمع المذكر السالم... ويتحقق الجر بأحد الأمور الخمسة: الحروف، الإضافة، التبعية والمجاورة، التوهم أو العوض (2).
- ث. الجزم، في اللغة القطع، وفي الاصطلاح حالة من حالات الإعراب الخاصة بالأفعال المضارعة إذا ما سبقت بأدوات معينة يطلق عليها حروف الجزم، وعلامات الجزم السكون في الأفعال الصحيحة الآخر، وينوب عنها: حذف حرف العلة من آخر المعتل، أو حذف النون من آخر الأفعال الخمسة(3)، والجزم يكون بانجزام الصوت وهو انقطاعه وسكونه اعتبارا بالعضو الساكن، فكأن الجزم قطع الحركة عن الكلمة(4).

### أقسام الإعراب:

ينقسم الإعراب إلى ثلاثة أقسام هي: الظاهر، المقدر والمحلى:

1. الإعراب الظاهر: وهو ما تذكر فيه العلامات وتظهر على آخر المعرب نحو: (على ما مام) و (إن محمداً نبي )... (5). إذا فهو الأثر البادي في آخر اللفظة.

<sup>1 -</sup> ينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 225.

<sup>2 -</sup> ينظر: حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د.ت، 302/2. وينظر: محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 43.

<sup>3 -</sup> وينظر: محمد اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص45.

<sup>4 -</sup> ينظر: الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص94 . وينظر: ياقوت سليمان، ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ص51.

<sup>5 -</sup> ينظر: الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 28.

2. الإعراب المقدر (التقديري): ويكون بتقدير الحركة في آخر اللفظ، ويتحقق في الألفاظ المعتلة الآخر كالاسم المقصور نحو "حللنا بمنى" والاسم المنقوص نحو: "قاضي "وفي المضاف إلى ياء المتكلم نحو "ولدي" ويكون -أيضا- في الفعل الناقص نحو "يرضى"(1)، وقيل أيضا هو: ما لم تذكر فيه العلامة على آخر المعرب لسبب مانع، وتتوى وتقدر كأنها مذكورة.

وأسباب المنع والتقدير: التعدّر، الثقل، الاشتغال (2).

## 3. الإعراب المحلي: ويكون في:

أ. المبنيات: ويراد به مجيء الكلمة المبنية في الجملة في موقع لو كانت غير مبنية لتأثر لفظها بالعامل، وظهرت عليها علامات الإعراب، ولأجل أنها مبنية كان تأثرها في المحل لا في اللفظ بعكس الكلمة المعربة التي تتأثر لفظا ومحلا ومثاله: (هذا كتابي) فهذا في محل رفع لأنه مبتدأ....

ب. في الأسماء المعربة المجرورة بحرف التعدية: نحو: (مررت بزيد) فإنه في محل نصب على المفعولية.

ت. في الجمل التي لها محل من الإعراب: مثل: (محمدٌ يحبُّ أصحابَه) فالجملة الفعلية في محل رفع خبر... (3).

وإنّ المقصود بالإعراب المحلي هو تغيّر اعتباري كون أن ما يعرب هذا الإعراب لو حلّ محلّه ما هو معرب لكان محله مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، ويكون في الكلمات المبنية ومثاله ما جيء من: الضمائر، أسماء الإشارة، والجمل والمصدر المؤوّل وغيرها.

<sup>1 -</sup> ينظر: اللبدي محمد سمير، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 149.

<sup>2 -</sup> الفضلي عبد الهادي، مختصر النحو، ص 28.

<sup>3 -</sup> المرجع نفسه ، ص 30.

### الأمثلة التطبيقية للتوجيه النحوى:

# توطئة:

يعد الإعراب -كما ذكرنا- بحق أساس اللغة العربية وجانبها القوي، بل وعمودها الفقري، الذي تفقد فاعليتها وتميزها من دونه، وقد اهتمت الدراسات النحوية بالقراءات اهتماما كبيرا، وهذا إن دل على أمر، فإنما هو الصلة المتينة التي تربطها، فبعد تدوين القرآن أخذ الناس يقرؤونه، فيقرأ هذا بوجه وآخر بوجه، ما أدى إلى كثرة الاختلاف وهذا لاختلاط الأعاجم واختلاف الألسنة، فكان لابد من ضابط لهذا المشكل وإيجاد حل عاجل فحدث ذلك، وقام جهابذة العلم، بنقط المصحف أو ما سمي بنقط الإعراب «وكان عمل أبي الأسود الدؤلي المتمثل في تنقيط المصحف الشريف تنقيط إعراب غايته إبعاد الخطر المحدق الذي راح يداهم المصحف، فوضع نقط الإعراب هو بمثابة سياج منبع تحفظ كلام الشخلال تلاوته» (أ)، ومنه كان للحركات الإعرابية فائدة عظمى في إفادة الكلام للمعنى وكذا توجيه دلالة النص وذلك بتوضيح المعنى في السياق، وفائدة صوتية تكمن في حصول التجانس الصوتي من خلال تسهيل النطق باللفظ، وبهذا كانت الحركة أصغر وحدة دلالية عاملة، لها القدرة على تفريق المعاني وبفضلها كان للإعراب مزية دلالية توضع المعنى وثبيته.

وسأبيّن ما جاء من اختلاف الحركات الإعرابية في نص القرآن الكريم من خلال قراءاته وما كان منها في حديثه صلى الله عليه وسلم وما وهو ثقة من شعر العرب وكلامهم، بتوجيه نحويا بغية بيان العلة، وذكر الأثر الدلالي الذي يحدث هذا الاختلاف.

142

<sup>1 -</sup> شاكر عبد القادر، معالم الصوتيات العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، د.ط، 2010، ص16.

# 1. التوجيه النحوي في الأسماء

# أ. بين الرفع والنصب:

وردت عدة قراءات في مثل هذا النوع، وسأذكر بعضا منها على سبيل المثال لا الحصر.

قال تعالى: ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ (1).

الشاهد: "هدى"

### التوجيه النحوى:

لقد ورد في توجيهها وجهان: الرفع والنصب.

فأمّا الرفع فإنه رفع من وجهين ونصب من وجهين؛ فأما الرفع فيحتمل الأوجه التالية:

- 1. أن تكون "هدى" في موضع رفع لأنه خبر لـ "ذلك" كقولنا "ذلك هدى لا شك فبه".
- 2. خبر لمبتدأ محذوف وهذا باعتبار (لا رَيْبَ فِيهِ) خبره، فإن "هدى" يصبح تابعا لموضع "لا ريب فيه" والتقدير "وهذا هدى".
  - 3. مبتدأ رفع على الاستئناف<sup>(2)</sup>.

وزاد النحاس وجها رابعا؛ هو أن تكون "هدى" خبرا بعد خبر $^{(3)}$ ، مشيرا إلى تعدد الخبر.

<sup>1 -</sup> البقرة، الآية 02.

<sup>2 -</sup> ينظر: الفراء أبو زكرياء (207هــ)، معانى القرآن، تح: أحمد نجاتى، محمد على النجار، دار السرور، بيروت، لبنان، د.ط، د.ت، 1/11.

<sup>3 -</sup> ينظر: النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ص 17.

وأما النصب فيكون بوجهين: الأول: أن يُجعل "الكتاب" خبرا لذلك فتنصب "هدى" على القطع - الحال - لأن "هدى" نكرة اتصلت بمعرفة قد تمّ خبرها فنصبتها، وقد تتصب على القطع من الهاء التي في "فيه" كقولنا "لاشك فيه هاديا" (1).

الأثر في المعنى: إنّ المعنى الذي يجمع هذه الأعاريب والأثر الذي يتركه في دلالة النص هو: أن القرآن الكريم جامع الهداية للمتقين وسرّ سعادتهم في الدنيا والآخرة.

ولاشك في تفرده بالهداية، وإذا أمكن ربط الدلالة النحوية بالدلالة التفسيرية لكان الاختيار في أن تكون كل جملة مما سبق مستقلة بذاتها، فتكون (ألم) جملة و(ذلك الكتاب) جملة ثانية، و(لا ريب فيه) جملة ثالثة، و(هدى للمتقين) جملة رابعة وأن هذه الجمل تحمل من التناسق فيما بينها، وإقرار الجملة اللاحقة منها للسابقة ما يجعلها جملا متحدة متعانقة بدون حرف عطف، فترتيبها على هذا النحو قد أصاب سر الإعجاز (2).

قال تعالى: (خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِثْمَاوَةٌ) (3).

الشاهد: "غشاوة" قرأها عاصم في رواية المفضل بالنصب "غشاوة" وقرأ الباقون بالرفع (4).

### التوجيه:

فأما من قرأ بالرفع "غشاوة" فعلى الابتداء، وقال الفراء: رفعت "الغشاوة" بـــ على " فأما كونها مبتدأ فخبرها "على أبصارهم".

<sup>1 -</sup> ينظر: الفراء، معانى القرآن، 12/1، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 17.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي (ت745هـ)، البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود، على محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1993م، 161/1.

<sup>3 -</sup> البقرة، الآية 07.

<sup>4 –</sup> ينظر: الداني أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تح: محمد الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ01، 2005م، ص 387، وينظر: فكري إيهاب، تخريج قراءات فتح القدير، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، طـ01، 2009م، ص-57.

وأما ارتفاعها بالجار "على" كارتفاع الفاعل بالفعل<sup>(1)</sup>، والحجة لمن نصب أنّ: "غشاوة" نصبت بفعل مضمر تقديره "جعل على أبصارهم غشاوة"، ولا يجوز أن يتعدى بـ: (ختم) لأنّه لا يتعدى بنفسه، قال الفراء: لو نصبتها بإضمار "وجعل" لكان صوابا، وزعم المفضل الضبي أن عاصم بن أبي النجود كان ينصبها على مثل قوله في الجاثية: ﴿وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ﴿(2) ومعناهما واحد(3).

وقد أجمع النحاة والمفسرون على أنّ النصب من إضمار الفعل "وجعل".

## الأثر في المعنى:

إنّ من إعجاز اللفظ القرآني وأثره الدلالي أن يحسن الإضمار في الكلام المجتمع بحيث يدل أوله على آخره، ولنا في تراثنا العربي أمثلة على ذلك قال الفراء:

وقولك: قد أصاب فلان المال، فبنى الدور والعبيد والإماء، فقد ترى البناء لا يقع على العبيد والإماء...ولكنه من صفات اليسار، فحسن الإضمار لما عرف<sup>(4)</sup>. ودلّ على ذلك بيت أحد شعراء بنى أسد واصفا فرسه:

# عَلَّقْتُهَا تِبْناً ومَاءً باردا حَتّى شَنَتْ هَمَّالَة عَيْنَاهَا (5)

فالظاهر من البيت أن الفرس عُلقت النبن والماء البارد، والأصل هو أنهما لا يشتركان لغة؛ أي في التعليف، وإنما نصبت "الماءُ" اتباعا، إتباع الآخر للأول، والإضمار ههنا وارد فالتقدير علقتها تبنا وسقيتها ماء باردا فحُملت على التقدير بمحذوف.

<sup>1 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 13/1، وينظر: الداني أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة،

<sup>2 -</sup> الجاثية، الآية 23.

<sup>3 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 13/1، ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 22.

<sup>4 -</sup> ينظر: الفراء، معانى القرآن 14/1.

<sup>5 -</sup> البيت مجهول النسب، ينظر: ابن جنى، الخصائص، 331/2.

ومثال هذا التخريج: قوله تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكُوابِ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ لَا يُصدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِقُونَ وَقَاكِهَةٍ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ وَلَحْم طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُورٌ عِينٌ ﴾ (1).

وقال تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ قُتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (2).

الشاهد: آدمُ - كلماتٍ

قرأ ابن كثير بنصب (آدم) ورفع (كلمات) وقرأ الباقون برفع (آدم) ونصب كلمات (3).

### التوجيه النحوي:

حجة من رفع أن جعل الفعل (تلقى) عاملا في "آدم" فرفعه على الفاعلية و "كلمات" في موضع النصب على المفعولية.

وحجة من نصب أن جعل الفعل "للكلمات" فرفعت على أنها فاعل مؤخر و انتصب "آدم" على أنّه مفعول به مقدم (4).

الأثر في المعنى: وتظهر المفارقة الدلالية في القراءة برفع "آدم" ونصب الكلمات معناها أن آدم عليه السلام تلقى من ربه الكلمات؛ أي أخذها وحفظها وفهمها.

قال أبوحيان: ومعنى تلقي الكلمات: أخذها وقبولها، أو الفهم، أو الفطانة أو الإفهام (5).

ومراد هذا كله هو التمهيد للإقلاع عن الذنب والاستغفار.

<sup>1 -</sup> الواقعة، الآية 22.

<sup>2 -</sup> البقرة، الآية 37.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 211/2، وينظر: الداني أبو عمرو، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 393.

<sup>4 -</sup> ينظر: الفراء، معانى القرآن، 28/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 318/1.

وأما قراءة الرفع لـ "آدم" فمراد تلقي الكلمات فيها: وصولها إليه، لأنّ من تلقاك فقد تلقتيه، فكأن التقدير: فجاءت آدم من ربه كلمات، وظاهر الكلمات أنها: جملة مشتملة على كلم أو جمل قيلت لآدم، وقدر المفسرون جملة محذوفة وهي "فقالها" لتمام الآية "فتاب عليه" (1)، ورجّح المفسرون تلك الكلمات المبهمة إلى قول ابن عباس رضي الله عنهما هي: ﴿قَالُنا ربّنَا ظُلَمْنَا أَنْفُسنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لْنَا وتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَ مِنَ الْخَاسِرينَ (2).

وتدور مجمل التفاسير المأخوذة من أقوال الصحابة والتابعين، في معنى الكلمات المتلقاة حول الاستغفار والأوب إلى الله.

قوله تعالى: ﴿بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقُوَى دَلِكَ خَيْرٌ ﴾ (3).

الشاهد: لباس التقوى: قرأ نافع وابن عامر والكسائي وأبو جعفر بفتح السين من "لباس" وقرأ الباقون برفعها (4).

#### التوجيه:

فحجة من نصب هي: العطف على الريش فكان تابعا له وذلك محبوب وقويم (5). والحجة لمن رفع: الابتداء والخبر "خير" وذلك نعت من لباس، واستدل الفراء لهذا بقراءة أبي وعبد الله بن مسعود و "لباس التقوى خير" بحذف ذلك (6)، فرفعت "لباس" بـ "خير" الذي يكون خيرا له.

<sup>1 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، 318/1، وينظر: الفراء، معاني القرآن، 28/1.

<sup>2 -</sup> الأعراف، الآية 23.

<sup>3 -</sup> الأعراف، الآية 26.

<sup>4 -</sup> البنا أحمد، ينظر إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، 46/2، وينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 268/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 375/1 . ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط 283/4، وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ص 278.

<sup>6 -</sup> ينظر: الفراء، إعراب القرآن، 375/1.

وراح النحاس إلى ما رآه الفراء، فقال: «(ولباس التقوى) بالرفع والنصب على العطف وتم الكلام، والرفع بالابتداء و(ذلك) من نعته وخبر الابتداء (خير)، ويجوز أن يكون (لباس) مرفوعا على إضمار مبتدأ، أي: وستر العورة ذلك لباس المتقين»(1).

وأردف العكبري قائلا: «ويقرأ بالرفع على الابتداء و(ذلك) مبتدأ و(خير) خبره والجملة خبر (لباس).وقيل لباس التقوى خبر مبتدأ محذوف تقديره: (وساتر عوراتكم لباس التقوى).» (2).

## الأثر في المعنى:

يظهر لكلتا القراءتين وجها صحيحا في الإعراب، أما من ناحية المعنى فإنه:

1. من قرأ بالنصب فآثر أنّ لباس الستر والريش ولباس التقوى خير لكم من التجرد والتعري من الثياب في طوافكم بالبيت، فاتقوا الله والبسوا ما رزقكم الله من الرياش ولا تطيعوا الشيطان فقد خدع أبويكم آدم وحواء، قال أبو جعفر، وهذه القراءة يقصد النصب، أولى القراءتين لصحة معناها في التأويل<sup>(3)</sup>، ودليل ذلك الآية اللاحقة: ﴿بَنِي آدَمَ لَا يَقْتِنَنّكُمُ الشّيْطانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُويَكُمْ مِنَ الْجَنّةِ يَنْزعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمًا ﴾(4).

2. ومن قرأ بالرفع فآثر أن يكون (لباس التقوى) ذلك قد علتموه، خير لكم يا بني آدم من لباس الثياب التي تواري سوءاتكم ومن الريش التي أنزلناها إليكم (5).

<sup>1 -</sup> النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ص 301.

<sup>2 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، ص 278.

<sup>3 -</sup> ينظر: الطبري ابن جرير (ت310هـ)، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تح: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ط، د.ت، 371/12.

<sup>4 -</sup> الأعراف، الآية 27.

<sup>5 -</sup> الطبري ابن جرير، تفسير الطبري، 371/12.

وجامع الرأيين أنّ "لباس التقوى" استشعار النفوس تقوى الله، في الانتهاء عما نهى عنه من المعاصي والعمل بما أمر به من الطاعات، وذلك يجمع الإيمان والعمل الصالح والحياء والخشية<sup>(1)</sup>.

ومعلوم تعدد آراء الصحابة والتابعين في معنى اللباس على ما ذكرنا، لنخلص إلى أنه: من اتقى الله كان مؤمنا، وبما أمر الله عاملا، ومن الله خائفا ومن جمع هذه الخصال فقد لبس لباس التقوى.

قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ﴾ (2).

الشاهد: (تجارة) ؛ قرأها عاصم بالنصب والباقون بالرفع (3).

#### التوجيه:

الحجة لمن نصب أنه أضمر في (تكون) اسمها، ونصب (تجارة)، على خبر (يكون) (وحاضرة) نعت لـ (تجارة) والتقدير "إلا أن تكون التجارة تجارة".

والحجة لمن رفع أنه جعل (كان) تامة لا تحتاج إلى خبر بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ دُو عُسْرَةٍ فَتَظْرِةً إِلَى مَيْسَرَةٍ ﴿(٤) بصيغة العموم على كل معسر، وبهذا العموم أجمع على الرفع، إذ لو نصبت "ذا" على خبر (كان) لكان الكلام مخصوصا لصنف بعينه غير عام في جميع المعسرين (5).

3 - البنا محمد، إتحاف فضلاء اللبشر بالقراءات الأربعة عشر، 460/1، وينظر: ابن الجزري، ر النشر، 237/2.

<sup>1 -</sup> الطبري ابن جرير، تفسير الطبري، 371/12 . ينظر: القيسي مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 461/1

<sup>2 -</sup> البقرة، الآية 282.

<sup>4 -</sup> البقرة، الآبة 280.

<sup>5 -</sup> ينظر: القيسي مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 322/1.

## الأثر في المعنى:

إنّ قراءة الرفع لها دلالة نصيه على حال العموم، كونها تدل على عامة المدينين المعسرين، أما قراءة النصب، فتكون بذلك النظرة مقصورة على مدين بعينه أو مُشتر ويكون التقدير: (وإن كان المداين ذا عسرة)(1). ومما جاء على هذا النحو: قول الشاعر:

أَعَينَي هَلَّا تَبْكِيَانِ عِفَاقًا إِذَا كَانَ طَعْنَا بَيْنَهُم وعِنَاقًا (2)

قال الفراء: «إنما احتاجوا إلى ضمير الاسم في (كان) مع المنصوب ؛ لأنّ بنية (كان) على أن يكون لها مرفوع ومنصوب» (3)، ومثل هذا القول في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ عِلَى أَنْ يَكُونَ عَلَى أَنْ يَنْ كُمْ ﴿(4).

هذا قطر من بحر الشواهد التي جاء فيها الخلاف بين الرفع والنصب في متواتر القراءات والشاذ منها وحتى الأشعار، غير أنّ ضيق مساحة التحرير اضطرتنا للاكتفاء بهذه الشواهد. ومن شواهد الحديث النبوي اخترت بعضا منها على سبيل الإبانة ومن أبرزها:

عن عروة بن الزبير عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفا)<sup>(5)</sup>.

الشاهد: سبعين، قال العكبري: والصواب (سبعون).

التوجيه: (سبعون) خبر لـ (فضل) الأول، فإنّ كان لنا التقدير لكان (فضل سبعين) وهذا مخالف القاعدة فلو كانت خبر الفضل الأولى لكان حقها الرفع بالواو (سبعون) ملحقة بجمع المذكر السالم.

<sup>1 -</sup> ينظر: القيسي مكي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 322/1.

<sup>2 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 186/1.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، 1/186، وينظر: الطبري ابن جرير، تفسير الطبري، 61/6.

<sup>4 -</sup> النساء، الآبة 29.

<sup>5 -</sup> ينظر: العكبري أبو البناء، إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، طـ02، 1986م، ص 471.

وقد أورد العكبري وابن مالك توجيها لورود (سبعين) بالجر، وذلك بجعلها مضافا الميه لمضاف محذوف، هو الخبر، قال ابن مالك: «وقد يحذف المضاف باقيا عمله وإن لم يكن بدلا» $^{(1)}$ ، وبهذا يكون التقدير (فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك فضل سبعين صلاة).

وأورد ابن مالك توجيها آخر بجواز أن يكون الأصل: (بسبعين صلاة) فحذفت الباء وبقى عملها<sup>(2)</sup>.

وما يضارع هذا مرد الكسر للمضاف المحذوف هذا البيت الشعري:

المَالُ ذِي كَرَمٍ يُنْمَى مَحَامِدِهُ مَا دَامَ يَبْدُلُه فِي السِّرِّ وَالعَلَنِ

ذهب ابن مالك أنّ ذي مضاف إليه لمضاف محذوف والتقدير (المالُ مالُ ذي  $(3)^{(3)}$ .

في حديث سلمة بن ثقيل السكوني: (ولستم البثون بعدي إلا قليلا) (4).

الشاهد: لابثون: بالرفع، والأصل (لابثين).

التوجيه: وردت كلمة (لابثون) بالرفع وفيها مخالفة للقاعدة ويصعب توجيهها، فقد ذكر العكبري: «كذا وقع في هذه الرواية، وهو سهو لأنه خبر (ليس)، ولا يمكن أن يجعل مبتدأ إذ لا خبر له، وقوله: (إلا قليلا) يجوز أن يكون التقدير: إلا زمنا قليلا أو لبثا قليلا» (5).

والأصل فيها: (لابثين) بالنصب، خبرا لليس.

 <sup>1 -</sup> ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية،
 القاهرة، طـ02، 1992م، ص 113.

<sup>2 -</sup> ابن مالك الأندلسي، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، ص 113.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، ص113.

<sup>4 -</sup> ينظر: العكبري، إعراب الحديث الشريف، ص 253.

<sup>5 -</sup> المصدر نفسه، ص 253.

عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (إنّ بين يدي الساعة ثلاثون دجالا كذابا) (1).

الشاهد: ثلاثون: رفعا والأصل فيها النصب (ثلاثين)

التوجيه: وجّه أبو البقاء كلمة (ثلاثون) بقوله: كذا وقع في هذه الرواية (ثلاثون) بالرفع، والوجه (ثلاثين) بالنصب، لأنّ (إنّ) قد وليها الظرف، فيكون الظرف خبرها و(ثلاثين) اسمها.

وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنًا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا ﴾ (2).

أمّا وجه الرفع أن يكون اسم (إنّ) محذوفا وهو ضمير الشأن؛ أي: "إنّه" وتكون الجملة في موضع رفع خبر (إنّ) واستدل بقوله ذا بحديثه صلى الله عليه وسلم (إنّ لكل نبيّ حواريّ) بالرفع؛ أي: إنه لكل نبيّ (3).

### ب. بين الرفع والجر:

وفي هذا الضرب من الاختلاف كثير خص متواتر القراءات وشواذها ومن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطْيِقُونَهُ فِدْيَةً طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ (4).

الشاهد: (فدية طعام): قرأ نافع وابن عامر برفع (فدية) غير منونة وكسر (طعام) وجمع (مساكين)، وقرأ ابن كثير وعاصم، وأبو عمرو وحمزة والكسائي (فدية طعامُ مسكين) بتنوين (فدية) ورفع (طعامُ) وإفراد (مساكين) (5).

<sup>1 -</sup> ينظر: العكبري، إعراب الحديث الشريف، ص 287. (بحثت عن الحديث فلم أجد غير أبي البقاء من يورده على هذا النحو، وغيره بنصب (ثلاثين)).

<sup>2 -</sup> المزمل، الآية 12.

<sup>3 -</sup> ينظر: العكبري، إعراب الحديث الشريف، ص 253.

<sup>4 -</sup> البقرة، الآية 184.

<sup>5 -</sup> ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، (تح: شوقي ضيف)، ص 176، ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 226/2.

#### التوجيه:

الحجة لمن رفع (فدية) دون تتوين فحملها على الإضافة و (طعام) مضاف إليه، وفي ذلك تبيين وتخصيص بالإضافة، وهي إضافة الشيء إلى جنسه، لأن الفدية اسم للقدر الواجب والطعام يعم الفدية وغيرها.

أما قراءة التنوين (فدية) فيكون رفع (طعام) بدلا من (فدية) ،وفي ذلك تبيين للفدية. (1)

وذهب العكبري هذا الرأي غير أنه أضاف وجها آخر مع من نوّن (فدية)، وهو إضمار مبتدأ ويكون التقدير (فدية هي طعامُ) (2).

### الأثر في المعنى:

إنّ المعنى الذي تدل عليه قراءة التنوين والرفع هو: أنّ الفدية طعام لا غير لأنّ البدل والمبدل بمعنى واحد، وهذا مذهب أبي عبيدة قال: إنّ الطعام هو الفدية.

أما قراءة الرفع دون تنوين؛ أي: بالإضافة فتدل على أنّ معنى الفدية مخصوص بالطعام، لأنّ الإضافة تفيد التخصيص، قال أبو جعفر النحاس: «وأبين منه أن يقرأ (فدية طعام) بالإضافة، لأنّ فدية مبهمة تقع للطعام وغيره»(3).

قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَعْفِرَةِ بِإِدْنِهِ ﴾ (4).

الشاهد: (المغفرة) قرأها الجمهور بالجر، وقرأها شاذا بالرفع الأعمش والحسن البصري<sup>(5)</sup>.

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 37/2 . وينظر: النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ص 80.

<sup>2 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن، ص88.

<sup>3 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 80. العكبري، وإعراب ما من به الرحمن، ص 80.

<sup>4 -</sup> البقرة، الآية 221.

<sup>5 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، ص438 . ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص 176.

#### التوجيه:

الحجة لمن قرأ بالجر، وهم الجمهور أن تكون المغفرة عطفا على الجنة.

وحجة من رفع (المغفرة) أنها مبتدأ والخبر (بإذنه) متعلق بمحذوف تقديره (تتال بإذنه)، أما بإذنه في قراءة الجمهور فهي متعلقة بالفعل (يدعو) $^{(1)}$ .

## الأثر في المعنى:

إنّ المعنى الدلالي الذي تظهره قراءة الجمهور، أنّ الله تعالى يدعو عباده لطاعته اعتقادا وعملا، وأنّ هذه الطاعة ستفضى بهم إلى غفران ذنوبهم ودخولهم الجنة.

وأما قراءة الرفع ؛ أنّ الله يدعو إلى الجنة ومغفرة تتال بإذنه، والمعنيان سيّان (2).

ووجه الجمالية الدلالية، أن أسبق الله في هذه الآية ذكر الجنة على المغفرة والمعلوم أنه لا دخول للجنة بلا غفران الله، فأقول والله أعلم أنه لما كانت الدعوة من الله إلى عباده كانت ترغيبا في الجنة، فالله يقابل ما يعطي عباده بما هم يسعون لأجله وهو المغفرة، ودليل ذا قوله تعالى في الآيتين المضارعتين لها: قوله تعالى: ﴿سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتُ لِلْمُتَّقِينَ ﴾(3)، وقوله: ﴿سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ﴾ (4).

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص176. وينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 248/1. وينظر: البنا، الإتحاف، 238/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص 176، وينظر: البيلي أحمد، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، بيروت، ط01، 1988م، ص 329.

<sup>3 -</sup> آل عمران، الآية 133.

<sup>4 -</sup> الحديد، الآية 21.

### ج. بين النصب والجر:

قوله تعالى: ﴿وَقُومُ ثُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَاثُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾(1).

الشاهد: (قوم) قرأها بالخفض أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف والباقون بنصبها. (2).

#### التوجيه:

فالحجة لمن خفض وجهان:

أولها: أنه جرّت عطفا على ما تقدم، من قوله تعالى: (وفي عاد..وفي ثمود...) (6).

الثاني: أن تكون مجرورة بتقدير حرف جر محذوف والتقدير: (وفي قوم نوح)، فحذف الجار وبقي عملها، وقد ثبتت القراءة بـ "في" في حرف عبد الله<sup>(4)</sup>.

وأما الحجة لمن نصب فقد قال أبو جعفر النحاس: «عطفا على الضمير في (فأخذناهم) وقيل: عطفا على (فنبذناهم) لأنّ معنى كل منهما: فأهلكناهم» (5).

فقد جعل (قوم) منصوبة على ما جاء من اتصال الضمير (هم) في الأفعال السابقة للأقوام ومحل الضمير مفعول به، فكان (قوم) تابع للضمير في النصب.

والوجه الثاني في النصب الذي ذهب إليه كثيرون وهو انتصاب (قوم) بفعل مضمر والنقدير (وأهلكنا قوم نوح) لدلالة على معنى الكلام، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من

2 - رنظر: ابن الحذر عبد ال

<sup>1 -</sup> الذاربات، الآبة 46.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، ص 377. ينظر: الداني أبو عمر، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، ص 383.

<sup>3 -</sup> ينظر: الرازي الفخر (ت604هـ)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ01، 1981م، 225/28.

<sup>4 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 139/8، ينظر: الفراء، معانى القرآن، 88/3.

<sup>5 -</sup> النحاس، إعراب القرآن، ص 139.

إضمار الفعل والتقدير (واذكر قوم نوح) قياسا على آيات أخرى (ونوحا إذ نادى، ومريم ابنة عمران، وإبراهيم إذ قال لقومه...) (1).

## الأثر في المعنى:

أن القراءتين لهما معنى في الإعراب، وإن كان اتفاق النحاة على أن قراءة النصب هي الأبين، قال النحاس: «احتج أبو عبيد للنصب بأنه قبله فيما كان مخفوظا من القصص كلها بيان ما نزل بهم، وليس هذا في قوم نوح فدل على أنه ليس معطوفا على الخفض لأنه مخالف له»(2).

راح إلى أن العرب إذ تباعد ما بين المخفوض وما بعده، ولم يعطفوه عليه، بل أعملوا فيه النصب<sup>(3)</sup>.

وإن كان من إنصاف البحث أخذ مسائل من القراءة الشاذة والتي ذكرت ذي قبل أنها أقوى صناعة، ومثل هذا:

قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ (4).

الشاهد: (قتال) قرأ الجمهور بخفضها، وقُرئَ شاذا برفعها (قتال) وقرأ عكرمة (قتل) (5)، وهذا يناسب البحث أيضا.

### التوجيه:

فحجة الجمهور؛ أي قراءة الخفض على أنها بدل اشتمال من (الشهر الحرام) المجرور بـ(عن)، وراح الفراء إلى إنّ (قتال) مجرورة على التكرير، ومعنى قول الفراء أنها مجرورة بـ(عن) المضمرة، وهي قراءة ابن عباس والأعمش<sup>(6)</sup>.

<sup>1 -</sup> ينظر: الفراء، معانى القرآن، 89/3 . وينظر: إملاء ما من به الرحمن، العكبري، ص541.

<sup>2 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 1037.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، ص 1037.

<sup>4 -</sup> البقرة، الآية 217.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص 154، وينظر: الفراء، معانى القرآن، 141/1.

<sup>6 -</sup> ينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، ص: 154.

أمّا الوجه الثاني فهو الخفض على الجوار فقد رُدّ ردّا قال أبو حيان: «قال أبو عبيدة خفض على الجوار، قال ابن عطية: هذا خطأ انتهى ...ووجه الخطأ فيه هو أن يكون تابعا لما قبله في رفع أو نضب من حيث اللفظ والمعنى، فيعدل به عن الإعراب إلى إعراب الخفض لمجاورته لمخفوض لا يكون له تابعا من حيث المعنى»<sup>(1)</sup>.

وأما قراءة الرفع (قتال) فمن وجهين: أولها أن يكون (قتال) مبتدأ وخبره محذوف والتقدير (أفيه قتال؟) وجملة الاستفهام في محل جر بدل من (الشهر الحرام).

وثانيها: أن يكون (قتال) مرفوعا باسم فاعل مضمر: والتقدير (أجائز قتال فيه؟)(2).

# الأثر في المعنى:

المعنى الدلالي في القراءتين واحد ؛ وهو السؤال عن جوز القتال في الشهر الحرام لكن المفارقة الدلالية تكمن في كون كلمتي قتال وردتا نكرة، فالثاني غير الأول في المعنى لأنّ الأول دال على ما جاء به عبد الله بن جحش، حين قتّل ولم يدر بحلول شهر رجب أما القتال الثانية التي أردفت بـ (كبير) فخلاف القتل الأول.

وذلك أنّ القتال الكبير ليس الذي سألتم عنه، بل هو قتال آخر أشد، فقتالكم المسؤول عنه الغرض منه نصرة الدين وإذلال الكفر فكيف يكون هذا من الكبائر، إنما القتال هو الذي يكون الغرض منه هدم الإسلام وتقوية الكفر، فكان اختيار التنكير في اللفظين إلا أنه تعالى ما صرح بهذا الكلام لئلا تضيق قلوبهم، فترك التنكير لغرض الإبهام، ولو حصل التعريف في أحدهما لبطلت هذه الفائدة الجليلة، فسبحان من له تحت كلّ كلمة سرلطيف.(3).

<sup>1 -</sup> تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي ، ص 154.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، ص 154.

<sup>3 -</sup> ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 21/6- 22.

قوله تعالى: ﴿ مَافِظُوا عَلَى الصَّلُوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسُطَّى ﴾ (1).

الشاهد: (الصلاة) قرأ الجمهور بجر الصلاة، وورد شاذا في قراءة عائشة أمّ المؤمنين والواسطى والحلواني بفتح التاء (الصلاةً) <sup>(2)</sup>.

#### التوجيه:

حجة الجمهور في قراءة (الصلاة) بالجر كونها معطوفة على مجرور (الصلوات) وفي قراءة عبد الله (وعلى الصلاةِ الوسطى) بإضافة على، وبذلك آثر القراء الخفض<sup>(3)</sup>.

و الحجة لمن نصب من وجوه:

أولها: نصبت على الاختصاص، أو حملا على موضع الصلاة (4).

الثاني: أن تكون منصوبة بفعل مضمر دلالة على الحث عليها وهو الوجه الحسن والتقدير: (والزموا الصلاة الوسطى) (5).

### الأثر في المعنى:

إنّ المعنى الدلالي الذي تؤديه القراءتان واحد، فالقراءة بالجر (الصلاةِ) تفيد بأنّ الأمر بالمحافظة على الصلاة الوسطى أوكد من الأمر بالصلوات الأخرى، هذا لأنه جاء الأمر بالمحافظة عليها مرتين واحدة مع سائر الصلوات وأخرى منفردة، أي مرة بصيغة العموم ومرة على التخصيص فجاءت واو العطف مخصصة دالة على فضل ما تخصّصه، ومثلها في قراءة النصب أدت أيضا معنى التخصيص (6).

<sup>1 -</sup> البقرة، الآبة 238.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، تفسير البحر المحيط، ص 251، وينظر: البيلي أحمد، الاختلاف بين القراءات، ص 331.

<sup>3 -</sup> ينظر: معانى القرآن، الفراء، 152/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: تفسير البحر المحيط، 251/2، وينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، 257/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ص: 100، وينظر: معانى القرآن، الفراء، ص: 152.

<sup>6 -</sup> ينظر: الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلي، ص: 232.

#### بين الحالات الثلاث:

وقد وردت حالات كان التوجيه فيها بالرفع والنصب والجر، وهذه أمثلة على سبيل المثال لا الحصر:

قوله تعالى: ﴿ لَا يَسْتُوي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَر ﴾ (1).

الشاهد: (غير) قرأ نافع والكسائي، وابن عامر بنصب (غير)، وقرأ الباقون بالرفع (2) وقرأ بالجر شاذا الأعمش وأبو حيوة (3).

#### التوجيه:

الحجة لمن قرأ بالنصب أنّ (غير) نُصبت على الاستثناء من (القاعدين)، والمعنى (إلا أولي الضرر) ووجه آخر وهو أنها نُصبت على الحال من القاعدين، والمعنى: لا يستوي القاعدون أصحاء (4).

وقد يكون وجها ثالثا وهو الاستثناء من المؤمنين<sup>(5)</sup>، ويبقى الإعراب على حاله. أما قراءة الرفع فأجمع الكثيرون على توجيهها بدلا من القاعدين، وذهب بعضهم أيضا إلى أنها صفة للقاعدين<sup>(6)</sup>، والعلة في جواز وقوع (غير) نعتا وهي نكرة للواعدون) المعرفة أمران: الأول: لم يقصد بهم قوم عينهم بل الجنس فنكروا، والثاني أن غير لم تقع بين ضدين لتتعرف<sup>(7)</sup>، وهذا مذهب سيبويه حين قال: «وإذا قال ما أتاني أحد إلا زيد فأنت بالخيار إن شئت جعلت "إلا زيدً" بدلا، وأن شئت جعلته صفة، واستشهد بالبيت الآتي:

<sup>1 -</sup> سورة النساء: الآية: 95.

<sup>2 -</sup> ينظر: القباقبي محمد بن خليل (ت849هـ)، إيضاح الرموز مفتاح الكنوز (الجامع للقراءات الأربعة عشر)، تح: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص: 204. وينظر: البنا، الإتحاف، 19/1.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 344/3.

<sup>4 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص201 . وينظر: الفراء، معانى القرآن، 284/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 345/3.

<sup>6 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 201، البنا، إتحاف فضلاء البشر، 2/ 519.

<sup>7 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 345/3.

# لَوْ كَانَ غَيْرِي سُلَيْمَى اليَوْمَ غَيْرِه وَقَعُ الْحَوَادِثِ إِلَّا الصَّارِمُ الدَّكَرُ

كأنه قال: "لو كان غيري غير الصارم الذكر، لغيره وقع الحوادث" إذا جعلت غيراً الآخرة صفة للأولى»(1).

والحجة لمن قرأ جرا، أن جعل (غير) نعتا للمؤمنين، أو بدلا منه (2).

وقد وجهت هذه القراءات أيضا على قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ (3)، فغير صفة من ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾.

ومن قوله تعالى: ﴿ أُو التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ ﴾ (4).

قال ابن خالویه: «و اعلم أنّ (غیرا) تكون صفة و استثناء، فإذا كانت صفة جرت على ما قبلها من الإعراب ...فإذا كانت استثناء فتحت نفسها وخفضت بها ما بعدها»<sup>(5)</sup>.

### الأثر في المعنى:

إنّ الأثر الذي أحدثته القراءات الثلاث، كان محل اختلاف في الدلالة، فالحرج مرفوع عن الضرر بالعمى، أو العرج أو المرض، لكن (غير أولى الضرر) هل تدل أنّ المؤمنين القاعدين الأضرّاء يساوون المجاهدون أم لا؟ قال الرازي: «أنه لا يدل لأنا إنّ حملنا لفظ (غير) على الصفة وقلنا التخصيص بالصفة لا يدل على نفي الحكم عما عداه لم يلزم ذلك، وإن حملناه على الاستثناء وقلنا الاستثناء من النفي ليس بإثبات لم يلزم أيضا ذلك، أما إذا حملناه على الاستثناء بإثبات من النفي لزم القول بالمساواة» (6).

<sup>1 -</sup> سيبويه، الكتاب، 333/2 - 334

<sup>2 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 284/1، وينظر: تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، 345/3، وينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري، 404/1.

<sup>3 -</sup> سورة الفاتحة، الآية: 07.

<sup>4 -</sup> سورة النور، الآية: 31.

<sup>5 -</sup> ابن خالویه أبو عبد الله (ت370هـ)، إعراب ثلاثین سورة من القرآن الكریم، المكتبة الثقافیة، بیروت، لبنان، د.ت، ص 32 - 33، ینظر: الرازی، التفسیر الكبیر، 11/ 07.

<sup>6 -</sup> الرازي، التفسير الكبير، 08/11.

فالمساواة حاصلة وغير مستبعدة، يدل عليها قوله تعالى في آية أخرى: ﴿لَيْسَ عَلَى الْضُعُقَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُثْقِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلّهِ وَرَسُولِهِ ﴿(1)، وذهب أبو جعفر النحاس إلى أنّ النصب أبين والحديث يدل على معنى النصب (2)، ودل على ذلك سبب نزول الآية: «عن زيد بن ثابت قال: كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم حين نزلت عليه: (لا يستوي القاعدون من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله)، ولم يذكر أولى الضرر، فقال ابن أم مكتوم: كيف وأنا أعمى ولا أبصر، قال زيد: فتغشى النبي صلى الله عليه وسلم في مجلسه الوحي، فاتكا على فخذي، والذي نفسي بيده لقد ثقل على فخذي حتى خشيت أن يرضها ثم سُري عنه فقال: أكتب ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَر ﴾ فكتبتها» (3).

وفي قوله تعالى: ﴿تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴾ (4).

الشاهد: (تنزيل) قرأها بالنصب ابن عامر، وحفص وحمزة، والكسائي وخلف والباقون برفعها، وقرأها بالجر الحسن البصري<sup>(5)</sup>.

### التوجيه:

اتفق النحاة والمفسرون في إعراب الأوجه الثلاثة وأعزوها إلى أن:

1. النصب وفيه وجهان: الأول: أنه مصدر منوي كأنه قال (نزل تنزيل) ويكون التقدير (نزل القرآن)، والثاني: أنه مفعول لفعل مضمر والتقدير: (أعني تنزيل) (6).

<sup>1 -</sup> التوبة، الآية 91.

<sup>2 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 201.

<sup>3 -</sup> ينظر: النيسابوري أبو الحسن (ت468هـ)، أسباب النزول، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، طـ01، 2004م، ص 105.

<sup>4 -</sup> يس، الآية 05.

<sup>5 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 397/2، وينظر: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 364.

<sup>6 –</sup> ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 42/26، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص814.

2. الرفع: على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: (هو تنزيلُ العزيز الرحيم) أو (هذا تنزيلُ) أو (إنه تنزيلُ).

أو يرفع بالابتداء وذلك بالاستئناف مقطوع ما قبله فيكون (تتزيل) مبتدأ خبره (لتتذر)<sup>(1)</sup>.

3. الجر: على أنه بدل من القرآن والتقدير (والقرآن الحكيم تنزيل) (2)

## الأثر في المعنى:

جاءت هذه القراءات الثلاث اختلافا في الإعراب، غير أنها متفقة المعنى الدلالي فكلها تدل على الإنذار ممّا نزَّل العزيز الرحيم، قال الرازي: «وقوله (العزيز الرحيم) إشارة إلى أنّ الملك إذا أرسل رسولا فالمُرسلُ إليهم إمّا أنْ يخالفوا المُرسلَ ويهينوا المُرسلَ وعينئذ لا يقدر الملك على الانتقام منهم إلا إذا كان عزيزا أو يخافوا المُرسلِ ويكرموا المُرسلَ وحينئذ يرحمهم الملك»(3).

### التوجيه النحوي في الأفعال:

## أ. بين الرفع والنصب:

في هذا النوع من الاختلاف توجيهات عديدة تفنن النحاة في تنويع تخريجاتها وهذه أمثلة مختارة لبيان القليل مما ذكر، فمثلا:

قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ يَأْتِي تَأُويلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ قَهَلْ لَنَا مِنْ شُفْعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ ثُرَدُ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (4).

<sup>1 -</sup> ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 42/26.

<sup>2 -</sup> ينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 356/2، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 814.

<sup>3 -</sup> ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 42/26.

<sup>4 -</sup> الأعراف، الآية 53.

الشاهد: (نردُ) قرأها الجمهور بالرفع وقرأها شاذا بالنصب الحسن البصري، وابن أبي إسحاق وأبو حيوة (1).

#### التوجيه:

أما حجة الجمهور (نرد) بالرفع فعطف جملة فعلية على جملة اسمية، وجملة (نرد) دخلت مع الجملة التي قبلها في الاستفهام، فكان التقدير: (فهل لنا من شفعاء؟ أو نرد؟) وهنا تمنى جاء على جواب الاستفهام (2).

وقال أبو جعفر النحاس: «هو عطف على المعنى؛ أي: هل يشفع لنا أحد أو نردّ» $^{(3)}$ .

وأما حجة من قرأ بالنصب فعطفا على جملة (فيشفعوا لنا)، أو يكون هناك وجه آخر وهو أن تكون "أو" بمعنى (حتى أنْ) والتقدير: (يشفعوا لنا حتى نردّ) فيكون بهذا جواب على جواب، فيكون الشفعاء في أحد الأمرين: إما في الخلاص من العذاب وإما في الرد إلى الدنيا<sup>(4)</sup>.

وذهب أبو جعفر إلى تقدير (أو) بــ(إلا أنّ) فيكون المعنى عنده (إلا أن نردّ) (5).

وهذا مذهب سيبويه، فأصحاب هذا التوجيه استدلوا بقاعدته، «ما انتصب بعد (أو) فإنّه على إضمار أنْ» (6).

## الأثر في المعنى:

إنّ القراءتين قويتا الحجة، وسندهما من الناحية الإعرابية قوي، إلا أنّ قراءة الرفع أخذت القسط الوافر من الترجيح على قراءة النصب من حيث هي قراءة الجمهور

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 308/4.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 4/ 308. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 283.

<sup>3 -</sup> النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، ص 308. وينظر: الفراء، معاني القرآن، 380/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ص 308، وينظر: الفراء، معاني القرآن، 380/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: إعراب القرآن، النحاس، ص: 308.

<sup>6 -</sup> سيبويه، الكتاب، 3/46.

والغرض واحد من القراءتين، هو بيان الله تعالى رؤية الناسين له العذاب، فلا يجدوا إلا أمرين اثنين الشفاعة أو الردُّ إلى الدنيا<sup>(1)</sup>، وهذا هيهات غير كائن . وبيان ذلك الآية: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرينَ ﴾ (2).

قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فَرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ قَاطَلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ (3).

الشاهد: (فأطلع) قرأ حفص بنصب العين والباقون برفعها (4).

#### التوجيه:

الحجة لمن رفع: العطف على (أبلغُ) (5).

والحجة لمن نصب أنّ (أطلع) منصوبة ب: (أنْ) المضمرة وجوبا بعد الفاء السببية بعد الأمر (ابن) فكان جوابا للآمر، وقيل: بعد (أنْ) المضمرة بعد فاء السببية في جواب الترجي بـ (لعل) وهو مذهب الكوفيين، ونحا الزمخشري قال: جوابا للترجي تشبيها للترجي بالتمني وهذا ما منعه البصريون (6).

أما ما كان من رأي الكوفيين فاستدلالا بقاعدة سيبويه التي تجمع بين الأمرين قال: «هذا باب اشتراك الفعل في (أنْ) وانقطاع الآخر من الأول الذي عمل فيه (أنْ)،

<sup>1 -</sup> الرازي، التفسير الكبير، 101/14.

<sup>2 -</sup> الأعراف، الآية 50.

<sup>3 -</sup> غافر، الآية 36 - 37.

<sup>4 -</sup> ينظر: الأصبهاني أبو بكر أحمد، المبسوط في القراءات العشر، تح: حمزة حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، دت، ص 390،، وينظر: البنا، الإتحاف، 437/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: درويش شوكت ،العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، ص 268، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص898.

<sup>6 -</sup> أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 446/4.

فالحروف التي تشترك: الواو، والفاء، وثم، و أو ... ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تشترك على هذا المثال»<sup>(1)</sup>.

واستدل سيبويه بهذا البيت:

سَأَتْرِكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا (2)

قال سيبويه: وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، نصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب لأنّك تجعل أنْ العاملة(3).

# الأثر في المعنى:

إنّ المعنى الدلالي لقراءة الرفع (لعلي أبلغ أسباب السموات) ثم (لعلي أطلع بعد ذلك) فالبلوغ والاطلاع بعد ذلك كلاهما داخلان في الترجي، و (ثمّ) أشد تراخيا من (الفاء) ومعنى قراءة النصب: متى بلغت الأسباب اطلعت<sup>(4)</sup>.

وقد فرق النحاة بين التمني والترجي فقالوا: إنّ التمني يكون في الممكن والممتنع والترجي يكون في الممكن، وبلوغ السموات غير ممكن، لكن فرعون أبرز في خطابه ما لا يمكن في صورة الممكن تمويها للسامعين، ومن أجمل المفارقات الدلالية أن فرعون حين قال: (فاطلع إلى إله موسى) قد أقرر بالإله ثم استدرك بعد ذلك خشية، فقال (وإني لأظنه كاذبا) (5).

<sup>1 -</sup> سيبويه، الكتاب، 52/3.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 39/3.

<sup>3 -</sup> المصدر نفسه، 3/30، وينظر: حماسة عبد اللطيف، اللغة وبناء الشعر، ص 228.

<sup>4 -</sup> النحاس، إعراب القرآن، ص 898.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 7/446. وينظر: محيسن سالم، المستنير في تخريج القراءات المتواترة (من حيث اللغة، الإعراب، التفسير)، دار محسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط05، 2002م، 35/3.

### ب. بين الرفع والجزم:

وفي هذا الجانب وردت قراءات كثيرة وأدلة عدة مما أتاح للموجهين التفنن والإتقان في أنواع التخريجات ففي قوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكُ وَلِيًّا يَرِتُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾ (1).

الشاهد: (يرثني - يرث) قرأ أبو عمرو والكسائي بالجزم وقرأ الباقون بالرفع (2) التوجيه:

الحجة لمن جزم أنه جعل (يرثني- يرث) جزما جوابا للأمر، وإنما صار جوابا الأمر مجزوما لأنّ الأمر مع جوابه لمنزلة الشرط والجزاء.

والمعنى: (هب لي وليّا، فإنّ وهبته لي ورثني) (3)، وهذا من حسن الجزاء (4). وقال الرازي الجزم فيها: جو ابا للدعاء (5).

والحجة لمن قرأ بالرفع في (يرتني، يرث) أن جعلها صفة لــ:(وليا) أي: (فهب لي من لدنك وليا وارثا)، لأنه إنما سأل زكرياء (وليا) وارثا علمه وثبوته وحكمته، فليس المعنى على الجواب، لان الولي غير وارث، فليس المعنى: (إن وهبت لي وليا يرثني) (6).

وهناك وجه آخر: وهو الرفع على القطع مما قبله، وذلك أنّ الآية تمت عند قوله: (وليًا) ثم تبتدئ (يرثني)، أي: (هو يرثني) ومنه (هو يرثني ويرث).

<sup>1 -</sup> مريم، الآية 05 -06.

<sup>2 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر، 2/317، وينظر: البنا، الإتحاف، 233/2.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، ص 438.

<sup>4 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 162/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 438، وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 6/165.

<sup>6 -</sup> أبو زرعة، حجة القراءات، ص 438.

<sup>7 -</sup> المصدر نفسه، ص 438.

## الأثر في المعنى:

ويمكن القول: إن كلتا القراءتين واردتان مادامتا خرجتا عن الشذوذ إلا ما ندر (1)، ما أمكنها تفتح المجال لنطاق الخيار اللغوي الذي تسمح به البنية اللغوية.

وراح أبو جعفر في إبراز الدلالة من خلال القراءتين، أن قراءة الرفع أولى في العربية وأحسن، والحجة في ذلك أن المعنى: هب لي الذي يكون وارثي، ورد الجزم لأن معناه: إن وهبته لي ورثني، فكيف يخبر الله عز وجل بهذا وهو أعلم به منه، وهذه حجة مقتضاة لأن جواب الأمر عند النحويين فيه معنى الشرط والمجازاة.

وللعلماء فيه ثلاثة أجوبة: قيل: وراثة نبوة، وقيل: هي وراثة حكمة، وقيل هي وراثة مال، وارجع العلماء الوارثة إلى الحكمة والعلم، فإنّ النبوة لا تورّث، في الحديث (العلماء ورثة الأنبياء) (2).

قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمُ ابْعَتْ لَنَا مَلِكًا ثُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴿(3).

الشاهد: (نقاتلُ) قرأها الجمهور بالجزم وقرأها شاذا بالرفع (نقاتلُ) وقرئ يقاتلُ (4). التوجيه:

الحجة لمن قرأ بالنون والياء حرفا المضارع، جزما: هي المجازاة بالأمر أو الجزم على جواب الأمر، وكله سواء (5).

<sup>1 –</sup> قرأ مجاهد بتصغير (وارث) وأصلها (وويرث) فأبدلت الواو همزة على لزوم اجتماع الواوين، ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 165/7.

<sup>2 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن،559.

<sup>3 -</sup> البقرة، الآية 246.

<sup>4 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 110.

<sup>5 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 157/1. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 110، وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 103.

# الفصل الثاني التوجيه النحوي لمستويات الكلمة وأثره في الدلالة

والحجة لمن رفع أنه رفع (نقاتلُ) على الاستئناف والتقدير (نحن نقاتلُ) أي إنّا من يقاتلُ<sup>(1)</sup>.

وأمّا من قرأ (يقاتلُ) فقد أجازه الفراء بقوله: «وأما الرفع فأن تجعل (يقاتل) صلة للملك، كأنك قلت: ابعث لنا الذي يقاتلُ»(2).

وهناك وجه آخر ذكره العكبري هو الرفع على القطع، والتقدير (هو يقاتل) ومثله ما سبق ذكره في (يرثني) (3).

## الأثر في المعنى:

الظاهر في القراءتين الصحة من حث الإعراب، أما من ناحية المعنى فالجزم أقوى لأن عليها جمهور القراء-وقد ذهب- إلى ذلك كثير من النحاة وعلى رأسهم الفراء حين قال: «(نقاتل) مجزومة لا يجوز رفعها»(4).

### ح. بين النصب والجزم:

وفيها أمثلة عديدة، قد اخترت أحدها، منها:

قوله تعالى: ﴿فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلِ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ (5).

الشاهد: (أكنْ) قرأ الجمهور بالجزم، وقرأ أبو عمرو بن العلاء بالنصب، ووافقه أبيًّ والحسن، واليزيدي (6).

<sup>1 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 103. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 110.

<sup>2 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 1/157. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 103.

<sup>3 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 110.

<sup>4 -</sup> الفراء، معاني القرآن، 157/1.

<sup>5 -</sup> المنافقون، الآية 10.

<sup>6 -</sup> ينظر: ابن الجزري، النشر، 2/388 . والبنا، الإتحاف، 540/2.

#### التوجيه:

فحجة من جزم (أكنْ) عطف على "المحل" (فأصدقْ) كأنه قيل: (إن أخرتني أصدقْ وأكنْ) (أ)، ويصطلح على هذا العطف عند النحاة: العطف على المعنى ويصطلح عليه في غير القرآن العطف على التوهم (2). وهذا ما ذكره سيبويه، يقول: «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: (فأصدق وأكن من الصالحين)، فقال: هذا كقول زهير (3):

# بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلا سَابِق شَيئاً إِذَا كَانَ جَائِياً (4)

فإنما جروا هذا، لأن الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله فعلى هذا توهموا»(5).

ووجه آخر فإنّ:الفعل مجزوم عطفا على موضع الفاء في قوله تعالى (فأصدق) لأنّ موضعه الجزم ذلك أنّ (أصدّق) مجزوم بعد الفاء السببية، و(أكن) مجزوم على أنه جواب للطلب، والمعنى (إن أخرتني أكن من الصالحين) فالجزم بجواب الطلب<sup>(6)</sup>.

وهذا ما ذهب إليه أيضا صاحب البحر المحيط، (أكن) مجزوم على محل (فأصدق) وهو عطف على الموضع والتقدير: (إن تؤخرني أصدق وأكن) (7).

أما الوجه الثاني: وهو النصب، فعطف على اللفظ (فأصدّق) أو هو عطف على الظاهر (8).

<sup>1 -</sup> البنا، إتحاف فضلاء البشر، 540/2. وينظر: محيسن سالم، المستنير في تخريج القراءات المتواترة، ص173.

<sup>2 -</sup> ينظر: السامرائي فاضل، لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، ص 189، وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 558.

<sup>- 3</sup> ينظر: سيبويه، الكتاب، 100/3

<sup>4 -</sup> زهير بن أبي سلمي، ديوان، ص 140.

<sup>5 -</sup> سيبويه، الكتاب، 101/3.

<sup>6 -</sup> ينظر: السامرائي فاضل، لمسات بيانية في نصوص التتزيل، ص 189.

<sup>7 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 270/8 -271.

<sup>8 -</sup> ينظر: الدلمي خولة، قراءة أبي بن كعب (دراسة نحوية ولغوية)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ01، 2007م، صـ45.

وقال الفراء: (ومَنْ أَثْبَتَ الوَاوَ رَدَّه عَلَى الفِعْلِ الظَّاهِرِ فَنَصبَهُ) (1).

إذا فالنصب وإثبات الواو في (أكون) فهو عطف على لفظ (فأصدق) المنصوب بـ (أن) المضمرة بعد جواب التمني وهو (لولا أخرتني) فحمل على لفظ (فأصدق فأكون) ذلك، لأن (لولا) معناه (هلا) وجواب الاستفهام بالفاء يكون منصوبا، أي جواب الاستفهام الذي فيه معنى التمني، فكان الأولى حمله على اللفظ ولظهوره وقربه وابتعاده عن التوهم (2).

# الأثر في المعنى:

إنّ القراءتين صائبتان من ناحية الإعراب، وأما المعنى فيختلف بقليل وهذا بأنّ الفاء في (فأصدق) سببية فيكون المعنى لولا أخرتني لأصدق، فلما جزم (أكن) كان على غير إرادة الفاء فيصبح (أكن) غير مشارك لـ (أصدق) في السببية وإنما على الشرط أما في قراءة النصب فيشاركه في المعنى ؛ أي إنّه معطوف عليه على إرادة السببية.

وتكمن الجمالية الدلالية في قضية اختلاف القراءتين في المعنى أنه:

لما وردت الآية بنسقين مختلفين شملتا معنى (الصلاح، التصدق) فالصلاح أفضل من التصدق، ذلك أن الذي ينجي من العذاب هو كونه من الصالحين، لا كونه متصدقا، فإن المؤمن، قد لا يتصدق بصدقة أصلا، ومع ذلك يدخل الجنة بصلاحه، فقد يكون ليس ذا مال يتصدق به، فالذي ينجيه من العذاب، صلاحه وأن يحشر في زمرة الصالحين (3)، ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِدَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فيما تَركتُ كُلًا إِنَّهَا كَلِمَةً هُو قَائِلُهَا ﴿ (4)، والله أعلم -.

<sup>1 -</sup> ينظر:الفرّاء، معاني القرآن، 160/3.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 711.

<sup>3 -</sup> ينظر: السامر ائي فاضل، لمسات بيانية، ص 190 - 191.

<sup>4 -</sup> المؤمنون، الآية 100.

### التوجيه النحوى لحروف المعانى:

سبق ذكر أن الحرف كلمة تستعمل للربط بين الكلام أو الدلالة على معنى في غيرها وتختلف هذه المعاني في النحو، وقد ذكر بعض النحويين للحرف أزيد من خمسين معنى ترجع -غالبا- إلى خمسة أقسام: معنى في الاسم خاصة كالتعريف، ومعنى في الفعل خاصة كالنفي ومعنى في الجملة، كالنفي والتوكيد والربط بين مفردين، كالعطف مثلا...(1).

وقد اخترت بعض الأمثلة التي تبين أهمية هذه الحروف في التوجيه النحوي لبعض القراءات وأبيات من الشعر.

# أ. فتح همزة إنّ وكسرها:

قوله تعالى: (وما يشعركم أنها إذا جاءت لا يؤمنون) (2).

الشاهد: أنها: قرأها ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف بكسر الهمزة، والباقون بفتحها، ووافق الكسر من القراءات الشاذة ابن محيصن واليزيدي والحسن البصري<sup>(3)</sup>.

### التوجيه النحوي:

الحجة لمن كسر الهمزة في (أنها) إنه استئناف، انتهت الجملة على (ما يشعركم) جملة استفهامية انتهى الخبر عندها، أي: (ما يدريكم)، ثم ابتدأ الخبر عنهم (إنهم لا يؤمنون)(4).

وقد ذهب سيبويه في تعليل هذا قائلا: «وسألته -يقصد الخليل- عن قوله عز وجل: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟

3 - ينظر: ابن الجزري، النشر، 261/2. ينظر: البنا، الإتحاف، 26/2. وينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 265.

<sup>1 -</sup> ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 25.

<sup>2 -</sup> الأنعام، الآية 109.

<sup>4 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 265. وينظر: النحاس، معاني القرآن، ص 280. وينظر: ابن خالويه، إعراب القراءات وعللها، ص 167.

فقال: لا يحسن ذا في ذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم، ثم ابتداً فأوجب فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون، كذلك عذرا لهم...»<sup>(1)</sup>.

وقد نحا أكثر العلماء هذا المنحى متبعين الخليل في هذا الوجه الذي بيّنه قال الفراء: «(إنها) مكسورة الألف (إذا جاءت) مستأنفة، ويجعل (وما يشعركم) كلاما مكتفيا» (2)، فهذا مذهب النحاة في تخريج قراءة الكسر أنها على الاستئناف وراحوا ذا المذهب على آيات عدة ومنها قوله تعالى: ﴿وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴾ (3).

وأما الحجة لقراءة الباقين، بفتح همزة (إنّ) وقد ذهب الموجهون لها عدة توجيهات:

1. أن تكون (أنّ) بمعنى (لعلّ) وهذا رأي الخليل ابن أحمد، وهو ما قاله سيبويه: «قال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنّك تشتري لنا شيئا، أي لعلّك فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون»(4).

وذهب إلى هذا أبو على الفارسي –أيضا– قال: «وحجة من فتح الهمزة أنه جعل (أنّ) بمنزلة (لعلّ) لغة فيها $^{(5)}$ ، وبهذا يكون المفعول الثانى لـ (يشعركم) محذوفا $^{(6)}$ .

واستدل الذاهبون هذا الرأي بقول الشاعر:

أرينِي جَوَاداً مَاتَ هُزْلاً لأَتْنِي أَرَى مَا تَريْنَ أَو بَخِيلاً مُخَلَّدَا (<sup>7)</sup> قالوا: يريد (لعلى أرى ما ترين) (<sup>8)</sup>.

<sup>1 -</sup> سيبويه، الكتاب، 123/3.

<sup>2 -</sup> الفراء، معاني القرآن، 1/350.

<sup>3 -</sup> الأنبياء، الآية 95.

<sup>4 -</sup> سيبويه، الكتاب، 123/3.

<sup>5 -</sup> الفارسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 444/1.

<sup>6 -</sup> وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 264.

<sup>7 -</sup> الطائى حاتم، الديوان، دار صادر، بيروت، لبنان، 1981م، ص 40.

<sup>8 -</sup> أبو زرعة، حجة القراءات ص 226 . ينظر: السامرائي فاضل، معاني النحو، 274/1.

وعلق على هذا الوجه الكثير من العلماء واستحسنوه، قال الفراء: «وهو وجه جيّد أن تجعل (أنّ) في موضع لعل» $^{(1)}$ .

ولقد استعملت العرب (إنّ) بمعنى (لعلّ) غير قليل: ترجمت ذلك الشواهد الشعرية الموروثة عن أشهر أمراء الكلام، ومن ذلك قولهم:

عُوجَا عَلَى الطَّلَلِ المُحِيلِ لِأَثَنَا نَبْكِي الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ حِدَام (2) وقول آخر:

أعَاذِلَ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِيَّتِي إلى سَاعَةٍ فِي اليَوْمِ أَوْ فِي ضُمَى الغَدِ (3) وكلا البيتين جاءت فيهما (أنّ) بمعنى (لعل) والتقدير قولنا:

(لعلنا نبكي) و (لعل منيتي)، قال ابن منظور: «ويدلل على صحة ما ذكرت في (أنّ) في بيت عدي قوله سبحانه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى ﴾» (4).

2. أن تكون (لا) زائدة وتكون (أنّ) وما عملت فيه من موضع المفعول الثاني (5). وبهذا يكون التقدير: وما يُشعركم أن الآية إذا جاءت يؤمنون؛ أي إنهم لا يؤمنون إذا جاءتهم الآية التي اقترحوا بها هذا المعنى (6).

وأعقب الفراء قائلا: «و(لا) في هذا الموضع صلة كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسَجُدُ ﴾ معناه: أن تسجد »<sup>(7)</sup>.

<sup>1 -</sup> الفراء، معاني القرآن، 350/1.

<sup>2 -</sup> امرئ القيس، الديوان، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط05، د.ت، ص 15.

<sup>3 -</sup> ينظر: ابن منظور، لسان العرب، مادة (انن)، 181/1، وجاء في الديوان المنشور بتحقيق: محمد جبار المعيبد،

برواية أخرى: أعاذل ما يدريك ألا تَظننا إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد.

ينظر: العبادي عدي بن زيد، ديوان، تح: محمد جبار المعيبد، دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد، و 1965، ص 103.

<sup>4 -</sup> ابن منظور، لسان العرب، 181/1.

<sup>5 -</sup> العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 264.

<sup>6 -</sup> ينظر: الفارسي، الكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها، 444/1.

<sup>7 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 350/1.

وذهب هذا المذهب كثيرون ممن جوزا أن تكون (لا) في تأويل زائدة وفي آخر غير زائدة ومثال هذا ما جاء في البيت:

#### أبَى جُودُهُ لَا البُحْلُ وَاستَعجَلتْ به نعَم مِنْ فتَّى لَا يَمنَعُ الجُودَ قاتِلَه (1)

فهذا البيت ينشد بالوجهين؛ أي بنصب (البخل) وجره، فمن نصب كانت (لا) زائدة والتقدير (أبي جوده البخل) ومن جر كانت ثابتة (2).

وهذا الرأي من قضية الزيادة لـ (لا) قابله النحاس بالرفض قال: «فأما قول الكسائي أنّ (لا) زائدة فخطأ عند البصريين لأنها إنما تزداد فيما لا يُشكل» $^{(3)}$ .

والوجه الثالث أنّ (أنّ) على بابها و(لا) غير مزيدة، وليس في الكلام حذف بل المعنى، وما يدريكم عدم إيمانهم، ويكون هذا جوابا لمن حكم عليهم بالكفر أبدا ويئس من إيمانهم<sup>(4)</sup>.

#### الأثر في المعنى:

إن المعنى الدلالي الذي تظهر القراءتان الصحيحتان مادامتا متواترتين هو استحالة ايمان الكفار البتة، وما يشعركم ويدريكم بمعرفة انتفاء إيمانهم لا سبيل لكم إلى الشعور بها وهذا معنى قراءة الكسر في (أنها).

أما المعنى في قراءة الفتح في (أنها)، أيها المؤمنون أنّ الآية التي تقترحونها إذا جاءت لا يؤمنون، وأنتم لا تدرون ذلك، وكان المؤمنون يطمعون في إيمانهم إذا جاءت تلك الآية، ويتمنون مجيئها، وأنكم لا تدرون ما سبق في علمي به (5). ودليل ذلك قوله تعالى: ﴿كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُوّلَ مَرَةٍ ﴾ (6).

<sup>1 -</sup> ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 302.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، ص 303.

<sup>3 -</sup> النحاس، ينظر: إعراب القرآن، ص 280.

<sup>4 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 264.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 204/4.

<sup>6 -</sup> الأنعام، الآية 110.

قوله تعالى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقُولُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةٌ مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ النَّاسَ كَاثُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِنُونَ ﴾ (1).

الشاهد: (إنّ): قرأعاصم وحمزة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الهمزة في (إنّ) وقرأ الباقون بكسرها<sup>(2)</sup>.

#### التوجيه النحوي:

1. الحجة لمن قرأ بكسر (إنّ) تحتمل وجهين:

الأول: أن تكون جملة مستأنفة وهذا اتفاق جل النحاة والمفسرين<sup>(3)</sup> فجعلوا بذلك الكلام تاما عند (تكلمهم) واستؤنف بـ (إنّ) (4).

الثاني: أن يكون التكليم بمعنى القول أو إضماره؛ أي حكاية لقول الدابة.

والتقدير: (تقول لهم إنّ الناس) (<sup>5)</sup>، وبهذا يكون خروجها لأجل هذه العلّة (أن تكلم الناس).

2.و الحجة لمن فتح همزة (إن) فعلى حذف الجار، والتقدير: (تكلمهم بأن)، وموضعها نصب (6).

وحجة من فتح -أيضا- الاستناد إلى حرف عبد الله (بأنّ الناس) وقراءة أبيّ (تنبئهم أنّ الناس)، فقد أضاف عبد الله بن مسعود الباء، في (أنّ).

2 - ينظر: البنا، إتحاف فضلا البشر، 335/2. وينظر: القاضي عبد الفتاح، البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، ص 296.

<sup>1 -</sup> النمل، الآية 82.

<sup>3 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 2/300. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 480.

<sup>4 -</sup> أبو زرعة، حجة القراءات، ص 538 . ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 707.

<sup>5 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، 707 . ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 218/24.

<sup>6 -</sup> ينظر: الزمخشري، الكشاف، 474/4، وينظر: الفراء، معانى القرآن، 300/2.

<sup>7 -</sup> ينظر: ابن جني، المحتسب في تبيين وجود شواذ القراءات، 145/2.

قال صاحب الإتحاف: وهذه الباء تحتمل التعدية والسببية؛ أي تحدثهم بأن...أو بسبب انتفاء الإيمان، وذهب إلى ذلك -أيضا- صاحب المحيط مضيفا؛ أي تخاطبهم بسبب انتفاء إيقانهم بآياتنا<sup>(1)</sup>.

وبهذا كانت حجة الفتح استنادا على قراءة ابن مسعود بإثبات الباء في (أنّ) فلما سقطت الباء حكم عليها بالنصب<sup>(2)</sup>.

#### الأثر في المعنى:

إنّ كلا القراءتين صحيحتين من ناحية الإعراب وحتى المعنى، وأنّ القراءتين تكملان بعضهما، فالأولى تفسّر الثانية وكلاهما تعودان إلى (أنّ الناس كانوا بآياتنا لا يوقنون) أما من ناحية من قرأ الهمزة بالكسر فالتكليم راجع إلى الله مع احتمال للدابة، وأما قراءة الفتح فالتكليم عائد للدابة، أي (تخاطبهم)، فالفعل ههنا راجع للدابة (أنّ)، ومنه ذهب أكثر المفسرين رأي من قرأ "تكلمهم" (4)، كان هذا شاهدا على قراءة (أنّ) بفتح الهمزة، فتتكلمهم "تجرجهم" أي تفعل بهم ذلك بكفرهم وزوال يقينهم (5).

#### ب. إنّ الثقيلة:

ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا إِنَّ هَدَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ (6).

الشاهد: "إنّ هذان": قرأ القراء كلهم بتشديد نون (إنّ) وإثبات ألف (هذان) عدا أبي عمرو البصري قرأ بياء في (هذان) أي (إنّ هذين لساحران).

<sup>1 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 2/335 . وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 92/7.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 537 . وينظر: فكري إيهاب، تخريج قراءات فتح القدير، ص 280.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 92/7. وينظر: الرازي، التفسير الكبير، 218/24. و الزمخشري، الكشاف، 474/4.

<sup>4 -</sup> قراءة ابن عباس، وسعيد بن جبير، ومجاهد والجحدري، وأبي زرعة، ينظر: ابن جني، المحتسب، 144/2.

<sup>5 -</sup> ينظر: ابن جني، المحتسب، 2/145، وينظر: الرازي، التفسير الكبير، 218/14، وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 92/7.

<sup>6 -</sup> طه، الآية 63.

وقرأ ابن كثير وحده بتخفيف نون (إن) وتشديد نون (هذان)، ووافقه حفص غير أنه خفف الاثنين معا، ذهب مع حفص ابن محصن من طريق الشاذ<sup>(1)</sup>.

#### التوجيه النحوي:

وددت البدء بتوجيه قراءة أبي عمرو، فهي ظاهرة موافقة للقاعدة النحوية ومكشوفة الإعراب، فوضوحها من حيث الإعراب يكمن في أنّ (هذين) اسم (إنّ) منصوب بالياء و(اللام) للتوكيد، و(ساحران) خبرها. غير أن قراءة أبي عمرو استشكلت من ناحية الرسم ولم يردّ ذلك على أبي عمرو، فقد رسمت بدون ياء ولا ألف (هذن)، ولكن ثبوت صحة تواترها نزهها من الطعن<sup>(2)</sup>.

معلوم أن القاعدة النحوية المتعارف عليها في تراثنا النحوي أنه: «إن حرف توكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر نحو "إن زيداً ذاهبً" »(3).

وإن أجاز بعضهم في عملها أن تنصب الاثنين المبتدأ والخبر كونها لغة من لغات العرب ودليل ذلك قول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ، وَلْتَكُنْ خُطْاكَ خِفَافاً، إِنَّ حُرَّاسِنَا أُسْدَا (4)

هذا وأوله المتشبثون بالقاعدة على أنه حال، والخبر محذوف والتقدير (تلقاهم أسدا) أو خبر (كان) محذوفة، أي: (كانوا أسدا) (5).

2. الحجة لمن شدّد نون (إنّ) وأثبت ألف (هذان) تكمن في أوجه:

أولها: أنّ هذه القراءة تؤخذ بلا تأويل كونها جاءت على لهجة العرب، ومن لغة بني الحارث بن كعب، يجعلون الاثنين في رفعهما ونصبهما وخفضهما بالألف.

<sup>1 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 249/2. وينظر: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 307.

<sup>2 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 249/2. وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 454.

<sup>3 -</sup> المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 393.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه، ص 394. والبيت منسوب لعمر بن أبي ربيعة غير أنه غير وارد في ديوانه.

<sup>5 -</sup> ينظر: المصدر نفسه، ص 394.

وهذا مذهب الفراء والكسائي<sup>(1)</sup>، واستدل أصحاب هذا المذهب ببيت شعري لرجل من أسد، يريد بنى الحارث:

#### فَأَطْرَقُ إطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلُو يَرَى مَسَاغًا لِثَابَاهُ الشُّجَاعِ لَصَمَّمَا

قال الفراء: «وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خط يدا أخي بعينه» (2).

فعلى هذا قاس الفراء وشيخه الكسائي في تخريج هذا الوجه.

ومما يدعم ذا القول: «أنها لغة كنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد»(3)، ومثل ذلك قول الشاعر:

#### تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عقيم (4)

ثانيا: وقد ذكر العلماء أوجها عدة في بيان ذلك:

1. أن تكون (إن بمعنى (نعم) أو (أجل) وذهب إلى هذا كثير، وبهذا يكون (هذان) مبتدأ و (لساحران) خبره (5).

قال أبوجعفر: «العرب تأتي بإن بمعنى نعم...وذلك أن خطباء الجاهلية كانت تفتتح في خطبتها بنعم». (6)

وقال المبرد: «أحسن ما قيل في هذا أن يجعل "إن" بمعنى نعم، المعنى: (نعم هذان لساحران) فيكون ابتداء وخبرا»<sup>(7)</sup>.

<sup>1 -</sup> ينظر: الفراء، معاني القرآن، 184/2.

<sup>2 -</sup> المصدر نفسه، 184/2 . وينظر: الرازي، التفسير الكبير، 75/22.

<sup>3 -</sup> أبو زرعة، حجة القراءات، ص 454.

<sup>4 -</sup> ينظر: ابن فارس، مقاييس اللغة، (مادة هبو)، 31/6.

<sup>5 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 249/2. وينظر: إعراب النحاس، القرآن، ص 585.

<sup>6 -</sup> النحاس، إعراب القرآن ص 585. وينظر: الزمخشري، الكشاف، 92/4.

<sup>7 –</sup> أبو زرعة، حجة القراءات، ص 455.

ومما استُدل به في هذا الصدد من أبيات الشعر:

وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وقد كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّه (1)

وقول آخر:

لَيْتَ شَعْرِي هَلْ لِلْمُحِبِّ شِفَاء مِنْ جَوَى حُبِّهِنَّ إِنَّ اللَّقَاء (2)

اتفق المبرد وأبو جعفر النحاس على أنّ (إنّ) ههنا بمعنى (نعم) وعلى هذا ذهبوا إلى أنّ (إنّ هذان لساحران) بمعنى (نعم).

2. اسمها ضمير الشأن محذوف والتقدير: (إنّه هذان لساحران) وخبر الجملة من قوله (هذان لساحران)، واللام في (لساحران) داخلة على خبر المبتدأ .(3)

وقيل إنّ اللام لا تدخل الأخبار وأنّ حذف الضمير لا يجيء إلا في الشعر، فأولها بعضهم بأن "اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: (لهما ساحران) فدخلت على المبتدأ المحذوف.(4).

3. والوجه الآخر الذي ذهب إليه الفراء، وهو أنّ: «الألف من هذا وجدت دعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدت عليها نونا ثم تركت الألف ثابتة على حالها لا تزول على كل حال، كما قالت العرب (الذي) ثم زادت نونا تدل على الجماع فقالوا الذين في رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) في رفعه ونصبه وخفضه». (5).

4. والحجة لمن خفف النون في (إنّ) فقد أجمع النحاة على أنّ ما بعد (إن) مبتدأ وخبر واللام التي في الخبر يسمونها: اللام الفارقة أي التي تفرق بين (إن) المخففة من

<sup>1 -</sup> أبو زرعة، حجة القراءات، ص 455.

<sup>2 -</sup> النحاس، إعراب القرآن، ص 586.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 238/6. وينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 249/2.

<sup>4 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 6/238 . وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 455 . وينظر: العكبرى، إملاء ما من به الرحمن، ص 419.

<sup>5 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 184/2 . وينظر: النحاس، إعراب القرآن ص 586.

الثقيلة والنافية، على رأي البصريين . والكوفيون يزعمون أنّ (إن) بمعنى (ما) واللام بمعنى (إلا)<sup>(1)</sup>.

وبهذا يكون التقدير: (ما هذان إلا ساحران)، وهذا رأي حسن؛ لأنه يستند إلى القاعدة النحوية القائلة: «قد يكون دخول اللام واجبا، وذلك إذا خُقّفت إنّ وأهملت، ولم يظهر قصد الإثبات، كقولك (إنْ زيدٌ لمنطلق) وإنّما وجبت ههنا فرقا بينها وبين إن النافية ... ولهذا تسمى اللام الفارقة، لأنها فرّقت بين النفى والاثبات»(2).

ويظهر مما سبق أن قراءة التخفيف الأقرب إلى الاستحسان، كونها الأصلح إعرابا بعد قراءة أبي عمرو وإن خالفت الرسم، أما قراءة ابن كثير بتخفيف (إنّ) وتشديد نون (هذان) فلها نفس الوجه الذي سبق في توجيه من خفف (إنّ).

غير أنّ العكبري قد ضعف كل التوجيهات فقال في توجيه (إنّ هذان) «كلا التوجيهين -يقصد (نعم) وحذف ضمير الشأن - ضعيف، وقال في النون المخففة، وهو ضعيف أيضا» (3)، غير أنّ العكبري ورغم سعة علمه يبقى وحيدا في طرحه والآراء التي ذكرنا بإجماع النحاة والإجماع أولى بالإتباع.

#### الأثر في المعنى:

إنّ كل التوجيهات التي ذكرت، لها أساس من الصحة في لغة العرب، وعليه تظهر الدلالة الإعجازية للقرآن الكريم في اختلاف حرفه، وتباين أوجه إعرابه، وإن كل ما ذكرناه له سند صحيح في الرواية ووجه موافق للغة العرب وما نطقت به قريحة القبائل، فكلها حسن وإن تفاوتت فيه الأهواء والشيع وتظهر الدلالة الجمالية في الآية (إنّ هذان لسماحران) من خلال أنها بدل من (النجوى) التي تتاجاها السحرة سرا، قال المفسرون: نجواهم قالوا: إنْ غلبنا موسى اتبعناه....وإن كان ساحرا سنغلبه، وإن كان من السماء فله

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 238/6. ينظر: أبو زرعة، الحجة للقراءات، ص 456.

<sup>2 -</sup> الأنصاري ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، ص 180.

<sup>3 -</sup> العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص: 419.

أمر، ... وكيف يجب تدبير أمر الحبال والعصي وكيف تكون أوقع في القلوب وأظهر للعبوب... (1).

#### بين (إنْ) و(أن) الخفيفتين:

قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ (2). الشاهد: (أَنْ) قرأ الجمهور بهمزة مفتوحة وتخفيف النون، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بكسر الهمزة في (أنْ) وتخفيف النون ووافقهما ابن محيصن مما قرئ شاذا(3).

#### التوجيه النحوي:

الحجة لمن فتح الهمزة في (أن) أنه أمر ظاهر في التلاوة، وعليه ظهر التفسير وهذا لأنّ المشركين صدوا النبي صلى الله عليه وسلّم عن البيت، ومنعوهم دخول مكة، فهو أمر قد مضى... وراح المفسرون إلى تقدير الكلام بقوله جل ذكره (لا يكسبنّكم بغض قوم من اجل أن صدوكم عن المسجد الحرام الاعتداء) (4).

قال العكبري: «يقرأ بفتح الهمزة وهي مصدرية والتقدير الأن صدوكم وموضعه نصب أو جر على الاختلاف» (5).

إذا فقد اتفق النحاة على جواز القراءة ب(أنْ) لأنّ فيها الدلالة على المضي وهذا أصوب، قال الفراء: «ولو فتحت لكان صوابا» (6) وقال مكي القيسي: «والفتح الاختيار، لأنّ عليه أتى التفسير أنّه أمر قد مضى» (7).

<sup>1 -</sup> ينظر: الرازي، التفسير الكبير، 74/22.

<sup>2 -</sup> المائدة، الآية 02.

<sup>3 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 529/1. وينظر: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص 208. ينظر: البن الجزري، النشر، 254/2.

<sup>4 -</sup> ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، 405/1. وينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 437/3. ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 222.

<sup>5 -</sup> العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 213. وينظر: الفراء، إعراب القرآن، 300/1.

<sup>6 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 300/1.

<sup>7 -</sup> القيسي، الكشف، 1/405.

والحجة لمن كسر همزة (أنْ) وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو، أنّه أعمل (إنْ) عمل الشرط، وجعل الأمر منتظرا وتقديره: (إن وقع صدّ فيما يستقبل فلا يكسبنكم الاعتداء) فلا إنّ) للشرط والصدّ منتظر وقوعه (1).

وعليه فقد يقع في الماضي الجزاء، وليس المراد بالماضي الجزاء، ولكن المراد: أن ما كان مثل هذا الفعل، فيكون اللفظ على ما مضى والفعل على مثله. وأضاف مكي في تفسير هذا، بأنْ يكون الشرط مستقبلا على (بأنْ) وهو مثال لأمر قد مضى والتفسير والإخبار على أنّه أمر قد كان وصد قد وقع، فالكسرة في (إنْ) أولى، على أنه مثال لما مضى وعلى هذا قول الشاعر:

أَتَغْضَب إِنْ أَدْنَا قَتَيْبَةَ حُزَّتَا جِهَارِا وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ بِنِ خَارِم (2).

فالذي بعد (إنْ) أمر قد وقع، لكنه على معنى المثال؛ أي على معنى: (أتغضب إن وقع مثل حزّ أذنى قتيبة) (3).

ومن هذا المنطلق استرسل أصحاب الاتجاه الفني مستغلين الإمكانات المتاحة في سعة اللغة العربية في استعمال (إنْ) الشرطية، التي تستخدم أصلا في المبهم أو المحتمل الوقوع في مقام الجزم والتحقيق<sup>(4)</sup>.

وأمّا الواقفون وقوف الرفض فلا يسيغون الجزم بـ (إنْ) وهو عندهم ضعف قال: أبو جعفر النحاس: «وهذه القراءة لا تجوز بإجماع النحويين إلا في شعر ؛ لأنّ (إنْ) إذا عملت فلابد في جوابها من الفاء والفعل...والعلماء الجلّة بالنحو والحديث والنظر يمنعون القراءة بها الأشياء»(5).

<sup>1 -</sup> القيسى، الكشف، 1/405. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 213.

<sup>2 -</sup> ينظر: سيبويه، الكتاب، 161/3، والبيت للفرزدق.

<sup>3 -</sup> القيسي، الكشف، 1/405.

<sup>4 -</sup> ينظر: أحمد سعد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 190.

<sup>5 -</sup> النحاس، إعراب القرآن، ص 222.

واحتج لهذا الرأي بأن هذه الآية نزلت عام الفتح سنة ثمان وكان المشركون صدوا المؤمنين عام الحديبية سنة ست، فالصد كان قبل الآية، وإذا قرئ بالكسر لم يجز أن يكون إلا بعده (1)، وقال ابن جني: «في هذه القراءة ضعف، وذلك لأنه جزم بــ(إنْ) ولم يأت لها بجواب مجزوم أو بالفاء»(2).

لكن هذا القول لا يمكن الأخذ به فالقراءة بالكسر في (أنْ) مشهورة وواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي من السبعة الكبرى، والمعنى معها صحيح وهو ما ذهب إليه مكي وبهذا يكون التقدير: (إنّ وقع صد في المستقبل مثل الصد الذي كان زمن الحديبية) (3).

#### الأثر في المعنى:

إنّ كلا القراءتين مشهورتان ولا يشك أحد في صحة المعنى فيهما ولا الإعراب فأمّا دلالة القراءة بالفتح بذلك أمر بيّن وهو وقوع الصدّ في زمن الماضي وأما دلالة الكسر فهو تقدير لوقوع الصد في المستقبل كما وقع في الماضي، قال الفراء: «فإن كسرت جعلت الفعل مستقبل، وإن فتحت جعلته ماضيا وإن جعلته جوابا بالكسر صلح»(4).

وبهذا يكون المراد بالآية المستقبل من خلال قراءة الكسر، فالصد محتمل الوقوع مستقبلا، وقراءة الفتح دالة على مضي الصد، وعليه فإن المجوزين للكسر والفتح معا يريدون ترسيخ كون القرآن صالحا لعلاج المشاكل في الماضي والحاضر والمستقبل، وكون القراءات تتسع لمعان كثيرة خدمة للمسلمين (5).

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 437/3 . وينظر: أبو جعفر النحاس، إعراب القرآن، ص 222.

<sup>2 -</sup> ابن جني، المحتسب، 206/1

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 437/3.

<sup>4 -</sup> الفراء، معانى القرآن، 300/1.

<sup>5 -</sup> ينظر: العشيبي بشرة فرج، أثر التوجيه في تفسير القرآن الكريم بالرأي، منشورات جامعة فان يونس، بنغازي، ليبيا، ط01، 1999م، ص 321.

#### إعمال (إنْ) النافية عمل (ما) الحجازية:

إعمال (إنْ) إعمال ما الحجازية في خلاف، أجاز ذلك الكسائي وأكثر الكوفيين ومن البصريين، البسريين ابن السراج والفارسي وابن جني، ومنع إعمالها الفراء وأكثر البصريين، واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح: أنّ إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم (1).

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ﴾ (2).

الشاهد: (إنّ – عبادً) قرأ الجمهور بـ (إنّ) المشددة وضم (عباد)، وقرأ شاذا بتخفيف (إنّ) وكسرها لالتقاء الساكنين، ونصب (عباد)، أي (عبادا) سعيد ابن جبير بما حكاه أبو حاتم السجستاني<sup>(3)</sup>.

#### التوجيه النحوي:

1. الحجة ثابتة في قراءة الجمهور من ناحية الإعراب ف (الذين تدعون من دون الله) اسم (إنّ) و (عباد) خبرها، وهذا اتفاق النحاة والمفسرين<sup>(4)</sup>.

2. والحجة لمن خفف نون (إنّ) ونصب (عبادا) بإجماع الموجهين لها من نحاة ومفسرين أنّ (إنّ) هي النافية أعملت عمل (ما) الحجازية، فرفعت الاسم ونصبت الخبر فـ (عبادا أمثالكم) خبر منصوب والتقدير: (ما الذين تدعون من دون الله بعباد أمثالكم، أي حجارة وأصنام وخشب.) (5).

<sup>1 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/440.

<sup>2 -</sup> الأعراف، الآية 194.

<sup>3 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 336. وينظر: ابن جني، المحتسب، 270/1.

<sup>4 -</sup> ينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 336. وينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 297.

<sup>5 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 440/4. وينظر: النحاس، إعراب القرآن ص336. وينظر: الزمخشري، الكشاف، 544/2.

#### الفصل الثاني التوجيه النحوي لمستويات الكلمة وأثره في الدلالة

وقال العكبري: «ويقرأ عباداً وهو حال من العائد المحذوف، وأمثالكم الخبر، ويقرأ إنّ بالتخفيف وهي بمعنى (ما) وعباداً خبرها ...و "إن" بمعنى "ما" لا تعمل عند سيبويه وتعمل عند المبرد» (1).

وقال أبو جعفر: هذه القراءة لا ينبغي القراءة بها من ثلاث جهات:

إحداها: مخالفة السواد، والثانية: أن سيبويه يختار الرفع في خبر (إنّ) إذا كانت بمعنى (ما)، والثالث: أنّ الكسائي زعم أن (إنّ) لا تكاد تأتي في كلام العرب بمعنى (ما) إلا أن يكون بعدها إيجاب<sup>(2)</sup>.

هذا القول ردّ عليه أبو حيان، فقال: وكلام النحاس هذا هو الذي لا ينبغي لأنها قراءة مروية عن تابعي جليل ولها وجه في العربية وردّ عن الثلاث التي ذكرها بقوله: فمخالفة السواد فهو خلاف لا يضر، وأما ما حكى عن سيبويه فقد اختلف الفهم في كلام سيبويه في (إنّ)، وما حكاه الكسائي فالنقل عن الكسائي أنه حكى إعمالها وليس بعدها إيجاب(3).

أما رأي أبي الفتح ابن جني فقال: «ينبغي والله أعلم أن تكون (إنّ) بمنزلة (ما) فكأنه قال: (ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) فأعمل إنّ إعمال (ما) التي تختص بنفي الحاضر»<sup>(4)</sup>.

وسئل ابن جني عن قراءة الجمهور وقضية إثبات ما ثفي في القراءتين، قال: يكون التقدير: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عبادا على تشبههم في خلقهم

<sup>1 -</sup> العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص297 - 298. وينظر: العكبري، إعراب القراءات الشواذ، 579/1.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو جعفر النخاس، إعراب القرآن، ص 336.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/440.

<sup>4 -</sup> ابن جني، المحتسب، 270/1.

بالناس كما قال تعالى: ﴿وَالثَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ أي تقوم الصنعة فيه مقام السجود<sup>(2)</sup>.

ويذكر أبو حيان ما ذهب إليه جماعة من النحاة على أن انتصاب (عبادا) كان لإضمار فعل تقديره: (إنّ الذين تدعون من دون الله تدعون عبادا أمثالكم) (3).

#### الأثر في المعنى:

تظهر دلالة القراءتين في اتفاقهما على معنى واحد وإن اختلفتا في الإعراب فإن لا يكون نفيها للحاضر، بما تختص به ما الحجازية، غير أن معناهما لا خلاف فيه فهو الإخبار أنهم عباد وليسوا مثلكم فأنتم أرفع وأجل قدرا.

#### من:

ورد هذا الحرف في قراءة واحدة بصيغتين مرة اسما موصولا ومرة حرف جر وذلك في قوله تعالى: ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزُنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَريًّا ﴾(4).

الشاهد: (من) قرأ نافع وحفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر وروح وخلف، بكسر الميم في (من) وجر (تحتها) ووافقهم ابن محيصن والحسن والأعمش والباقون بفتح الميم ونصب (تحتها) (5).

#### التوجيه النحوي:

فأما قراءة من فتح الميم في (من) فجعل منها فاعلا لنادى و (تحتها) ظرف، وبهذا تكون (من) موصولة، والظرف (تحتها) صلتها (6)، أي فنادها الذي تحتها وهو عيسى (7).

2 - ينظر: ابن جني، المحتسب، 270/1.

<sup>1 -</sup> الرحمن، الآية 06.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 440/4.

<sup>4 -</sup> مربم، الآبة 24.

<sup>5 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 235/2. ابن الجزري، النشر، 318/2. وينظر: القباقبي، إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص: 301.

<sup>6 -</sup> ينظر: البنا، إتحاف فضلاء البشر، 235/2. وينظر :العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 408. وينظر: النحاس، إعراب القرآن، ص 563.

<sup>7 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 441.

أما قراءة الجر (من) وخفض (تحتها) فالفاعل مضمر متعلق (بناداها)، والجار على هذا حال أو ظرف، فمن جارة والظرف (تحتها) متعلق بها<sup>(1)</sup>.

ومنه فالقراءة بالفتح، والقراءة بالكسر يختلف فيهما المنادي بين جبريل عليه السلام وبين عيسى عليه وعلى نبيّنا أفضل الصلاة والسلام.

#### المنادى في قراءة الفتح: (فناداها مَن تحتَها):

هو جبريل عليه السلام، قيل: كان يقبل الولد كالقابلة، وقيل: هو عيسى عليه السلام والمقصود بـ (تحتها) أسفل من مكانها كقوله تعالى: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ (2)، وقيل كان أسفل من تحت الأكمة فصاح بها لا تحزني، وقيل هو عيسى عليه السلام، أي ناداها المولود، وحجتهم ما روي عن أبي بن كعب قال: الذي خاطبها هو الذي حملته في جوفها (3).

وقال العكبري: يقرأ بفتح الميم وهو فاعل نادى، والمراد به عيسى صلى الله عليه وسلم، أي من تحت ذيلها، وقيل المراد من دونها<sup>(4)</sup>.

وقال أبو جعفر النحاس: (من تحتها) بفتح الميم هو لعيسى عليه السلام خاصة و لا يمتنع أن يكون لجبريل عليه السلام  $(^{5})$ ، وقيل المراد به جبريل عليه السلام و هو تحتها في المكان كما تقول: داري تحت دارك $(^{6})$ .

<sup>1 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 408. وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 442.

<sup>2 -</sup> البقرة، الآية 25. آل عمران، الآية 15. النساء، الآية 13 وغيرها مما ورد من مثل هذه الآية.

<sup>3 -</sup> ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 173/6. وينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 441. وينظر: الزمخشري، الكشاف، 14/4.

<sup>4 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 408.

<sup>5 -</sup> ينظر: النحاس، معانى القرآنى، ص 19.

<sup>6 -</sup> ينظر: العكبري، إملاء ما من به الرحمن، ص 408.

#### المنادى في قراءة الجر:

أما في قراءة الجر يحتمل المنادى فيها أن يكون جبريل عليه السلام أو عيسى عليه السلام، وحجتهم كما قال علقمة: "فخاطبها من تحتها"، فاحتمل في ناداها ضمير الملك أو عيسى (1).

وذهب أبوزرعة إلى أن (من تحتها) بكسر الميم والتاء، أي فناداها جبريل من بين يديها، وحجتهم ما روي عن ابن عباس: (من تحتها) قال: جبريل، ولم يتكلم عيسى حتى أتت به قومها، قال آخرون منهم الحسن البصري.

(من تحتها): عيسى، فكأنه جعل الفاعل مستترا في "ناداها" والمعنى: فنادها عيسى من تحتها: وهو أجود الوجهين، وذلك أنه جرى ذكره في قوله (فحملته) (2)، ومنه فإنّا أمام تباين في روايات السابقين بشأن المنادي أهو: جبريل عليه السلام، أم عيسى عليه السلام.

والملاحظ أن طائفة ذهبوا إلى أن المنادي عيسى عليه السلام وذلك في قراءة الفتح مستندين إلى رواية أبي ومجاهد وسعيد بن جبير، ومنهم من قال إنه جبريل عليه السلام.

وذهبت طائفة إلى أنّ من كسر (من) فهو يقصد جبريل عليه السلام وهو ما ما بينه أبو زرعة من خلال رواية ابن عباس بأنّ عيسى عليه السلام لم يتكلم حتى أتت به قومه<sup>(3)</sup>.

وهناك جمع من النحاة والمفسرين، أجاز أن يكون المنادي إما جبريل وإما عيسى عليهما السلام وذلك في قراءة الكسر، قال أبو زرعة: «وذلك أن من كسر يحتمل المعنى أن يكون الملك ويحتمل أن يكون عيسى عليه السلام»<sup>(4)</sup>.

<sup>1 -</sup> الزمخشري، الكشاف، 14/4.

<sup>2 -</sup> ينظر: أبو زرعة، حجة القراءات، ص 441 - 242.

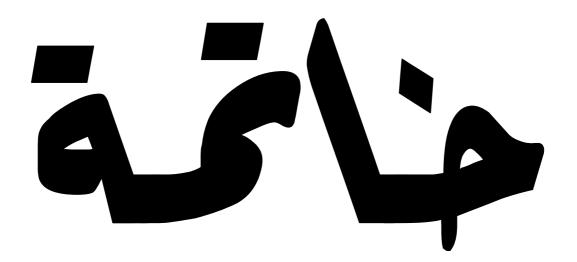
<sup>3 -</sup> المصدر نفسه ، ص 242.

<sup>4 -</sup> المصدر نفسه ، ص 242. وينظر :العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ص 408.

#### الأثر في المعنى:

لا يمكن الترجيح بين القراءتين فكلاهما متواترة مشهورة، وكلاهما أثرت في المعنى من ناحية تحديد من المنادي وفي ذلك إعجاز للخالق وسر لبلاغة القرآن، وعليه يمكن الاستتاد إلى وجهين ذكرهما الرازي في القراءتين: الأول: فتح الميم إنما يستعمل إذا كان قد علم قبل ذلك أن تحتها أحدا، والذي علم كونه حاصلا تحتها هو عيسى عليه السلام فوجب حمل اللفظ عليه، وأما القراءة بكسر الميم فهي لا تقتضي كون المنادي جبريل عليه السلام الموضع موضع اللوث والنظر إلى العورة وذلك لا يليق بالملائكة، ولما قيل: (فحملته فانتبذت) فالضمير ههنا عائد على المسيح فكان حَمْلُه عليه أولى (1)، والله أعلم.

<sup>1 -</sup> ينظر: الرازي، النفسير الكبير، 21/ 205.



الحمد لله الذي يسر إتمام هذا البحث، لقد عالجت هذه الدراسة ظاهرة مهمة في تاريخ اللغة العربية ألا وهي التوجيه النحوي، هذا العمل الذي اشتغل عليه النحاة وصنفوا فيه كتبا كثيرة بثوا بين دقاتها ما جادت به قرائحهم خدمة للنص الأسمى ؟ كتاب الله الذي أبهر اللغويين والمفسرين من خلال تعدد قراءاته وتعدد أوجه مفرداته، فتعدد بذلك الإعراب وقويت شوكت النحو بقوة القراءات، المشهورة منها والسشاذة، وراح أصحاب اللغة يجتهدون لإيجاد وجه لها في العربية مستشهدين على ذلك بالشعر العربي ديوان العرب وحافظ لغتهم، فازدهر آنذاك عصر لقب بعصر الإحتجاج ؟ متخذين من التوجيه النحوي الوسيلة القوية لحفظ الألسنة من اللحن وصون القراءات من الطعن .

وفي ضوء هذه الحقيقة يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث، تمثلت في:

- 1. نتاول البحث مفهوم التوجيه النحوي معرقا به ومحددا دلالته ، ومستشهداً على استعماله في بعض مصنفات العربية.
- 2. التوجيه النحوي ما قام إلا لصون اللسان من اللحن وصد الطعن عن القراءات القرآنية في تغايرها الإعرابي.
- 3. من خصائص التوجيه النحوي البارزة النظر إلى العلاقة بين النحو والمعنى وتقليب الكلام على ما يحتمله من أوجه.
- 4. هناك علاقة تكامل وثيقة بين العنصر النحوي والعنصر الدلالي في أي نص، فلا يمكن الفصل بينهما ؛ لأن الكشف عن المعنى النحوي لا يتم إلا بالرجوع إلى سياق القول وظروفه.
- 5. النحو طريق إبداعي موصول بحبل الدلالة؛ ليحققا معا الجمال والمتعة والإثارة اللغوية.
- 6. إنّ القراءات القرآنية المتواترة والشاذة تمثل مصدرا عظيما من مصادر الاحتجاج اللغوي والاستشهاد النحوي، وتعدّ وسيلة لتقعيد القواعد وتأصيل المسائل. وقد

كان النحاة يعتدَّون بالقراءات القرآنية كثيراً، وقد اتّخذوا منها شواهد استعانوا بها لإثبات ما يجوز في العربية من ظواهر نحوية.

- 7. كما أنّ القراءات تستخدم النحوي الذي يريد أن يتحقق أو يعيد النظر في القواعد النحوية التي تحكم المستوى التركيبي للغة، فإنها بلا شك تستخدم الباحث الدلالي و الأسلوبي وذلك بتجريد البنى اللسانية التي تحدث فيها تنوعات في الدلالة، أو الأسلوب.
- 8. لم يحظ فرع من فروع النحو بمثل ما حظي به الإعراب من اهتمام النحاة والمفسرين فجعلوه شرطا أساسا لا يستغني عنه الموجه ولا اللغوي ولا المفسر ولا الفقيه، فكل يراه بمثابة الملح للطعام.
- 9. نال الإعراب حفاوة، جعلهم يتجاوزون به القدر أن يجعلوه النحو كله تقريبا وبنوا على الإعراب هيكلا نظريا أسموه " العمل النحوي " فأصبح يعنى بضبط أو اخر الكلم بحسب المعنى .
- 10. ولقد وجّه العلماء الإعراب في الآيات القرآنية التي قرئت بأكثر من وجه إعرابي وما ذاك إلا دليل على المعنى الذي يحمله الإعراب، ويعتبر هذا التوجيه إثراءً للمعنى الذي يحمله الإعراب، ويعتبر هذا التوجيه إثراءً للمعنى والتفسير والفقه وأصول الفقه وغيرها من العلوم المتعلقة بالقرآن.
- 11. عزل الإعراب عن المعنى أمر مستحيل لمن أراد أن يبحث، فهناك من نظر إلى قواعد الإعراب دون النظر إلى صحة المعنى، وهناك من نظر في صحة المعنى وإنْ أدى ذلك إلى الخروج عن قواعد الإعراب.
- 12. ويرتبط المعنى بالإعراب مباشرة، فشرط كمال المعنى صحة الإعراب وشرط كمال الإعراب صحة المعنى . وهما شرطان في صحة وجه أي نص السيمّا السنص القرآني، ولا يكاد يُتصور أن يُعرب شيء ما دون النظر إلى المعنى، وإلا فكيف يُتأكّدُ من صحة الإعراب، ثم إنّ الإعراب قائم على إبانة المعاني المكنونة د اخل المباني في السياقات، ولا فائدة في الإعراب إذا لم يُين المعنى المفيد الذي يعنيه النص، إذا لابد من توافقهما حتى تتحصل لنا نتيجة ثنائية قائمة على صواب الإعراب وصحة المعنى . وهذا هو المنهج السليم الذي لابد أن يُتبع .

- 13. تظهر أهمية كل من الإعراب والمعنى في كشف خبايا النص ، فالمعنى جزء من النص، لا يكاد ينفك عنه؛ لأنه يمثل بحق الجوهر والقلب النابض، أمّا الإعراب فهو وسيلة من وسائل إظهار المعنى، وبهذا يكون المعنى هو الأهم ؛ لأنّه غاية النص ويكون الإعراب مهما لأنه فرع على المعنى.
- 14. يعالج التوجيه النحوي مواضع حذف المبتدأ والخبر، وما يتعلق بهما وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وما قرئ بالحركات الثلاثة على مستوى الأسماء واختلاف إعراب الفعل والحرف وما له من ربط في التركيب والمعنى.
- 15. أبرز البحث إسهامات علماء العربية نحاة ولغويين في غمرة التوجيهات النحوية التي تقتضيها القراءات القرآنية مما يجعل كتبهم مصادر التوجيه النحوي للنص القرآني وغيره.

وفي الأخير فقد أخلص علماؤنا في دراساتهم لقواعد لغة الضاد بكل ما أوتوا من ثاقب النظر وعمق إدراك، وبذلوا الجهود المحمودة لخدمة الدرس النحوي . فجزاهم الله عنّا خير الجزاء .

وإنّي لأرجو أن يكون لهذا البحث ما يكمله من دراسات تتدارك ما فيه من زلات وتعالج ما فيه من قصور، وأحمد الله العليّ القدير فهو من وراء الجهد والقصد، وابتغاء وجهه المراد وهو الموقق والمستعان.

# فهار المادة

فهرست الآيات القرآنية فهرست الأحاديث النبرية فهرست الأبيات الشعرية

الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية الكريمة
161	7-6	الفاتحة	﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾
			﴿ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾.
144	7-6	البقرة	الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ
143	2	البقرة	ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ
144	7	البقرة	خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ
187	25	البقرة	جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ
146	37	البقرة	فَتَلَقَّى آَدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ
03	115	البقرة	فَأَيْنَمَا ثُوَلُوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ
152	184	البقرة	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ
156	217	البقرة	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ
153	221	البقرة	وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى الْجَنَّةِ وَالْمَغْفِرَةِ بِإِذْنِهِ
158	238	البقرة	حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى
167	246	البقرة	أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَإِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ
			لَهُمُ ابْعَثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ
18	259	البقرة	وَانْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا
149	280	البقرة	وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ
149	282	البقرة	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ
154	133	آل عمران	سَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ
			أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ
150	29	النساء	إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ
159	95	النساء	لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ
181	02	المائدة	وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ
			تَعْتَدُوا

51	53	الأنعام	مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ
171	109	الأنعام	وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ
الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية الكريمة
174	110	الأنعام	كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أُوَّلَ مَرَّةٍ
	12	الأعراف	قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ
147	23	الأعراف	قالا ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من
			الخاسوين
147	26	الأعراف	يَا بَنِي آَدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا
			وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ
148	27	الأعراف	بَنِي آَدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبُوَيْكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ
			يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا
164	50	الأعراف	وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ
			الْمَاءِ أَوْ مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَهُمَا عَلَى الْكَافِرِينَ
162	53	الأعراف	يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا
			بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلَ غَيْرَ الَّذِي
			كُنَّا نَعْمَلُ
184	194	الأعراف	إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ
136	03	التوبة	أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ
34	91	التوبة	لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا
			يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ
84	75	هود	هَوُ لَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ
38	18	يوسف	فَصَبْرٌ جَمِيلٌ
78	31	يوسف	مَا هَذَا بَشَرًا
	111	يوسف	وتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ
	89	النحل	وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ

02	103	النحل	وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ
			إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ
166	6 -5	مريم	فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ
186	24	مريم	فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا
176	63	طه	قَالُوا إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ

	_		
الصفحة	رقم الآية	السورة	الآية الكريمة
	114	طه	فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ
172	95	الأنبياء	وَحَرَامٌ عَلَى قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ
83	11	الحج	وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ
170	100-99	المؤمنون	حَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ
			صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا
160	31	النور	أَوِ التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ
02	195	الشعراء	وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ عَلَى قَلْبِكَ
			لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ
175	82	النمل	وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ
			أَنَّ النَّاسَ كَانُوا بِآيَاتِنَا لَا يُوقِئُونَ
132	04	الروم	لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ
93	28	فاطر	إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ
161	05	یس	تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ
164	37-36	غافر	وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ
			أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى
145	23	الجاثية	وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً
155	46	الذاريات	وَقَوْمَ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ
186	06	الرحمن	وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ

146	22	الواقعة	يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِنْ
			مَعِينِ لَا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنْزِفُونَ وَفَاكِهَةِ مِمَّا يَتَخَيَّرُونَ
			وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَهُونَ وَحُوزٌ عَيِنٌ
124	37	الواقعة	فَجَعَلْنَاهُنَّ أَبْكَارًا عُرُبًا أَتْرَابًا
154	21	الحديد	سَابِقُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ
			وَالْأَرْضِ
169	10	المنافقون	فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ
			الصَّالِحِينَ
152	12	المزمل	إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا
51	17	القيامة	إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ
173	03	عبس	وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى
18	22	عبس	ثُمَّ إِذَا شَاءَ أَنْشَرَهُ
92	13	البلد	فَكُّ رَقَبَةٍ
100	11	الضحي	وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ
	02-01	الناس	قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ

## فهرس الأحاديث النبوية الشريفة

الصفحة	الحديث الشريف
09	لا تفقه حتى ترى القرآن وجوها
17	أنا أفصح العرب بيد أني من قريش
22	أعربوا القرآن والتمسوا غرائبه وغرائبه وفرائضه وحدوده فإن القرآن نزل
	على خمسة وجوه
61	أقرأني جبريل على حرف واحد فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى
	إلى سبعة أحرف
80	إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه
-80	إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأيما حرف قرؤوا عليه
81	فقد أصابوا
81	إن القرآن أنزل على سبعة أحرف كلها شاف كاف
87	كلاكما محسن لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا
104	إن قعر جهنّم لسبعون خريفا
125	الثيب يعرب عنها لسانها والبكر تستأمر في نفسها
151	فضل الصلاة بالسواك على الصلاة بغير سواك سبعين ضعفا
152	ولستم لابثون بعدي إلا قليلا
153	إنّ بين يدي الساعة ثلاثون دجالا كذّابا
153	إنّ لكل نبي حواري
162	لما نزلت ( لا يستوي القاعدون من المؤمنين غبر أولي الضرر)

## فهرس الأبيات الشعرية

الصفحة	الشاعر	البيت الشعري
108	مجهول	ليت شعري هل للمحبّ شفاء من جوى حبهن إنّ اللقاء
04	مجهول	خاط لي عمر قباء ليت عينيه ســـواء
04	مجهول	كليني لهم يا أميمة ناصب
133	ابن مالك	والرفع والنصب اجعلن إعرابا لاسم وفعل نحو لن أهابـــا
166	مجهول	سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
178	عمر بن أبي	إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا
	ربيعة	
117	كثير عزة	لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعَزّةَ ركّعا وسجـــودا
173	مجهول	أرني جوادا مات هز لا لأنني أرى ما ترين أو بخيلا مخلّدا
174	امرؤ القيس	أعاذل ما يدريك أنّ منيتي إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد
161	مجهول	لو كان غيري سليمي اليوم غيره وقع الحوادث إلا الصارم الذكر
39	مجهول	يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصـــرع
28	البهقي	أحبب النحو من النحو من العلم فقد يدرك المرء به أعلى الشرف
	الفرزدق	وعضّ زمان يا ابن مروان لم يدع من المال إلا مسحتا أو مجلف
151	مجهول	أعينيّ هلاّ تبكيان عفافا إذا كان طـــعنا بيـــنهم وعناقـــــا
118	الحرير	فالاسم ما يدخله من وإلى أو كان مجرورا بحتّى وعــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
175	مجهول	أبا جوده لا البخل واستعجلت بهنعم من فتى لا يمنع الجود قاتله
38	ز هیر	و إن أتاه خليل يوم مسألة يقول لا غالب مالي حـــــرام
115	ابن مالك	كلامنا لفظ مفيد ك (استقم) واسم وفعل ثمّ الـــــــكـــــــــــــــــــــــــــــ
123	الحريري	والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن عــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
123	الحريري	مثاله حتّى و لا وثمّا و هــــــــــــــــــــــــــــــــ
133	ابن مالك	ومنه ذو فتح وذو كسر وضمّ ك( أين ) وأمس حيث ولكن وكم

## فهرس الأبيات الشعرية

133	ابن مالك	والاسم قد خصص بالجركم قد خصص الفعل بأن ينجزما
174	مجهول	عوجا على الطلل المحيل لأننا نبكي الدنيا كما بكى بن خدام
179	مجهول	تزود منا بين أذناه ضربة دعته إلى هابي التراب عــــقــيم
179	مجهول	فأطرق إطراق الشجاع ولو يرى مساغا لناباه الشجاع لصمما
183	الفرزدق	أتغضب إن أذنا قتبة خرّتا جهارا ولم تغضب لقتل بن خازم
32	اسحاق بن خلق	النحو يبسط من لسان الألكن والمرء تكرمه إذا لم يـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	البهر اني	
32	اسحاق بن خلق	وإذا طلبت من العلوم أجلُّها فأجلُّها منها مقيم الألـــــسن
	البهر اني	
152	مجهول	المال ذي كرم ينمى محامدهما دام يبذله في السر والعلن
37	ابن مالك	به انكشاف حجب المعاني وجلوة المفهوم ذا إذعـــان
37	ابن مالك	وبعد فالنحو صلاح الألسنة والنفس إن تعدم سناه في سنه
180	مجهول	ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقطت إنّه
81	ابن الجزري	وأصل الاختلاف أنّ ربّنا أنـــزله بـــسبعة مــهــونا
146	مجهول	علفتها تبنا وماء باردا حتى شتت حمالة عيناها
170	ز هیر	بدا لي أنّي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

## خائمة المادر دالرامع

• القرآن الكريم.

#### المصادر والمراجع:

- 1. ابن الأثير مجد الدين (ت606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تح: محمد الطناحي، المكتبة الإسلامية لصاحبها الحاج رياض الشيخ، القاهرة، د.ت.
  - 2. ابن الجزري شمس الدين(ت883هـ)، النشر في القراءات العشر، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د.ت.
  - 3. ابن الجزري شمس الدين، غاية النهاية في طبقات القراء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
  - 4. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية،
     بيروت لبنان، طـ01، 1999م.
- طيبة النشر في القراءات العشر، نص: محمد تميم الزعبي،
   مكتبة دار الهدى، جدة، طـ01، 1994م.
  - ابن النديم محمد بن إسحاق ، الفهرست (في أخبار العلماء المصنفين من القدماء والمحدثين و أسماء كتبهم)، تح: رضا تحدد، منقول من دستوره وبخطه.
- 7. ابن جني أبو الفتح، الخصائص، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، 1957م.
  - 8. المحتسب في تبيين شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: عبد الفتاح شلبي على ناصف، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994م.
  - 9. ابن خالویه أبو عبد الله (ت370هـ) ، إعراب ثلاثین سورة من القرآن الكریم، المكتبة الثقافیة، بیروت، لبنان، د.ت.

- 10. ابن دريد أبو بكر (ت321هـ) ، جمهرة اللغة، تح: رمزي بعلبكي، دار العلم للملابين، بيروت، لبنان، ط01، 1987م.
- 11. ابن فارس أبو الحسن أحمد (ت390هـ)، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.
- 12. مقاییس اللغة ، مادة (وجه)، تح: زهیر عبد

المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط02.

- 13. ابن فارس أحمد، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في
   كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت لبنان، ط01، 1993م.
- 14. ابن قتيبة، عبد الله، تأويل مشكل القرآن، تح: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط02، 1973م.
- 15. ابن قيم الجوزية شمس الدين (ت 751هـ)، زاد المعاد في هدي خير العباد، تح: شعيب الأنؤوط، عبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط26، 1992م.
- 16. ابن مالك الأندلسي ، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تح: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط02، 1992م.
- 17. ابن مالك الاندلسي، شرح التسهيل، تح: عبد الرحمن، السيد، محمد المختون، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة، طـ01، 1990م.
  - 18. ابن مالك محمد الأندلسي، متن الألفية، تح: عبد اللطيف الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، ط01 ، 2006م.
- 19. ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تح: ضيف شوقي ، دار المعارف، مصر، 1972م.
  - 20. ابن منظور أبي الفضل جمال الدين ، لسان العرب ، مادة (وجه) ، دار صادر، بيروت، ط03 ، 2007 م.

- 21. أبو حيان الأندلسي (ت745هـ) ، البحر المحيط، تح: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1993م.
- 22. أبو زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، حجة القراءات، تح: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط05، 1997م.
- 23. أبو شامة شهاب الدين إبراهيم المقدسي، المرشد الوجيز على علوم تتعلق بالكتاب العزيز، تع: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 2003م.
  - 24. أبو شبهة محمد، المدخل لدراسة القرآن الكريم، دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض، طـ03، 1987م.
  - 25. أحمد سعد محمد، التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، مكتبة الآداب، القاهرة، 1997م.
  - 26. أرق دان صلاح الدين، مختصر الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان، ط02، 1987م.
  - 27. الأزدي محمد بن يوسف المعروف ببن الفرضي (ت403هـ)، تاريخ العلماء والرواة المعلم بالأندلس ، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ، القاهرة، 1988م.
- 28. الأزرقي محمد بن عبد الله (ت250هـ)، أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تح: عبد الله بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط01، 2003م.
  - 29. الأزهر الزناد، نسيج النص (بحث فيما يكون به الملفوظ نصا)، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط01، 1993.
    - 30. الأصبهاني أبو بكر أحمد ، المبسوط في القراءات العشر ، تح: حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق ، دت .
  - 31. الأفغاني سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، القاهرة، 1994م.

- 32. امرئ القيس، الديوان ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط-05، د.ت.
- 33. أمين أحمد، ضحى الإسلام (نشأة العلوم في العصر العباسي الأول)، مكتبة الأسرة، مهرجان القراءة للجميع، 1998م.
  - 34. الأنباري عبد الرحمن (77هـ) ، أسرار العربية، تح: محمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طـ01، 1997م.
  - 35. الأندلسي أبو حيان (ت745هـ)، البحر المحيط، تح: الشيخ عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 1993م.
- 36. الأنصاري ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى، دار الإمام مالك، مطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، بوزريعة، الجزائر، 1416هـ/1996م.
- 37. الأنصاري ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح: عبد اللطيف الخطيب، السلسلة التراثية، الكويت، ط01، 2000م.
  - 38. البغدادي إسماعيل باشا ، هداية العارفين، أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992م .
    - 39. البكري الأندلسي عبد الله، معجم ماستعجم من أسماء البلاد والمواضع، تح: مصطفى السقا، عالم الكتب، بيروت، لبنان، د.ت.
- 40. بن خالويه أبي عبد الله الحسين (ت370هـ) ، إعراب القراءات السبع وعللها، تح: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط01، 1992م.
- 41. البنا أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات)، تح: شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، بيروت، ط01، 1987م.
  - 42. البيلي أحمد ، الاختلاف بين القراءات، دار الجيل، بيروت، طـ01، 1988م.

- 43. التواتي بن التواتي، الأخفش الأوسط وآراؤه النحوية، دار الوعي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.
- 44. تواتي بن تواتي، القراءات القرآنية وأثرها في النحو العربي والفقه الإسلامي، دار الوعى للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ط، د.ت.
- 45. جاب الله عبد المعطي، مباحث في علم اللغة الحديث (الوقف والابتداء بين النحويين والقراء)، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط1، 2009.
  - 46. جبر محمد عبد الله ، الأسلوب والنحو (دراسة تطبيقية في علاقة الخصائص الأسلوبية ببعض الظاهرات النحوية)، دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ط01، 1988م.
  - 47. الجرجاني الشريف، معجم التعريفات، تح: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، 2004م.
- 48. الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تع: محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.
  - 49. جفري آرثر، مقدمتان في علوم القرآن (مقدمة كتاب المباني، ومقدمة ابن عطية)، مكتبة الخانجي، مصر، 1954م.
  - 50. الجمحي محمد بن سلام (ت213هـ)، طبقات فحول الشعراء، تح: محمود شاكر، دار المدنى، جدة، د.ت.
    - 51. الجواري أحمد عبد الستار ، نحو القرآن، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، 1974م.
    - نحو التيسير، دراسة ونقد منهجي، مطبعة المجلس العلمي العراق، 1984م.
    - 53. الحاج صالح عبد الرحمن، منطق العرب في علوم اللسان، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية، الجزائر، 2010.

- 54. حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، د.ت.
  - 55. حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية، القاهرة، د.ت.
- 56. الحديثي خديجة ، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، د.ط،1981م.
  - 57. الحريري جمال الدين ، تحفة الأحباب، وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، تح: أبو المحاسن الحضرية، تأليف: بشير عبد الله المساوي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، اليمن، ط01.
- 58. الحريري جمال الدين ، ملحة الإعراب، دار الصميعي للنشر والتوزيع، السعودية، ط10، 1997.
  - 59. حسين خمري، نظرية النص (من بنية المعنى إلى سيميائية الدال)، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط01، 2007م.
  - 60. حقى محمد إبراهيم، علوم القرآن من خلال مقدمات التفاسير، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2004م.
  - 61. حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة (مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي) دار الشروق، القاهرة، ط-01، 2000 م.
  - 62. الحموي ياقوت الرومي، معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)، تح: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، طـ01، 1993م.
    - 63. معجم البلدان، دار صادر بيروت، لبنان، د.ط، 1977م.
  - 64. الخوارزمي محمد بن يوسف ، مفاتيح العلوم، تح: عثمان خليل، طبعه ورقمه، مصر، ط01، 1930م.
    - 65. الداني أبو عمرو ، جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، تح: محمد الجزائري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2005م.

- 66. المحكم في نقط المصاحف، تح: عزة حسن، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط02، 1997م.
- 67. الأحرف السبعة للقرآن، تح: عبد المهيمن الطحان، دار المنارة للنشر والتوزيع، ط01، 1997م.
  - 68. الدلمي خولة ، قراءة أبي بن كعب (دراسة نحوية ولغوية)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 2007م.
- 69. الدماميني بدر الدين (ت:827هـ)، الاستدلال بالأحاديث النبوية الشريفة على إثبات القواعد النحوية، ـ تح: رياض الخوام، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، طـ01، 1998م.
- 70. الدهلوي ولي الله أحمد بن عبد الرحيم، الفوز الكبير في أصول التفسير، تر: سلمان الحسيني الندوي، دار البشائر، بيروت- لبنان، ط20، 1986م.
  - 71. ديوان زهير بن أبي سلمى، تق: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، طـ01، 1988.
    - 72. الذهبي شمس الدين محمد، سير أعلام النبلاء، بيت الأفكار الدولية، بيروت لبنان، 2004.
    - 73. معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، تح: طيار قولاج، سلسلة عيون التراث الإسلامي، استتانبول، 1995.
      - 74. الرازي الفخر (ت604هـ) ، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1981م.
    - 75. الرازي محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، مادة (وجه) المكتبة العصرية، بيروت، طـ01، 1996م.
      - 76. الراغب أبو القاسم الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د.ت.

- 77. رفيدة إبراهيم عبد الله ، النحو وكتب التفسير ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس ، ليبيا ، ط30 ، 1990م .
- 78. رمضان عبد التواب ، التطور النحوي للغة العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط02، 1994.
- 79. الرومي مصطفى بن عبد الله (ت1067هـ) ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01 ، 1992.
- 80. الزبيدي أبو بكر محمد الأندلسي، طبقات النحويين اللغويين، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط02، د.ت.
- 81. الزجاجي أبو القاسم (ت 337هـ) ، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط03، 1979م.
  - 82. الزحيلي، وهبة، أصول الفقه الإسلامي، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق، طـ01، 1986م، 420/1-420.
  - 83. الزرقاني محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، تح: فواز أحمد زملي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط01، 1995م.
  - 84. الزركشي بدر الدين، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث القاهرة، 1957م.
  - 85. الزركلي خير الذين ،الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعمرين والمستشرقين)، دار العلم للملايين، بيروت، ط05، 1980م.
- 86. الزمخشري جار الله، الكشاف (حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل)، تح: احمد عبد الموجود، علي معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط01، 1998.
  - 87. السامرائي فاضل ، معاني النحو ، شركة العائك لصناعة الكتاب، القاهرة، ط02، 2003م.

- 88. السبكي عبد الوهاب بن علي (ت:771هـ)، مجمع الجوامع في أصول الفقه، تع: عبد المنعم طلال إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 2003.
- 89. السكاكي أبو يعقوب، مفتاح العلوم، تح: عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية، بيروت، للبنان، طـ01، 2000 م.
- 90. السهيلي أبي القاسم (ت581هـ) ، نتائج الفكر في النحو، تح: عادل عبد الموجود، على الموجود، على معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01، 1992م.
- 91. سيبويه أبو بشر بن عمرو بن عثمان بن قنبر (ت180هـ)، الكتاب، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط03، 1988.
  - 92. سيد أحمد خليل ، در اسات في القرآن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، 1969م، ص 70.
  - 93. السيوطي جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، تع: محمد أبو الفضل إبراهيم و آخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط03، د.ت.
  - 94. بغية الوعاة اللغويين والنحاة ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ط02، 1979م.
  - 95. الإتقان في علوم القرآن، تح: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، طـ01، 2008م.
- 96. الاقتراح في علم أصول النحو، تع: ياقوت محمود سليمان، دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، مصر، 2006.
  - 97. شاكر عبد القادر، معالم الصوتيات العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، وهران، الجزائر، د.ط، 2010.
    - 98. شراب محمد حسن، المعالم الأخيرة فغي السنة والسيرة، دار القلم، دمشق، ط11411هـ-1990م.

- 99. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، المسمى "منهج السالك إلى ألفية بن مالك"، تح: محمد محى الدين عبد الحميد،، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان، ط01، د.ت.
- 100. شرح الأشموني على ألفية بن مالك، تح: محمد محي الدين عبد لحميد، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، طـ01، 1955م.
  - 101. الشنقيطي السالم محمد ، أبحاث في القراءات، (على نظم نصرة القارئ بالهاء الصريحة) ، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، د.ت.
  - 102. شوكت على درويش، العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، دار يافا العلمية، عمان، الأردن، طـ01، 2006م.
  - 103. الصادق خليفة راشد ، دور الحرف في أداء معنى الجملة، منشورات جامعة قار يونس، ينغازي، ليبيا، د.ط، 1996م.
- 104. صحيح الإمام البخاري: المسمى (الجامع المسند الصحيح مختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)، لأبي عبد الله البخاري، (206هـ) دار طوق النجاة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، طـ01، 1422هـ/2001م.
  - 105. صحيح مسلم، الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:261هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط-01، 1991م.
  - 106. الصنهاجي أبو عبد الله محمد ، متن الأجرومية، دار الصميعي للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1998م.
    - 107. طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01 ، 1985.
    - 108. الطبري ابن جرير (ت310هـ) ، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، تح: محمود محمد شاكر ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، د.ط، د.ت.
  - 109. طنطاوي الشيخ أحمد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، المعارف، القاهرة، طـ02، د.ت.

- 110. عبادة محمد إبر اهيم، معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
  - 111. العبادي عدي بن زيد ، ديوان ، تح: محمد جبار المعييد، دار الجمهورية للنشر والطبع بغداد، و 1965.
    - 112. عباس إحسان، ديوان كثير عزّة، جمع: دار الثقافة، بيروت، لبنان، د.ط، 1971م.
- 113. عباس محمد ،الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر، دمشق، سورية، د.ط، 1999م.
- 114. عبد المطلب محمد، البلاغة والأسلوبية، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، ط01، 1994م.
  - جدلية الإفراد والتركيب في النقد العربي القديم، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، مصر، طـ01، 1995م.
    - 116. عدنان بن ذريل، النص والأسلوبية ربين النظرية والتطبيق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2000م.
  - 117. العدوي سلطان أحمد، القراءات الشاذة (دراسة صوتية ودلالية)، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر، ط01، 2006م.
  - 118. عرابي أحمد، جدلية الفعل القرائي عند علماء التراث (دراسة دلالية حول النص القرآني)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
    - 119. العشيبي بشرة فرج ، أثر التوجيه في تفسير القرآن الكريم بالرأي، منشورات جامعة فان يونس، بنغازي، ليبيا، ط01، 1999م، ص 321.
    - 120. عضيمة عبد الخالق، در اسات الأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث طبع نشر وتوزيع، القاهرة، د.ت.
    - 121. العكبري أبو البقاء ، إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، 1986م.

- 122. إعراب القراءات الشواذ، تح: السيد أحمد عزوز، عالم الكتب،
  - بيروت- لبنان، طـ01، 1996م
  - 123. إملاء ما من به الرحمن (من وجوه الإعراب والقراءات في
    - جميع القرآن) دار الفكر للطباعة والنّشر بيروت- لبنان، 2010م.
- 124. إعراب الحديث النبوي، تح: عبد الإله نبهان، مطبوعات مجمع
  - اللغة العربية، دمشق، ط02، 1986م.
  - 125. عمر أحمد مختار، علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط05، 1998م.
  - 126. الفارسي أبو علي (377هـ)، الحجة للقراء السبعة (أئمه الأمصار بالحجاز
- والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد)، تح: بدر الدين قهوجي، بشير حويجابي، دار المأمون للتراث، ط01، 1987م.
  - 127. الفارسي أبو علي ، الإيضاح ، تح: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1996م.
  - 128. الفاكهي جمال الدين (ت972هـ)، مجيب الندا في شرح قطر الندى، تح: مؤمن عمر البدارين، الدار العثمانية للنشر، ط01، 2008م.
  - 129. الفاكهي عبد الله (972هـ)، شرح كتاب الحدود في النحو، تح: احمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، ط02، 1993م.
- 130. فجال محمد، الحديث النبوي في النحو العربي، دار أضواء السلف، ط02، 1997م.
  - 131. الفراء أبو زكرياء (207هـ) ، معاني القرآن، تح: أحمد نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، بيروت، لبنان ، د.ط، د.ت.
  - 132. الفراهيدي الخليل بن أحمد (ت 170هـ) ، العين ، تح : عبد الحميد هنداوي دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2003.
  - 133. الفضلي عبد الهادي، القراءات القرآنية تاريخ وتعريف، دار المجمع التلمي، جدة، 1979م.

- 134. مختصر النحو، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، جدة،
  - ط07، 1980.
  - 135. فكري إيهاب ، تخريج قراءات فتح القدير ، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، طـ01 ، 2009م.
- 136. القاضي عبد الفتاح، القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، 1981م.
  - 137. القباقبي محمد بن خليل (ت849هـ) ، إيضاح الرموز مفتاح الكنوز (الجامع للقراءات الأربعة عشر)، تح: فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م.
  - 138. قمحاوي محمد الصادق، البرهان في تجويد القرآن ويليه رسالة في فضائل القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، د.ت.
    - 139. القيسي مكي بن أبي طالب ، كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مؤسسة الرسالة، د.ت.
    - 140. القيسي مكي بن أبي طالب ، الإبانة عن معاني القراءات، تح: عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، د.ت.
      - 141. كشك أحمد، التدوير في الشعر (دراسة في النحو والمعنى والإيقاع)، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ط01، 1989م.
      - 142. الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت1094هـ)، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط20، 1998م.
        - 143. اللبدي محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية ، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط01، 1985م.
        - 144. أثر القرآن والقراءات القرآنية في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

- 145. المبرد ابن يزيد، الكامل، تح: محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، طـ03، 1997م.
  - 146. المقتضب، تح: محمد عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، 1994.
  - 147. محمد ابر اهيم سالم، فريدة الدهر في تأصيل وجمع القراءات العشر، دار البيان العربي، الأزهر، درب الاتراك، القاهرة، دت.
  - 148. محمد أديب صالح، تفسير النصوص في الفقه الإسلامي (دراسة مقارنة لمناهج العلماء في استنباط الأحكام من نصوص الكتاب والسنة)، المكتب الإسلامي، بيروت، ط40، 1993م.
- 149. محيسن سالم، المستنير في تخريج القراءات المتواترة (من حيث اللغة، الإعراب، التفسير)، دار محسن للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط05، 2002م.
- 150. المغنى في توجيه القراءات العشر المتواترة، دار الجيل، بيروت، ط20. 1988م.
  - 151. المخزومي مهدي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي، الحلبي وأو لاده، مصر ، ط02، 1957.
  - 152. المرادي الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، محمد فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط01 ، 1992م.
- 153. المرزباني محمد بن عمران (ت384هـ)، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، مصر، د.ط، 1343هـ/1925م.
  - 154. المرصفي عبد الفتاح السيد، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، مكتبة طيبة، المدينة المنورة، ط02، د.ت.
    - 155. المسؤول عبد العلي ، الإيضاح في علم القراءات، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، ط01، 2008م.

- 156. القراءة الشاذة (ضوابطها والاحتجاج بها في الفقه والعربية)،
  - دار ابن عثمان للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2008م.
  - 157. مسلم النيسابوري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط10، 1991.
- 158. مصطفى إبراهيم، إحياء النحو، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط02، 1992م.
  - 159. مكرم عبد العال سالم، القراءات القرآنية وأثرها في الدراسات النحوية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط03، 1996م.
- 160. المدرسة النحوية في مصر والشام ( في القرنين السابع والثامن من الهجرة)، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط1، 1982.
- 161. المناوي محمد المدعو بعبد الرؤوف ، فيض القدير (شرح الجامع الصغير)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ط02، 1972م.
- 162. المهدوي أبو العباس، شرح الهداية في توجيه القراءات، تح: حازم سعيد حيدر، مكتبة الرشيد الرياض، د.ت.
- 163. النحاس أبو جعفر، إعراب القرآن، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط02، 2008.
  - 164. النيسابوري أبو الحسن (ت468هـ) ، أسباب النزول، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2004م.
  - 165. ياقوت أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم، ديوان المطبوعات، الجزائر، د.ط، 1983م.

#### • المجلات والدوريات:

- 166. فضل صلاح، بلاغة الخطاب وعلم النص، عالم المعرفة، سلسلة ثقافية، الكويت، 1992م.
- 167. مجلة البيان، بحث حول: تخريج الأحاديث النبوية فريضة شرعية وأمانة علمية، علمية، علمية، علمية، علمية، علمية، علمية المعلمة علمية، علمية المعلمة علمية، علمية المعلمة ال

- 168. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، قراءة في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ومظاهره في تتويع التفسير القرآني، محمد توفيق عبد المحسن، جامعة الأنبار، ع04، 2009م.
- 169. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، (العلوم الإنسانية)، الجمل عبد الرحمن، أثر اختلاف القراءات القرآنية في الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، المجلد 18، ع10، غزة، فلسطين، 2004.
  - 170. مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كعواش عزيز، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، ع05، جامعة محمد خيثر، بسكرة، الجزائر، 2009م.
    - 171. مجلة كلية الأداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، كعواش عزيز، نظرية النحو القرآني بين الدلالة اللغوية والدلالة الدينية، ع05.

#### الرسائل والأطروحات:

- 172. الحربي عبد العزيز بن علي ، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1997م.
  - 173. الزهراني سالم، غيث النفع في القراءات السبع (دراسة وتحقيق) رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2005م.

#### المواقع الإلكترونية:

174. مقالات و آراء و كتاب مدونة 03 بعنوان: النحو و الدلالة من أجل مقاربة المعنى من زاوية نحوية الد. حبيب مونسي، www.hobibmansi-maktoobblog.com

175. www.albayan-magazine.com

# الرفرعات الرفرعات

# فهرس الموضوعات

مقدمةأ
مدخل: التوجيه النحوي ومكانته بين العلوم
تعريف التوجيه (لغة -اصطلاحا)
مصطلحات التوجيه
أسباب التوجيه ومراحله
مراحل التوجيه
اهتمام النحاة بالتوجيه وأهم مؤلفاته
الفصل الأول: علاقة النحو بالتوجيه ومجالات
نشأة علم النحو
الحكم النحوي
علاقة التوجيه النحوي بالدلالة
مجالات التوجيه
الفصل الثاني: التوجيه النحوي لأقسام الكلمة وأثره في الدلالة
أقسام الكلمة
أهمية الإعراب والعلامة الإعرابية
توجيه الأسماء
توجيه الأفعال
توجيه الحروف
خاتمة
فهرست الآيات القرآنية
فهرست الأحاديث النبوية
فهرست الأبيات الشعرية $00$
قائمة المصادر والمراجع